بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٢٨٤ - السنة الخامسة والعشرون - الجمعة ٧ صفر ١٤٣٩ هـ - ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٧ م

سنوات ولاية الرئيس..!

يعرف اللبنانيون أن ولاية رئيس الجمهورية عندهم تمتد ست سنوات، إلا إذا أدخلوا تعديلاً في الدستور. وأن السنوات الست تقسم الى ثلاث مراحل، الأولى سنتان، تقضيها الكتل النيابية في الترحيب بالرئيس وذكر محاسنه وايجابياته. والمرحلة الثانية يراوحون خلالها بالتعاطي مع انجازات الرئيس وما قدّمه للبلد في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما المرحلة الثالثة ومدّتها سنتان فهي مرحلة الوداع، ونبش الأخطاء ورسم طريق الخروج من قصر بعبدا إلى داره العامرة. لكن يبدو أن الرئيس ميشال عون بدأ يطوي المهل والمراحل، ذلك أن الانجاز الكبير الذي ينتظره اللبنانيون هو الانتخابات النيابية، وقد جرى تأجيلها بعد التمديد غير المبرّر للمجلس النيابي، بذريعة عدم التوافق على قانون جديد للانتخابات. وقد لا يتفقون الآن كذلك. وعلى الرغم أن الرئيس سوف يدلي بحديث مطوّل يوم الاثنين القادم يعدد فيه انجازاته، الا أن زلات اللسان وسقطات القدم التي تورّط بها فريق عمل الرئيس وأنسباؤه، وأبرزهم جبران باسيل.. تجعل الرئيس مضطراً للاعتذار والدفاع عن نفسه أمام شعبه.. وهذا ما لم يعرفه الرئيس ولم يألفه في حياته السياسية.. فكيف ستمضي هذه السنوات؟!

عن الإحباط الذي اختلف عليه المسؤولون في الساحة الإسلامية

بعد مرور عام على العهد التسوية تعصف باللبنانيين

قطاع غزة والمشروع الوطني الفلسطيني

حماس: زيارة الوفد لطهران تأتي رفضاً لشرط إسرائيل قطع العلاقات معها

أردوغان: العملية العسكرية في إدلب حققت نتائجها إلى حدّ كبير

واشنطن تتهم موسكو بحماية «القتلة والإرهابيّين» في سوريا

محنة للأكراد ولكنْ للعراق أيضاً!

حكومة إقليم شمال العراق تقترح تجميد نتائج الاستفتاء

حمادة عن جنبلاط: الجبل للجميع

قبل أيام من جولة رئيس «التيار الوطني الحر» الوزير جبران باسيل على الشوف ساحلاً وجبلاً الأحد المقبل، قال وزير التربية مروان حمادة إن «رسالة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط، عندما جمع النواب الأعضاء في «اللقاء الديموقراطي» الأسبوع الماضي، كانت واضحة ولا غبار عليها، وفيها أن الجبل كان وسيبقى جبل العيش الواحد والمصالحة الراسخة، ولن ندع أحداً ينتقص منها، وعلينا حمايتها وتحصينها».

وأضاف أن جنبلاط أكد أن «الجبل يبقى جامعاً للجميع، ولا يغيظنا أن يزور بلداته أحد، ونحن منفتحون على الجميع».

ولفت حمادة في حفل عشاء لجمعية أصدقاء المكتبة الوطنية في بعقلين أقيم في فندق فينيسيا، إلى أن «السياسة تبقى هزيلة بتسوياتها وتصفياتها أمام الصروح العلمية».

برّي يرفض تأجيل الانتخابات

أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري رفضه أي ذريعة لتأجيل الانتخابات أو لتمديد فترة المجلس النيابي، وشدّد على ضرورة إجرائها في موعدها في الربيع المقبل.

كلام بري نقله عنه منسّق لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية محمد خواجة، بعد استقباله لوفد من اللقاء في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة، وجرى البحث في الاوضاع والتطورات الراهنة.

وقال خواجة: «تشرفنا بمقابلة دولة الرئيس بري، وكانت مناسبة طيبة للاستماع الى آرائه وأفكاره ومواقفه الحكيمة المرتكزة على المعرفة الدقيقة والرؤية الثاقبة لمجمل المشكلات التي تواجهنا أكانت على المستوى الوطني أم على المستوى الإقليمي. وتطرّق دولته الى العديد من القضايا وركز بشكل أساسي على أهمية الحفاظ على وحدة اللبنانيين، هذه الوحدة التي صانتنا من المخاطر، أكان الخطر الصهيوني في جنوبنا الحبيب أم الخطر التكفيري في السلسلة الشرقية. وشدد على أهمية وضرورة اجراء الانتخابات في موعدها في الربيع المقبل ورفض أي تعليل أو ذريعة لتأجيلها أو لتمديد فترة المجلس النيابي، وهذا الأمر محسوم بالنسبة الى دولة الرئيس كما هو محسوم للقاء الأحزاب الذي يمثل ٣٤ حزباً من كل الأطياف السياسية والطوائف والجهوية في لبنان».

«التغيير والإصلاح»: عبء النزوح أصبح كبيراً

دعا «تكتل التغيير والإصلاح» النيابي لجنة أزمة النزوح الوزارية إلى أن «تناقش بصورة موضوعية ومتجردة من كل رهان أو حساب مسألة العبء الاقتصادي والمالي المتأتي عن النزوح، والحلول المتوخاة لمعالجة ملف النزوح السوري إلى لبنان، إذ إن الجميع أصبح يعلم مدى العبء الذي يتحمله اللبنانيون جرّاء هذا النزوح». وقال وزير العدل سليم جريصاتي بعد اجتماع التكتل إن «المناقشة سوف تبدأ من ورقة رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية جبران باسيل، وهكذا تم التطرق للموضوع في مجلس الوزراء لأن ثمة خطة لرئيس التيار سبق أن تقدّم بها، وقد تطوّرت وسيتم عرضها في الاجتماع علّها تشكل أرضية صالحة للوقوف على العلاجات الضرورية للنزوح، وفيها مقاربة موضوعية لهذه المسألة».

«المستقبل»: كلام روحاني مرفوض ومردود

نوهت كتلة «المستقبل» بالموقف «الوطني والشجاع للرئيس سعد الحريري المستنكر كلام الرئيس الإيراني حسن روحاني أن لا قرار حاسماً في لبنان من دون اعتبار موقف ايران». واكدت إثر اجتماعها الاسبوعي برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة ما قاله الحريري معتبرة «ان الكلام المتعالي والصلف للرئيس روحاني مرفوض جملة وتفصيلاً، وان لبنان دولة عربية مستقلة ترفض اي وصاية وأي تطاول على كرامتها. لقد أصبح واضحاً أن إيران تطمح الى السيطرة والوصاية على لبنان وعلى المنطقة، وهو الأمر الذي ظهر على لسان أكثر من مسؤول إيراني على مدى السنوات القليلة الماضية، وكان آخره ما جاء على لسان الرئيس روحاني الذي كنا نظنّه معتدلاً ومنفتحاً».

وجددت استنكارها «لاستمرار ظاهرة السلاح المنتشر والمتفلت في أكثر من منطقة»، مطالبة السلطات «بأن تضرب بيد من حديد المخالفين الذين يسرحون في ظل منطق السلاح الميليشيوي غير الشرعي»، ومؤكدة أهمية العودة إلى احترام اتفاق الطائف والدستور وسلطة القانون والمرجعية الوحيدة للدولة التي لا يستقيم معها وجود أي قوة مسلحة على أرضه خارج السلطة الوحيدة للدولة».

الحجار: التطبيع مع النظام يناقض التسوية

أكد عضو كتلة «المستقبل» النائب محمد الحجار أن «دعوة رئيس مجلس النواب نبيه بري المغتربين الى تسجيل أسمائهم في السفارات والقنصليات وغيرها تؤكد اجراء الانتخابات»، مشيراً الى «أننا شهدنا دعوات أخرى من وزير الخارجية جبران باسيل وجولة للدكتور سمير جعجع، والرئيس بري من موقعه السياسي يدعو محازبيه إلى تسجيل أسمائهم والمشاركة في الانتخابات وهذا يؤكد أن الانتخابات سوف تكون في موعدها في أيار المقبل وقد بدأت الاستعدادات لها وهي تتفاوت بين فريق سياسي وآخر».

ورأى في حديث الى اذاعة «الشرق»، أن «التطبيع مع النظام السوري يناقض التسوية الوطنية التي أنتجت انتخاب الرئيس ميشال عون وأنتجت الحكومة الائتلافية برئاسة الرئيس سعد الحريري وتناقض أيضاً البيان الوزاري وهو النأي بالنفس عما يحصل في سوريا».

حلو: مصالحة الجبل تسمو على الاعتبارات الظرفية

أبدى عضو «اللقاء الديموقراطي» النائب هنري حلو ارتياحه إلى الزيارة التي قام بها وفد من التيار «الوطني الحر» في الجبل لمنزل رئيس اللقاء النائب وليد جنبلاط، معتبراً أنها «دليل على أنّ مصالحة الجبل صلبة وراسخة في نفوس أهل الجبل، ومحصّنة بإرادتهم في تجاوز الماضي والتطلّع إلى المستقبل، وهي بالتالي أقوى من أن تهتزّ بسبب موقف من هنا أو ردّ فعل من هناك، لأنّها حتميّة تاريخيّة تسمو على الاعتبارات السياسية الظرفية». وأشار في بيان، الى أن «المصالحة شكلت قاعدة لإعادة بناء مستقبل أفضل للجبل، عنوانه العيش الواحد، والطموح المشترك إلى لبنان الاستقلال والسيادة والدولة»، مؤكداً أن «المصالحة ليست حلاً آنياً لمشكلة حصلت، بل هي نقطة انطلاق تُستَكمَل بجهد مُستمر، وبتراكُم إيجابيّ عبر الأجيال، يعيد بناء علاقة متينة على أسس موضوعية، لا تتأثر بأهواء السياسة وتجاذباتها».

وشدد على أنه «إذا كان الجبل بخير يكون لبنان كله بخير».

جعجع يرفض مصادرة الأحكام بالوطنية

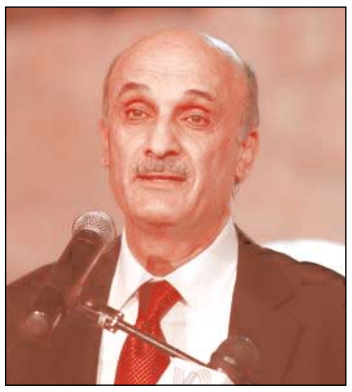

ردّ رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع على الكلام الأخير لنائب الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم من دون أن يسمّيه، فأشار إلى أنّ «البعض في لبنان يصادر السلاح ويحتكره، وإلى جانب السلاح يريد مصادرة الأحكام الوطنية، بمعنى أنّه يوزّع شهادات بالوطنية». وأكد أن «من حق كل لبناني توزيع شهادات بالوطنية إلا الشخص الذي ليس لبنان أمّته، وأمّته هي أمّة أخرى مختلفة تماماً، نواتها الجمهورية الإسلامية في إيران. وهذا الانسان بالتحديد، لا يحقّ له ابداً إعطاء شهادة بالوطنية اللبنانية، كما لا يحق لمن ليست أولوياته لبنانية أن يعطي شهادات بالوطنية لأن أولوياته في مكان آخر ويضحّي بكل مصالح لبنان واللبنانيين في سبيل أولوياته الأخرى». وقال خلال رعايته وعقيلته النائب ستريدا جعجع مهرجاناً للجالية اللبنانية في ملبورن: «لا يحق أيضاً لمن لم يقبل أساساً باتفاق الطائف وما زال حتى اليوم يرفضه إعطاء شهادات بالوطنية، باعتبار أنّ كلّ وجودنا كدولة حالياً مبنيّ على دستور قائم وفق اتفاق الطائف».

وجهة نظر

جنبلاط والانتخابات الأصعب

بقلم: أيمن حجازي

الشوف – عاليه، هي أكبر الدوائر الانتخابية اللبنانية وفق القانون الانتخابي الحالي الذي أقر قبل بضعة أشهر، وقد رسمت هذه الدائرة وحددت بالمساحة التي حددت بها لطمأنة الطائفة الدرزية الكريمة والزعامة الجنبلاطية التي كانت تناضل منذ «اتفاق الطائف» واعتماد المحافظة دائرة انتخابية كي لا يغرق دروز الجبل في البحر الماروني الممتد من المتن الى بعبدا فكسروان، حيث الأكثرية الناخبة مارونية ومسيحية بامتياز. حينها وضع جنبلاط كل رصيده الدمشقي الغابر من أجل الابقاء على اعتماد القضاء دائرة انتخابية في جبل لبنان. وقد ساعده في هذا المطلب أن مسيحيي زحلة لم يكونوا راغبين أيضاً في الغرق في البحر الشيعي والإسلامي الممتد من بعلبك والهرمل الى البقاع الغربي حيث الأكثرية الناخبة غير مسيحية ولا كاثوليكية، ما يهدد عاصمة الكثلكة في لبنان ممثلة بمدينة زحلة.

وقد صاغ وليد جنبلاط لائحتيه الانتخابيتين في الشوف وعاليه منذ انتخابات عام ١٩٩٢ حتى انتخابات عام ٢٠٠٠ دون مسايرة أي من القوى المسيحية المعارضة للوجود السوري في لبنان. ولجأ إلى اختيار شخصيات مسيحية مستقلة مع مراعاة الحيثية التي تمثلها الزعامة الارسلانية على الساحة الدرزية من خلال ترك المقعد الدرزي الثاني في عالية شاغراً كي يحتله الأمير طلال أرسلان. كما أن المقعد السنّي الثاني في الشوف ترك لزاهر الخطيب في انتخابات ١٩٩٢ فقط. أما في مرحلة الانخراط في معسكر الرابع عشر من آذار فإن وليد جنبلاط فتح لائحتيه في الشوف وعاليه لحلفائه المسيحيين في هذا المعسكر، ما أدى الى استضافة نائب رئيس حزب القوات اللبنانية جورج عدوان في أحد المقاعد النيابية المارونية في الشوف، ونال رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون مقعداً نيابياً آخر في نفس الدائرة. أما تيار المستقبل، فقد منح أحد المقعدين السنيّين في الشوف، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حزب الكتائب في عاليه الذي منح مقعداً مارونياً للنائب فادي الهبر. في هذا الوقت كان جنبلاط يدأب في أكثر من مناسبة على مغازلة الجماعة الإسلامية التي لم تسعَ من خلال حضورها الانتخابي في إقليم الخروب، الذي تأكد في أكثر من انتخابات بلدية، إلى مزاحمة الحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل على المقعدين السنيين في الشوف، وذلك إقرار من سيد قصر المختارة بهذا الموقف الايجابي للجماعة الإسلامية.

والسؤال الأهم الآن في هذا المضمار يتمحور حول خيارات النائب جنبلاط في هذه الدائرة العملاقة وعن تحالفاته في ظل وجود هذا العدد الكبير من القوى السياسية المنتشرة في الشوف وعاليه... ولا ينبغي أن نشيح النظر عن حقيقة تحالفية ينال بموجبها الحزب التقدمي الاشتراكي المقعد النيابي الدرزي الوحيد في بيروت بدعم من تيار المستقبل الذي يحتله الآن النائب غازي العريضي، والمقعد النيابي الدرزي في البقاع الغربي الذي يحتله حالياً النائب وائل أبو فاعور.

لا ريب في أن النائب جنبلاط الذي سيمتنع عن الترشح في انتخابات أيار المقبل (إفساحاً في المجال لتيمور)، يمعن النظر في صياغة لائحته الانتخابية في الشوف وعاليه، في ضوء المرحلة السياسية الحالية، ويرى أن هذه اللائحة ترزح تحت وطأة خريطة تحالفاته السياسية المتأرجحة، وتحت وطأة النسبية التي ان نفعته افتراضاً في بعبدا فإنها ستضره حتماً في مملكته المسماة دائرة الشوف- عاليه.

لن يترك وليد جنبلاط لنجله تيمور معضلة انتخابات العام المقبل، بل سيتابع صوغ مفرداتها وتفاصيلها لأنها ستكون أصعب الانتخابات التي تمر على الزعامة الجنبلاطية منذ ربع قرن من الزمن.

النائب الحوت: التطبيع السياسي مع النظام السوري مرفوض

قال نائب الجماعة الإسلامية د. عماد الحوت في حديث لإذاعة الفجر إن «اعتماد موازنة ٢٠١٧ تم بشكل سريع بسبب مرور اثنتيْ عشرة سنة من دون موازنة، وحاجة المؤسسات للانتظام العام، والدولة لتنظيم المال العام، فجاء إقرار الموازنة لعام٢٠١٧ مع ما شابها من ملاحظات وإرباكات، وبالتالي هناك تركيز الآن على إنجاز موازنة ٢٠١٨ حتى يكون هناك وقت كاف أمام مجلس النواب لدراستها ومناقشتها بالتفصيل».

وأضاف الحوت أن «هناك شعوراً عاماً لدى شريحة واسعة من اللبنانيين بوجود إرباك حقيقي لدى الدولة، بالإضافة إلى وجود شيء من الاستهداف لمكوّن من المكوّنات اللبنانية، ما جعل مداخلات النواب تركز على الشق السياسي أكثر من الشق المالي، دون غض الطرف عن عدم إمكانية مناقشة الموازنة العامة بمعزل عن السياسة العامة للحكومة، لأنها عبارة عن ترجمة برنامج الحكومة بالأرقام».

واعتبر الحوت أن «الطبقة السياسية اليوم هي في حالة إحراج حقيقي أمام جمهورها، بعد أن تعهدت تكراراً بإنجاز الانتخابات النيابية في أيار المقبل، لكنها تخاف من نتائج هذه الانتخابات بعد أن أكدت الدراسات أنه وفق القانون الانتخابي الحالي سيكون هناك تغيّر في المقاعد النيابية يصل إلى نسبة خمسة وعشرين بالمئة على الأقل، ما يفرض على الرأي العام أن يكون على قدر من الوعي حتى لا يتم إنتاج الطبقة السياسية ذاتها أو التمديد مرة جديدة».

وعن ملف اللاجئين السوريين، أكد الحوت أن «خطة وزير الخارجية جبران باسيل تدفع باتجاه التطبيع السياسي مع النظام السوري والتنسيق الرسمي المباشر معه، بهدف تأمين عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، وهو أمر مرفوض من أغلبية الأطراف السياسية، وبالتالي لن يرى طريقه للنجاح.

ثمن النسخة: لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات: داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات — خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

بعد مرور مائة سنة على ثورة البلاشفة ماذا بقي منها؟

تحل في ٢٥ من شهر تشرين الأول الجاري، الذكرى المئوية لقيام الثورة الروسية البلشفية التي تعد أكبر ثورة شهدها العالم في القرن العشرين، وغيرت مجرى التاريخ، وما زالت تؤثر فيه. لكن المفارقة أن ذكرى هذه الثورة تمر في صمت، حتى في البلد الذي شهدها، أي روسيا التي ما زال ينظر إليها ممثلة للفكر الاشتراكي وحاملة له، وهو الذي قامت عليه الثورة التي انتهت إلى فشل ذريع، وتمّ نعيها نهاية ثمانينات القرن الماضي مع انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان معقلها وحصنها المنيع.

مناسبة الوقوف عند الذكرى المئوية لواحدة من أكبر ثورات القرن الماضي التي ما زال فكرها حياً، فرصة أيضاً للوقوف عند أخطائها الكبيرة، للاستفادة منها في عصرنا الحالي. ولكن، قبل الخوض في أسباب فشل تلك الثورة، لا بدّ من التوضيح والتمييز بين الثورة الروسية، والمقصود بها الثورة الشعبية التلقائية التي اندلعت في شباط ١٩١٧، بسبب جوّ الإحباط العام الذي كان سائداً في روسيا القيصرية، وانتشار الفقر والجوع، ما أدى بالناس للنزول إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم، وكان شعارهم الوحيد «أعطونا الخبز». والثورة البلشفية، التي مثلت المرحلة الثانية من الثورة الروسية، وحدثت يوم ٧ تشرين الثاني ١٩١٧، حسب التقويم الغريغوري الذي كان معمولاً به في عهد القيصر، وهو ما يوازي يوم ٢٥ تشرين الأول حسب التقويم الميلادي الذي أصبح معتمداً في روسيا بعد قيام الثورة. وكان قائد الثورة الثانية التي ستغيّر مجرى التاريخ هم «البلاشفة» (الأكثرية داخل حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي الروسي الذين كانوا يؤيدون الحل الثوري)، بقيادة زعيمهم فلاديمير لينين الذي استلهم فكر كارل ماركس.

نجحت الثورة البلشفية في وقت وجيز، مقارنة مع ثورات أخرى في التاريخ، في أن تقيم واحدة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها في العالم، وفرضت سيطرتها ونشرت فكرها في أكثر من نصف المعمورة، وعلى شعوب في دول مختلفة في كل القارات. كما نجحت الثورة نفسها في تحقيق تقدم علمي واسع، وتطور صناعي كبير، وإنجازات لا تعدّ ولا تحصى في مجالات عديدة من مجالات الحياة. كما أرست قيماً كبيرة، مثل الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين البشر والتضامن بين الشعوب.. لكن في النهاية، آلت تلك الثورة إلى الفشل بعد نحو ٧٤ سنة فقط من قيامها مع بداية تفكك الاتحاد السوفياتي، لتنهار بعد ذلك ما كانت تعرف بـ«المنظومة الاشتراكية» التي كانت تدور في فلكه.

كانت أسباب هذا الانهيار وفشل الثورة بادية منذ قيامها، وظلت تتفاعل مثل «بكتيريا» معدية، حتى نخرت الجسد من الداخل، فانهار دفعة واحدة مثل قصر من رمال. وأول من نبّه إلى مكمن الخطر هو أحد أبناء هذه الثورة نفسها، وواحد من كبار مفكريها ومنظريها، لم يحظ في زمانه بأي اعتراف، بل إنه سُجن ونفي ومات فقيراً منفياً في المكسيك.

يتعلق الأمر بالكاتب فيكتور سيرج (١٨٨٠ – ١٩٤٧)، الذي يعدّ من أهم الكتاب الثوريين في القرن الماضي. انتبه منذ البداية إلى غياب أهم قيمة يمكن أن تستند إليها ثورة حقيقية، وهي قيمة الحرية التي اغتالها جوزيف ستالين، وحارب كل المفكرين الثوريين آنذاك الذين نادوا بتغليب الحرية قيمة إنسانية عليا على كل القيم الاشتراكية الأخرى مهما كان نبلها.

وفي كتاب مذكراته التي كتبها في منفاه المكسيكي «مذكرات ثوري» (تصدر قريباً بالعربية في المغرب)، كان سيرج سابقاً لعصره، ومتقدماً على زملائه من المفكرين الثوار، عندما جعل الحرية قيمة أساسية في بناء كل فعل إنساني ناجح، للمساهمة الواعية في صنع التاريخ. وكان أول مفكر ثوري شارك في الثورة، وحمل السلاح، ودافع عنها بالقلم، يستعمل تعبير «الشمولية» لوصف سيطرة الحزب الشيوعي على كل منافذ الحياة داخل الدولة، كما كان سباقاً إلى الإشارة إلى مصطلح «حقوق الإنسان»، سنوات قبل صدور البيان العالمي لهذه الحقوق الذي صدر عام ١٩٤٨.

بدأ سيرج حياته فوضوياً، وسرعان ما جذبته الثورة الروسية وثورة البلاشفة، فانخرط فيها بعمق، لكنه سيكتشف باكراً أخطاء الثورة وهي في مهدها، فتحوّل من النضال في صفوفها إلى النضال ضد فاشيّة ستالين التي رأى فيها إجهاضاً لحلم الثورة وقيمها وتراثها الحقيقي الذي جسده الفكر الاشتراكي، كما نظّرت له الماركسية. وما خلص إليه سيرج، في وقت مبكر من قيام الثورة البلشفية، هو ما كان سبباً في فشلها بعد أكثر من سبعة عقود على قيامها. فالحرية قيمة أساسية غيبتها الثورة لتحقيق ما هو أولى وأهم بالنسبة إليها، أي العدالة الاجتماعية والمساواة لبناء المجتمع الاشتراكي، لكنها لم تكن تدرك أنها في سعيها إلى تحقيق أهدافها تلك، كانت في الوقت نفسه، تنمي الحاجة الغريزية لدى الناس إلى الحرية، في مفارقة صارخة وقاتلة.

تنبأ سيرج بفشل الثورة التي كان هو أحد أكبر المتحمسين لها، وشقّ عصا الطاعة عليها، لكنه ظل مؤمناً بأن الفكرة التي قامت عليها ستبقى حيّة. ومن أجل ذلك، ترك وراءه كتباً ومقالات وروايات تمجد الثورة، باعتبارها إرثاً إنسانياً خالداً يتجدد عبر العصور، ولدى كل شعوب الأرض.

والمفارقة أن الالتفات في الغرب إلى إرث هذا المفكر الثوري لم يحدث إلا بعد وفاته بسنوات، بسبب الدعاية الستالينية التي عملت على تشويه سمعته، والنيل من مصداقيته، وستبقى إحدى أهم مقولاته تختزل تحاليل ودراسات كثيرة كتبت عن الثورة البلشفية، عندما تنبأ مبكراً بأن «الثورة فشلت، لكن الفكرة ما زالت حية»، إنها الفكرة النبيلة التي قامت من أجلها تلك الثورة وما زالت تحلم بها شعوب كثيرة، أي العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والحرية.. أو ليست هذه هي نفسها شعارات ثورات الربيع العربي التي أُفشلت؟

أعيدوا قراءة فيكتور سيرج.. قد تفشل الثورات أو تجهض، لكن الأفكار تبقى حيّة لا تموت.■

بعد مرور عام على العهد.. التسوية السياسية تعصف باللبنانيين

لعلّ من قبيل الصدفة أن يتزامن تصاعد الخلافات السياسية داخل الحكومة وخارجها مع ذكرى مرور سنة على انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٦.

وإذا كان من المعتاد ان تجري جردة حساب سياسية للسنة الأولى من الحكم في البلدان ذات الحكم الرئاسي، ويجري فيها تقييم الأداء السياسي والاقتصادي للرئيس المنتخب، فإن الوضع في لبنان مختلف كلياً، لأن اتفاق الطائف أناط برئيس الحكومة ومجلس الوزراء مجتمعاً السلطة التنفيذية وتقلصت سلطات رئيس الجمهورية الى حدها الأدنى مقارنة بما كان قبل اتفاق الطائف، ومع ذلك فإن التسوية السياسية التي جرت بين الرئيسين عون والحريري برعاية «حزب الله» والتي جاءت بالعماد عون الى رئاسة الجمهورية وبالرئيس سعد الحريري رئيساً للحكومة، والطريقة التي تجري بها إدارة الأمور في الدولة والحكومة تجعل من الضروري قراءة فترة السنة الأولى من حكم الرئيس عون بما لها وما عليها، خصوصاً في ظل تصاعد الإحباط السني والتململ الدرزي وحتى الأرثوذكسي من الممارسات الجارية في الحكومة على مختلف الصعد، ولا سيما في ما يتعلق بمكافحة الفساد في إدارات الدولة، وانتشار المحسوبية، وتقدم الحزبية والمحاصصة على الكفاية في التعيينات الإدارية والقضائية، فضلاً عن روائح الفساد في ملف الكهرباء، وتجاوز السلطة في أداء الوزارات، ولاسيما في وزارة الخارجية، حيث يتصرف الوزير جبران باسيل وكأنه الوزير الأول في الحكومة، وأن لا أحد يستطيع محاسبته ومراجعته في أي أمر أو موقف من المواقف التي يطلقها، ولو كانت تتعارض مع سياسة النأي بالنفس التي تتبناها الحكومة في ما يتعلق بالشأن السوري.

هذه القضايا وغيرها تدفعنا الى السؤال: الى أين تسير الأمور في لبنان في ظل التسوية السياسية القائمة بين الرئيسين عون والحريري؟ لعل من أبرز الملفات في التسوية السياسية القائمة في لبنان هو الاتفاق على تسلم الرئيس سعد الحريري إدارة الشأن الاقتصادي، والتوافق على إدارة الشأن السياسي بالتعاون والتنسيق مع الرئيس عون و«حزب الله».

وإذا أردنا البدء أولاً من الشأن الاقتصادي، خصوصاً بعد إقرار قانون الضرائب معدلاً في المجلس النيابي بعد اعتراض المجلس الدستوري القانون بصيغته الأولى، فإن ذلك يكشف الفشل الاقتصادي للسنة الأولى من عمر العهد والحكومة على حد سواء.

فالحكومة التي تتغنى بإنجاز أول ميزانية للدولة بعد ما يقارب الـ١٢ سنة من إدارة الأمور وفق القاعدة الأثني عشرية للصرف، تتجاهل أن ميزانية عام ٢٠١٧ جاءت متأخرة جداً، حيث أُقرَّت في شهر تشرين الأول الجاري، أي بعد مرور عشرة أشهر من السنة المالية، وتتجاهل أيضاً ان الميزانية الأولى للحكومة والعهد كانت مجرد ميزانية أرقام وحسابات وغابت عنها الرؤية الاقتصادية بالكامل، وبالتالي فهي ميزانية الأمر الواقع لا أكثر ولا أقل. والحديث عن انجاز ميزانية عام ٢٠١٧ يقودنا الى الحديث عن الوضع الاقتصادي للبنان خلال العام الأول للعهد والحكومة.

فالركود الاقتصادي هو العنوان الأبرز للوضع الاقتصادي في لبنان والدين العام وصل الى ما يقارب ٨٠ مليار دولار، والنمو الاقتصادي لا يتعدى الواحد في المئة، و«الدولة عالقة بين مطرقة الدين العام وسندان الركود الاقتصادي ولا حل سهل في الأفق»، كما يقول الخبير الاقتصادي عادل أفيوني.

وإذا كان البعض يجادل بأن الوضع الاقتصادي الحالي هو نتيجة تراكم الملفات الاقتصادية السابقة، فإن الخلاف داخل الحكومة وخارجها حول صفقة بواخر الكهرباء التي رفضتها إدارة المناقصات أكثر من مرة بسبب عدم تطابقها مع القانون، وإصرار التيار الوطني الحر والرئيس سعد الحريري على اتمام الصفقة رغم كل شيء، واعتراض وزراء القوات وغيرهم عليها بسبب مخالفتها للقانون، كل ذلك يؤكد ان الحكومة الحالية مسؤولة بنسبة كبيرة جداً عن الوضع الاقتصادي الصعب في لبنان، وان إدارة الملف الاقتصادي غير سليمة وتخضع للحسابات السياسية والمصالح الشخصية.

بالانتقال الى الشأن السياسي، نرى أنّ الأمور لا تسير على ما يرام. فرئيس الحكومة سعد الحريري في واد، ووزير الخارجية جبران باسيل في واد آخر. ففيما يعلن الرئيس سعد الحريري تمسكه بسياسة النأي بالنفس في الشأن السوري، ويرفض عودة النازحين السوريين قبل الوصول إلى حل سياسي برعاية الأمم المتحدة، يقود الوزير جبران باسيل حملة تطبيع العلاقات مع النظام السوري، ويتبنى خطاباً عنصرياً وطائفياً تجاه النازحين السوريين في لبنان.

واللافت في هذا الإطار ان الانقسام الحكومي في ما يتعلق بالتطبيع مع النظام السوري، وعودة النازحين السوريين، وتردد الرئيس الحريري في اتخاذ أي موقف في الحكومة لحسم الأمور في هذا الصعيد، كل ذلك يؤدي الى بلبلة سياسية كبيرة والى زيادة الانقسام بين اللبنانيين.

وأبرز مثال على ذلك، لقاء الوزير باسيل مع وزير خارجية النظام السوري وليد المعلم في الأمم المتحدة، حيث جرى اللقاء بطلب من الوزير باسيل دون الرجوع الى الرئيس الحريري. ومع تصاعد الاعتراض السياسي والشعبي على هذا اللقاء، وإعلان الوزير المشنوق إدانته له، واعتراض الرئيس الحريري عليه، رغم كل ذلك، ارتأى الرئيس الحريري عدم البحث في الموضوع في مجلس الوزراء بحجة المحافظة على الاستقرار في عمل الحكومة، وحماية التسوية السياسية بينه وبين العماد عون، وهو ما فاقم الأمور بين مكونات الحكومة بدلاً من أن يهدئها، حيث أعلن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ان «استقالة وزراء القوات من الحكومة واردة إذا بلغت الخروقات حد عودة العلاقات مع نظام الأسد واستمرار محاولات تمرير المناقصات المشبوهة».

باختصار، لبنان بعد مرور عام على انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية، وفي ظل التسوية السياسية القائمة، يتجه الى مزيد من الانحدار السياسي والاقتصادي. فهل التسوية السياسية القائمة مقدمة على مصالح لبنان واللبنانيين؟■

بسام غنوم

عن الإحباط الذي اختلف عليه المسؤولون في الساحة الإسلامية

بقلم: وائل نجم

في كلمات النواب الأسبوع الماضي خلال جلسة مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٧، ركّز بعضهم في مطالعاتهم على الأمور السياسية أكثر مما ركّزوا على مسألة الأرقام والمال والصرف والمخصصات، وذلك أنه في بلد كلبنان فإن الحديث عن السياسة هو في جزء كبير منه حديث عن الأرقام والمال، والعكس أيضاً هو الصحيح، وبالتالي فإن هؤلاء النواب الذين تحدّثوا في السياسة أكثر مما تحدثوا بالأرقام والمال اعتبروا أن الأصل هو أن الحكومة تترجم سياستها إلى أرقام ومال، وكان من الطبيعي في حديث البعض التركيز على مطالب المناطق التي يمثلونها، وأيضاً الفئات والشرائح الشعبية التي ينطلقون منها أو يتحدثون باسمها أو نيابة عنها.

لقد برز في هذا الجانب تركيز بعض النواب على الأحباط واليأس الذي أصاب بعض الشرائح التي تعدّ مكوّناً أساسياً في لبنان، وعلى وجه التحديد الإحباط الذي أصاب المكوّن المسلم السنّي تحديداً. وقد ذكر النواب الذين عرّجوا على هذا الأمر الأسباب التي أوصلت المسلمين السنّة في لبنان إلى حالة من الإحباط، بل ربما أحياناً إلى مرحلة الكفر بالدولة التي يُعتبرون أساس وجودها واستمرارها واستقرارها، وعدّوا من بين ذلك، الخطاب العنصري الذي يعتمده البعض، والخطاب التخويني والمذهبي الطائفي الذي ينطلق منه البعض الآخر، والممارسات التي يقوم بها من لا يقيم أي اعتبار لمنطق الدولة ولا لسيادتها أو سيادة مؤسساتها، أو أولئك الذين يتعاملون مع الدولة، ويتعاطون مع مؤسساتها وكأنها شركة يريد كل شريك فيها أن يحقق أفضل الأرباح لنفسه منها، ضارباً عُرضَ الحائط بكل مصالح شركائه الآخرين، ولتسقط الشركة بعد ذلك على رؤساء كل الشركاء. لقد نما الإحباط عندما شعر بل ولمس المسلمون أنهم مستهدفون في صلاحياتهم على مستوى الدولة، وعلى مستوى دورهم في إدارتها، وعلى مستوى تعامل القضاء مع أبنائهم، حتى أن أحد مفتي المناطق (المفتي الشعار) جاهر بموقف يُعدّ نوعياً من مرجعية بهذا الحجم والمستوى عندما انتقد بشكل صريح وواضح الأحكام التي صدرت عن المحكمة العسكرية وكأنها محكمة وجدت لتحاكم أبناء المسلمين السنّة فقط، في حين أن عدالة القضاء وعينه تكون بعيدة دائماً عن ممارسات وتجاوزات الآخرين حتى لو فعلوا «السبعة وذمتها» كما يقال. وكثيرة هي العناوين والملفات التي يجري الحديث فيها جهراً بعدما كان الحديث فيها يجري سرّاً عن الاستهداف والإحباط وكل العناوين التي لا توصل إلا إلى مكان واحد هو تراجع ثقة هذا المكوّن، ومعه بالطبع كثيرون، بالدولة ومؤسساتها وقضائها وسيادتها وكل هذه المعاني.

لقد رفض رئيس الحكومة، سعد الحريري، خلال ردّه على مطالعات النواب في جلسة المناقشة الحديث عن إحباط لبناني، أو إحباط سنّي على وجه التحديد. واللافت أن الرئيس الحريري كان يردّ في ذلك على الكلام الصريح الذي أطلقه عضو كتلته النيابية بالتحديد، النائب أحمد فتفت، وهنا يبدو مستغرباً أن يحمل النائب هموم الناس ومشاعرهم وما يتحدثون به بين بعضهم، وهو بكل تأكيد رأي معظم وأغلب أبناء هذا المكوّن، وفي المقابل يرفض رئيس التيار والكتلة هذا الكلام ويكذّبه، ويتحدث عن أمل وإنجازات وكأن الفترة التي يعيشها لبنان خلال هذا العهد فترة ذهبية يأمن فيها المواطن اللبناني على نفسه وماله وحقوقه ودوره وحضوره وحتى وجوده!

كلا يا دولة الرئيس، ليس صحيحاً أن لبنان يعيش بأفضل حالاته، والصحيح أن ما تحدّث عنه النواب هو جزء بسيط من حالة السخط على الحالة التي وصل إليها لبنان، ووصل فيها المكوّن الذي تنتمي إليه وتتحدث باسمه وتشغل موقعه في إدارة الدولة إلى ما وصل إليه من استهداف لوجوده، واستهتار بدوره! الصحيح يا دولة الرئيس أن حالة السخط والرفض تحوّلت إلى حالة من اليأس والإحباط جراء السياسات التي اتُّبعت خلال العقود الماضية. جراء التنازلات التي حصلت تحت عناوين مختلفة ومتعددة ليس أولها الحرص على البلد، وليس آخرها التمسك بالدولة ومؤسساتها، في وقت – للأسف – لا يرى آخرون البلد سوى محطة يجب أن يتزودوا منها بما يستطيعون من مكاسب و«غنائم»، ولا ينظرون إلى الدولة والسيادة والمؤسسات سوى سور يحميهم ويؤمّن لمشاريعهم المشبوهة والطموحة ما لا يمكنهم إدراكه عبر قنواتهم المباشرة من غير الدولة!

يا دولة الرئيس الإحباط اليوم يتحوّل شيئاً فشيئاً إلى حالة من الكفر بالدولة ومؤسساتها وعدالتها، ولا نهوّل في هذا الموضوع، ولعلّ الكثير من القريبين منك يشكون ويعبّرون كلٌ على طريقته من هذا الحالة، في وقت لا تزال فيه ساحة المكوّن الذي تنتمي إليه تعاني من الانقسام والتشرذم والاختلاف على المغانم البسيطة التي تتمثل تارة بوظيفة تافهة هنا أو بمكسب هزيل هناك، فيما أصحاب المشاريع الطموحة، والتوّاقون إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء يصادرون كل المواقع الاساسية التي تُدار منها الدولة والبلد!

يا دولة الرئيس، ساحتنا تحتاج إلى مبادرة جدّية تجمع أطرافها ومكوّناتها، وتغلّب منطق الحفاظ على دور المكوّن قبل الحفاظ على مصلحة الحزب أو التيار أو الشخص. يا دولة الرئيس لم تكن هذه الساحة يوماً مصادرة لأحد على الإطلاق، وإذا كانت قد مرّت بفترة من الفترات لاعتبارات خاصة ووقفت سدّاً منيعاً إلى جانب شخص أو تيار، فهذا لا يعني أن تبقى إلى قيام الساعة حكراً وحصراً على هذه الفترة. الواقع اليوم يؤكد أن التنوّع يحميها، ولكن لا بدّ من الاعتراف به، ولا بدّ من الحفاظ عليه، ولا بدّ من جمع أطرافه وإدارتهم في هذه اللحظة التاريخة لاستعادة الأمل والثقة لهذه الساحة، لا العمل على إقصاء ما يمكن إقصاؤه للإبقاء على الاحتكارات المتوهّمة؛ وهذا كله يحتاج إلى التعاون مع الجميع وبين الجميع، وتوزيع الأدوار، وإتقان التعامل في الشأن الداخلي والإفادة من طاقات كافة القوى المكوّنة لهذه الساحة. وإلا فإن الإحباط بكل تأكيد سيتحوّل في لحظة من اللحظات، إما إلى كفر بالدولة، وهذا ليس في مصلحة أحد على الإطلاق، أو إلى «تسونامي» جارف يطيح أغلب المسكين بتلابيب القرار في هذا المكوّن الاساسي، ولعلّ في بعض المحطات التي مررنا بها وخبرناها خير شاهد على ما أقول، ويومها فقط سيتأكد المتنكّرون لمصالح وتطلعات ومشاعر أهلهم كيف تكون النتائج!■

بين تأكيد حصولها والخوف من التمديد:

الأحزاب والقوى اللبنانية تستعد للانتخابات النيابية

رغم أن بعض الأوساط السياسية اللبنانية لا تزال متخوفة من عدم حصول الانتخابات النيابية في موعدها في أيار من العام المقبل، فإن معظم القوى والأحزاب السياسية اللبنانية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات المستقلة بدأت التحضير والاستعداد لخوض هذه الانتخابات، إن من خلال تشكيل الماكينات الانتخابية وتفعيلها، أو عبر اختيار المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات أو عبر البحث الجدي في التحالفات الانتخابية المقبلة.

وعلى صعيد اشراك المغتربين اللبنانيين في الانتخابات المقبلة، وجه رئيس المجلس النيابي، رئيس حركة أمل، نبيه بري، نداءً للمغتربين لتسجيل أسمائهم على لوائح الانتخابات، وبدأت وزارة الخارجية اللبنانية اعداد التجهيزات المناسبة للتسجيل وإجراء الانتخابات الكترونياً، إضافة إلى بدء قيام بعض القيادات اللبنانية بجولات الى الخارج لحث مؤيديهم على تسجيل الأسماء، كما فعل وزير الخارجية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ورئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع والأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري.

فأين أصبحت التحضيرات اللوجيستية والإدارية لإجراء الانتخابات النيابية المقبلة؟ وماذا أعدت الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية للانتخابات حتى الآن؟

التحضيرات اللوجيستية والإدارية

بداية أين أصبحت التحضيرات اللوجيستية والإدارية لإجراء الانتخابات النيابية المقبلة؟

منذ اقرار قانون الانتخابات النيابي الجديد، برزت مجموعة قضايا اشكالية حول كيفية تنفيذ القانون، وخلال الأسابيع القليلة الماضية حُسمَت بعض القضايا، فيما بقيت قضايا أخرى عالقة.

أولاً: جرى تعيين هيئة الإشراف على الانتخابات وأُقرَّت موازنة خاصة لها وهذا القرار يشكل مدخلاً ضرورياً للتحضير للانتخابات.

ثانياً: بعد النقاش المطوَّل حول اعتماد البطاقة البيومترية في الانتخابات المقبلة، اتجهت الجهات الرسمية إلى عدم العمل بالبطاقة نظراً، إلى كلفتها العالية وإلى عدم امكانية انهائها في الوقت المحدد، ما قد يعرض الانتخابات للتأجيل مرة أخرى.

ثالثاً: على صعيد الاقتراع في أماكن إقامة الناخبين وعدم الحاجة للذهاب إلى القرى والبلدات (مسقط رأس الناخبين)، لا يزال النقاش قائماً، وإن كان الاتجاه الأقوى لعدم اعتماد الاقتراع خارج أماكن القيد، لكن ذلك قد يتطلب تعديلاً في القانون الحالي.

رابعاً: بالنسبة إلى مشاركة المغتربين واعتماد التصويت الالكتروني بدأت الإجراءات العملية وتجري حالياً دعوة المغتربين لتسجيل أسمائهم تمهيداً للمشاركة.

خامساً: أُقرَّت الموازنة المالية للانتخابات رغم بعض الاعتراضات عليها.

اذن، التحضيرات اللوجيستية والإدارية تجري بشكلٍ طبيعي بانتظار حسم القرار بشأن مكان التصويت نظراً إلى وجود خلافات في هذا الملف، مع ان التصويت في مكان الإقامة يعتبر من الانجازات الاصلاحية المهمة في القانون الجديد، لأنه يساعد الناخبين في الوصول الى مراكز الاقتراع بسهولة ويخفف من الضغوط السياسية والحزبية عليهم، ويساعد في بروز كتل ناخبة مستقلة بعيداً عن سيطرة القوى الفاعلة على الأرض.

استعداد الأحزاب والقوى السياسية

لكن ماذا عن استعدادات الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية للانتخابات؟ المتابع لحركة الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية التي ستشارك في الانتخابات النيابية يلحظ وجود حركة متصاعدة على صعيد التحضيرات اللوجيستية والشعبية والعملانية، فبعض الأحزاب، كالقوات اللبنانية، بدأت باختيار عدد من المرشحين (جزين، البترون، المتن) وهي تعمل على تفعيل الماكينة الانتخابية وتحديد طبيعة التحالفات.

وأما «التيار الوطني الحر» فقد أجرى منذ عدة أشهر استطلاعات داخلية لاختيار المرشحين وإن لم تُعلَن الأسماء التي ستترشح، باستثناء رئيس التيار الوزير جبران باسيل عن المقعد الماروني في البترون، ولا يزال التيار يدرس خياراته التحالفية في ظل ازدياد المعلومات عن التباعد الكبير بين التيار والقوات اللبنانية.

«تيار المستقبل» يتابع التحضير والاستعداد للانتخابات من خلال اقامة ورشة داخلية لكوادره وعبر تفعيل حضوره السياسي والشعبي في مختلف المناطق، لكن التيار يواجه صعوبات عديدة على صعيد اختيار المرشحين وتحديد طبيعة التحالفات، نظراً إلى تراجع الدور الشعبي وازدياد التحديات السياسية والمالية أمام التيار.

القوى الإسلامية السنّية لم تقم حتى الآن بأية نشاطات انتخابية فاعلة، وان كانت مصادر مطلعة على أجواء «الجماعة الإسلامية» تشير إلى بدء الاستعدادات والتحضيرات للانتخابات، فيما تطرح بعض الشخصيات الإسلامية ضرورة تفعيل الحضور الإسلامي في الانتخابات المقبلة، أما «التيارات السلفية» فلم تظهر على الساحة حتى الآن.

أما جمعية المشاريع الخيرية (الأحباش) فهي تنشط في أكثر من اتجاه من أجل زيادة حضورها وفاعليتها الشعبية. حركة أمل بدأت التحضيرات والاستعدادات العملية وتم تشكيل ماكينتها الانتخابية في كل المناطق وبدأ الحديث عن الترشيحات المتوقعة لكن لم يُحسَم القرار النهائي، باستثناء إعلان الرئيس نبيه بري استمرار التحالف الانتخابي مع حزب الله.

وأما من جهة حزب الله، فالتحضيرات الداخلية بدأت، ولكن لم تُعلَن أية ترشيحات نهائية، في ظل نشر تقارير إعلامية تشير الى تغييرات في أسماء مرشحي الحزب والحلفاء الذين سينضمون إلى لوائحه، وسيكون الحزب أمام تحدٍّ كبير على صعيد اختيار الحلفاء لأنه لم يعد بالإمكان إدخال شخصيات ضعيفة شعبياً على هذه اللوائح.

الحزب التقدمي الاشتراكي بدأ التحضير العملي لمعركة الانتخابات وأُعلن اسم أول مرشح في دائرة الشوف، وهو الدكتور بلال عبد الله، وهناك تحضيرات واستعدادات عملية داخلية وعلى الصعيد السياسي ولجهة تحديد التحالفات المقبلة، وقد شكّل الاجتماع الثلاثي الأخير بين الرئيس نبيه بري والأستاذ وليد جنبلاط والرئيس سعد الحريري في منزل جنبلاط في كليمنصو إشارة الى امكانية التحالف بين هذه الأطراف الثلاثة.

وبموازاة هذه التحضيرات، هناك قوى وشخصيات أخرى حزبية ومستقلة تتحرك لخوض الانتخابات في كل المناطق (الوزير عبد الرحيم مراد، تيار المردة، آل سكاف في زحلة، الشخصيات الشيعية المستقلة، الشخصيات المارونية في كسروان، الوزير السابق فيصل كرامي، الرئيس نجيب ميقاتي، الشخصيات والقوى المتحالفة مع حزب الله في معظم المناطق. الدكتور أسامة سعد في صيدا (مؤسسات وشخصيات المجتمع المدني تتحرك في أكثر من اتجاه) فؤاد مخزومي في بيروت).

إذن معركة الانتخابات بدأت مبكراً في لبنان، ورغم ان بعض الأوساط السياسية اللبنانية لا تزال متخوفة من عدم حصول الانتخابات في مواعيدها، يؤكد المسؤولون اللبنانيون العكس، والتحضيرات اللوجيستية والإدارية جارية بشكل متتال.

وهذه الانتخابات ستشكل فرصةً جديدة أمام اللبنانيين لاختيار من يمثلهم، لأنها قائمة على أساس النسبية والصوت التفضيلي، وعلى الجميع عدم الانتظار حتى أيار المقبل، لأن التحضير للانتخابات هذه المرحلة يجب ان يحسم قبل ثلاثة أشهر من موعدها المقرر.■

قاسم قصير

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

قطاع غزة.. والمشروع الوطني الفلسطيني

بقلم: أسامة أبو ارشيد

التغيير القيادي الذي شهدته حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، سواء على مستوى رئاسة المكتب السياسي، أو الانتخابات الداخلية في قطاع غزة، أحدث خللاً في التوازنات القيادية داخل الحركة لمصلحة قطاع غزة. ولأن القطاع يعيش حصاراً خانقاً منذ أكثر من عقد، فإن ثمة قلقاً حقيقياً من أن قيادتها الحالية ستختزل تعقيدات القضية الفلسطينية، وما يفترض أن يكون مشروعاً وطنياً جامعاً في قطاع غزة، وذلك كما اختزلت حركة فتح، من قبل، تعقيدات القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية. وقد لخصت الأمر بأن من حق «أهل قطاع غزة ألا يروا الدنيا إلا من خلال ثقب إبرتهم، ولكن ليس من حق قيادة حركة فلسطينية كبيرة وأساسية مثل «حماس»، أن لا ترى الدنيا إلا من خلال ثقب إبرة غزة. فلسطين أكبر من قطاع غزة، ونكبتنا في قطاع غزة جزء من نكبتنا في فلسطين كلها».

كثيرون اعتبروا أن الحركة واعية لمخططات حصر مقاربتها لفلسطين في القطاع، وأن ذلك أحد أهم أسباب توجهها إلى «المصالحة»، حيث إنها تريد التخفف من عبء إدارة القطاع، لتركز على المقاربة الجَمَعيّة لفلسطين. لا أشك في نيات «حماس» هنا، ولا أناقش أبداً حق أهالي قطاع غزة أن يعيشوا متحرّرين من الحصار بأي طريقة ممكنة. ولكن من الضرورة بمكان أيضاً، أن يكون وَعْيٌ أن الأمر ليس بهذه السهولة، فالمعادلات والسياقات التي تفرض على «حماس» الآن تحصرها في زوايا ضيقة، وتجعل الطرق المتاحة لها والمفتوحة أمامها محدودة جداً. ضمن الإطار السابق، يمكن إدراج مؤشرات عديدة تؤكد أن المطلوب فلسطينياً ليس رفع الحصار عن القطاع المنكوب مباشرة، بقدر ما أن المطلوب هو إعادة تأهيل «حماس»، أو حتى تدجينها إن أمكن، ترغيباً وترهيباً. من ذلك، مثلاً، أن السلطة الفلسطينية، على الرغم من مضي أكثر من أسبوع على توقيع اتفاق «المصالحة» في القاهرة، وعلى الرغم من تمكين «حكومة الوفاق الوطني» في القطاع، إلا أنها ما زالت ترفض رفع العقوبات القاسية التي فرضها رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، على أهالي القطاع، من أبناء شعبه، في نيسان الماضي.

أكثر ما يشغل عباس الآن هو إعادة تشكيل أجهزة الأمن في قطاع غزة، حيث فتح باب التجنيد هناك، وطبعاً، فإن مفهوم عباس وسلطته لدور أجهزة الأمن هو ما نراه في الضفة الغربية، ضمن عقيدة «الفلسطيني الجديد» التي أرساها الجنرال الأميركي كيث دايتون، الذي أوكلت إليه مهمة بناء قوات الأمن الفلسطينية بعد استشهاد الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، أواخر عام ٢٠٠٥. «الفلسطيني الجديد» فَصّلَ فيه دايتون في محاضرة له في أيار ٢٠٠٩، أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الذي يعدّ أهم أفرع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. ولخص دايتون مهمة قوات الأمن الفلسطينية في عبارة قالها ضابط فلسطيني لخريجين جدد: أنتم «لم تأتوا إلى هنا لتتعلموا كيف تقاتلون إسرائيل، بل لكي تتعلموا كيف تحفظون النظام، وتحترمون حقوق جميع المواطنين، وتطبقون حكم القانون، من أجل أن نتمكن من العيش بأمن وسلام مع إسرائيل». سيرد بعضهم بأن هذا ما يريده عباس وسلطته، لكن قوة حركة حماس في القطاع، وجناحها العسكري، لن يسمحا بذلك. وبالتالي، فليقل عباس ما شاء عن «سلاح شرعية» واحد، ورفضه استنساخ تجربة حزب الله اللبناني في القطاع. ولكن ما لا ينتبه له أصحاب هذا الرأي أن المعادلة الجديدة التي يتم صياغتها لا تتكئ على عباس وسلطته فحسب، بل إنها أكبر من ذلك بكثير.

خلص محور السلطة الفلسطينية: مصر– إسرائيل، مدعوماً بالولايات المتحدة والسعودية والإمارات، إلى أن العصا وحدها لم تحقق لهم ما يريدون من «حماس»، فكان أن قدّموا الجزرة مع بقاء العصا، فضلاً عن اتباع سياسة التأني مع الحركة بدل العجلة، وذلك كما فعلت القاهرة برفض مطالب عباس نزع سلاح «حماس» فوراً. هم يدركون ورطة «حماس» في القطاع، وهم يأخذون غزة وأهلها رهائن. لاحظ هنا أنهم يرفعون آمال أهل القطاع بقرب رفع الحصار، ثم يهوون بها مباشرة. هذا مقصود، وهي ورقة ضغط لئيمة، توظف حاجات الناس ضد مشروعهم الوطني. ومع نقل قيادتها المركزية إلى القطاع، تكون «حماس» قد قدمت لهذا المحور أكبر هدية مجانية. ولمن لا يعلم، منعت مصر رئيس المكتب السياسي الجديد للحركة، إسماعيل هنية، غير مرة، من الخروج في جولة خارجية، حتى تضمن أنه لن يغادر قطاع غزة دون عودة، وبالتالي التحرّر من قبضة ابتزاز القاهرة ومحورها لحركة حماس وقيادتها، التي يُخْشى أن ترتهن كلياً إلى حاجات القطاع وسكانه المشروعة.

في هذا الخضم كله، خرج علينا، قبل أيام، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، والمبعوث السابق للرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط، توني بلير، بتصريحات مفاجئة لصحيفة الأوبزرفر البريطانية، «اعترف» فيها، بأنه وزعماء دوليين آخرين، ارتكبوا خطأ بمقاطعة «حماس» بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦. حينها كان بلير رئيساً للوزراء، وارتكب مع الرئيس الأميركي، جورج بوش، أكبر الفظائع الغربية بحق المنطقة العربية والإسلامية، كما في أفغانستان والعراق وفلسطين. ولكن تصريحات بلير لم تشكل «صحوة ضمير» مفاجئة، فهو أملس كالأفعى، سامّ مثلها، وهو هنا يبرّر ما يعتبره خطأ، بأنه كان من الأجدى جَرُّ حركة حماس إلى الحوار بدل مقاطعتها. ولا شك أن بلير هنا يقوم بقراءة بأثر رجعي، ذلك أن حصاراً وحشياً لأكثر من عشر سنوات، وثلاث حروب صهيونية مدمرة، لم تدفع «حماس» إلى التنازل عن ثوابتها، ومن ثمّ فإنه يطرح الجزرة مع بقاء العصا، وذلك كما فعل في لقاءاته مع قادة «حماس» في الدوحة عام ٢٠١٥، في محاولةٍ لترتيب هدنة طويلة الأجل مع إسرائيل، وذلك عندما كان مبعوثاً للرباعية الدولية.

باختصار، صحيح أننا لن نختلف كثيراً في توصيف الضرورات والمحفزات في موضوع «المصالحة» بين حركتي فتح وحماس، لكن هذا لا يعني أن طرف السلطة الفلسطينية، مسنوداً بمحور مصر– إسرائيل– أميركا، ومعهم السعودية والإمارات، ينطلقون من الضرورات والمحفزات نفسها. لقطاع غزة ضروراته واحتياجاته وحساباته، لكن هذا لن يعني بحال أن الأفعى ستنظر بعين العطف لما تظنه فريسة سهلة الآن. وبناء على ذلك، فإننا نتفهم أن يبقى القطاع مصراً على المصالحة مخلصاً فيها، بل هذا المطلوب، ولكن الركون إلى نيات الأطراف الأخرى كارثة، فما يحركهم المكر ومخطط محلي– إقليمي– دولي واسع لتصفية قضية فلسطين، وليس كارثة غزة الإنسانية. إفشال هذه المؤامرة الكبيرة على المشروع الوطني الفلسطيني مسؤوليتنا جميعاً، لا مسؤولية غزة الجريحة وحدها. تكفي غزة نكبتها، ولكن الركون إلى «حسن النيات» أمر خطير، وكارثته محققة.■

كشف ملامح خطة ترامب لحل «الصراع الفلسطيني الإسرائيلي»

كشفت قناة تلفزة إسرائيلية عن تفاصيل أولية حول مبادرة إدارة الرئيس الأمريكي بشأن ما سمته «صراع الفلسطينيين» مع الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بمشاركة دول عربية.

وأوضحت القناة الإسرائيلية الثانية في تقرير لها يوم الأحد، أنه «بعد أشهر من مداولات وزيارات قام بها طاقم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإجراء مشاورات في منطقة الشرق الأوسط، تم الكشف عن المزيد من التفاصيل حول خطة ترامب للسلام في منطقة الشرق الأوسط وحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني»، وفق ما نقله موقع «٢٤ أ» الإسرائيلي.

ووفق ما ذكرته القناة نقلاً عن مسؤولين أمريكيين، فإن من الخطوات التي تشملها مبادرة ترامب لإحياء عملية السلام، «إمكانية اجراء مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بمعنى أنها لن تكون رزمة شاملة؛ إما الموافقة عليها كلها أو لا شيء».

كما تسعى الإدارة الأمريكية من خلال ذلك إلى «تقديم مقترح لترتيب أوراق منطقة الشرق الأوسط بأسرها، تنتهي باستقدام الدول العربية إلى طاولة المباحثات؛ من أجل تطبيع عربي شامل مع إسرائيل بموجب مبادرة ترامب»، وفق القناة الإسرائيلية الثانية.

وتشير القناة نقلاً عن مصادرها في الولايات المتحدة، إلى أن «الخطة الأمريكية ستكون مختلفة تماماً عما طرح في السابق، منذ بيل كلينتون وجورج بوش وحتى إدارة باراك أوباما».

ولفت المسؤولون الأمريكيون، إلى أن نوايا فريق ترامب ترمي إلى «الإسراع والحسم في هذا الموضوع، وذلك من خلال رفض وضع جدول زمني للمباحثات بين الأطراف، كما أنه لن يتم فرض أي اتفاق على أي طرف منهم».

وبحسب التقرير، فإن مسؤولاً مقرباً من الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، قال إنه «سمع رسالة من البيت الأبيض تقول إنه يوجد تصور، وسيسعدكم أيضاً»، وفق قوله.

وجاء أيضاً، أن «فريق ترامب سيخرج في المبادرة من منطلق أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس طرف جاد ومهتم بالتوصل إلى اتفاق، حتى وإن كان الإسرائيليون لا يرغبون بسماع هذا الكلام».

وقالت القناة: «لو كانت الإدارة الأمريكية تعتقد أن الوضع مختلف، لما أضاعوا كل هذا الوقت لطرح مبادرات لحل النزاع»، في حين أكد مسؤولون أمريكيون، أن «إدارة ترامب تهتم جداً للاحتياجات الأمنية لإسرائيل التي يتحدث عنها رئيس الوزراء بنيامين نتن ياهو باستمرار».

وأوضحت القناة الإسرائيلية الثانية، أن «هذه التطورات تفسر ما أوعز به نتن ياهو لوزرائه، وهو أن ترامب كونه رجل أعمال، يتوقع أن يجعل ممن يرفض التوصل لأي اتفاق بأن يدفع ثمن ذلك، حيث شدد نتن ياهو على أنه يفكّر بأن يتعاون مع ترامب في هذا الموضوع، وقد يؤدي ذلك إلى خلاف داخل الائتلاف الحكومي».■

حماس: نرفض قطع علاقتنا مع إيران والمصالحة لن تؤثر على سلاح المقاومة

قال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» صالح العاروري يوم الأحد، إن حركته ترفض قطع علاقتها مع إيران، مشدداً على أن المصالحة الفلسطينية لن تؤثر على «سلاح المقاومة».

جاء ذلك خلال لقاءات منفصلة عقدها وفد «حماس» الذي يزور طهران، مع كل من رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني، ومستشار المرشد الإيراني علي أكبر ولايتي، وأمين سر مجلس الأمن القومي الأدميرال علي شمخاني، بحسب بيان أصدرته الحركة.

وأكد العاروري، خلال الاجتماعات مع المسؤولين الإيرانيين، أن زيارة وفد «حماس» إلى طهران تأتي رفضاً عملياً لشرط إسرائيل بقطع العلاقات مع إيران لقبول اتفاق المصالحة الفلسطينية.

وشدد على أن «حماس لن تتخلى مطلقاً عن الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وعن المقاومة، وأن أي تفاهم ومصالحة لن يؤثرا على سلاح المقاومة ونهجها».

ووقعت حركتا «حماس» و«فتح»، أوائل الشهر الجاري، اتفاق مصالحة في القاهرة، برعاية مصرية، ينص على تمكين حكومة التوافق الفلسطينية من إدارة شؤون قطاع غزة.

وقال نائب قائد «حماس»: «إننا معنيون بتعزيز علاقاتنا مع كل الدول والأطراف التي تقدم المساعدة والعون لشعبنا في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بكل أشكاله، وكذلك بتعزيز علاقاتنا مع كل الدول التي تدعمنا في المصالحة والشؤون الداخلية».

ونقل بيان «حماس» عن رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني، قوله خلال اجتماعه مع وفد الحركة، إن «إيران كانت وستبقى مساندة لحماس وفصائل المقاومة وشعب فلسطين».

وفي ٣ تشرين الأول الجاري، حدّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو ثلاثة شروط لقبول المصالحة الفلسطينية تمثلت في اعتراف «حماس» بإسرائيل، وحل الجناح العسكري للحركة، وقطع العلاقات مع إيران.

إلا أن «حماس» أعلنت رفضها للشروط الإسرائيلية، قبل أن يصل وفد رفيع المستوى من قياداتها يوم الجمعة الماضية إلى طهران، في زيارة لمناقشة آخر المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية، خاصة في ما يتعلق بملف المصالحة والعلاقات الثنائية، بحسب بيان للحركة.■

السنوار من غزة: المصالحة قرار جماعي لـ«حماس» بالداخل والخارج

قال رئيس حركة حماس في غزة يحيى السنوار إن قرار المصالحة هو قرار جماعي للحركة في الداخل والخارج، مؤكداً أن حركته جادة بطي صفحة الانقسام، مشيراً إلى اتخاذ الحركة عدة خطوات للنهوض بالمشروع الوطني الفلسطيني.

وأكد السنوار خلال لقاء جمعه مع النقابات المهنية في غزة يوم الثلاثاء أن حركته لن تسمح للانقسام أن يستمر، «وأنها ستُنهي الانقسام ولو من طرفٍ واحد».

وشدد على أن موضوع المصالحة لدى حركة حماس هو محور استراتيجي لها منذ الانقسام وحتى اليوم؛ لكن توفّرت ظروف خاصة جعلت من المصالحة مطروحة بشكل أكبر من أي وقت مضى.

وأوضح السنوار أن حماس قدمت تنازلات كبيرة من أجل المصالحة، مؤكداً أن إنهاء الانقسام فرضٌ شرعي وواجب وطني وضرورة إنسانية، «ومن لا يَرَ ذلك فهو واهم ومخطئ وبوصلته مختلة». وقال: «استمرار الانقسام خطر استراتيجي على مشروعنا الفلسطيني؛ وإذا لم تتكاتف جهود جميع المخلصين سيكون مشروعنا في ضياع».

ولفت إلى أن حركته اتخذت خطوات عديدة للنهوض بالمشروع الوطني بدأت بتصفير المشاكل الداخلية وحل أزمة جامعة الأقصى، وتطوير العلاقات مع الفصائل الوطنية، وفتح علاقات مع الدول العربية والإسلامية.

وأضاف: «بدأنا بعلاقات مع مصر وتطورت بشكل كبير، وتجاوزنا إشكالية الاحتقان التي كانت موجودة، وعلاقاتنا مع القاهرة الآن في أفضل مراحلها».

وأضاف أن «مشروعنا الذي نحمله مشروع التحرير والعودة، ونرفض أن نبقى طرفاً بالانقسام». وحذّر من وجود ما أسماه «متربصين» بالمصالحة وينتظرون أي عثرة لفشلها.

وتابع حديثه «إذا رأيتم من حماس أي تقاعس ضد إنهاء الانقسام اصرخوا في وجوهنا واخرجوا ضدنا؛ وكذلك بالنسبة لفتح، قولوا كلمتكم بقوة في وجههم».

المقاومة بخير

وجدد تأكيده أن المقاومة الفلسطينية بخير، موضحاً أن المقاومة جهزت خلال السنوات الماضية بنية تحتية قوية للمقاومة؛ «بحيث نستطيع في ٥١ دقيقة أن نضرب تل أبيب ما ضربناه طيلة ٥١ يوماً؛ وإذا ما فكر الاحتلال بارتكاب حماقة ما أو التدخل بإفشال المصالحة سنلقنه درساً حيث لا يتدخل بعد ذلك».

ورداً على شروط الكابينيت الإسرائيلي بنزع سلاح المقاومة، أكد السنوار أن شروط الاحتلال مرفوضة بالكامل، مضيفاً: «نحن لا يمكن أن نعترف بإسرائيل أو نتنازل عن سلاحنا أو أي ثابت من ثوابتنا؛ نحن جاهزون لأن نتنازل داخلياً لأبعد حدّ، أما أمام العدوّ فلن نتنازل».

وشدد على أن حركته ستظل الأمينة على مشروع الشعب الفلسطيني ومشروع التحرير والعودة، مؤكداً أن سلاح المقاومة الذي راكمته حماس ليس ملكاً لها فحسب أو للقسام؛ بل هو ملك لكل مواطن في غزة؛ لأن سنوات الحصار الظالم الذي فرض على القطاع ما فرض إلّا لمنعنا من امتلاك القوة.

وتابع حديثه: «عملنا طيلة السنوات الماضية من أجل مراكمة هذه القوة لتعزيز مشروعنا الوطني، ونحن كشعب ما زلنا بمرحلة تحرير وطني؛ لا يمكن أن نستغني عن سلاحنا؛ وسلاحنا بالتأكيد يجب أن يكون تحت مظلة وطنية جامعة يشارك بها الكل الفلسطيني».

وأوضح السنوار أن حركته بذلت خلال الأعوام الماضية العديد من التضحيات لبناء قوة المقاومة، وليس من أجل التفريط بها، ولن نبخل عن توظيفها إلّا لخدمة مشروعنا الوطني الفلسطيني».

وأوضح أن حركته لا تريد بديلاً عن منظمة التحرير؛ بل تريد أن تكون المنظمة ممثلاً لكافة الفلسطينيين بحق؛ لكي نستطيع أن نقف جميعاً تحت مظلتها».

ورداً على التهديدات الإسرائيلية باغتياله، قال السنوار: «أنا سعيد أن أكون على طريق الشيخ أحمد ياسين بعد أن أحقق المصالحة وحلم التحرير والعودة».

وتابع حديثه: «يجب أن نصنع موجة ضغط شعبية في غزة والضفة والخارج للحديث حول المصالحة وإنهاء الانقسام؛ لنغلق الأبواب حول من يريدون افشال المصالحة».■

حماس: زيارة الوفد لطهران تأتي رفضاً لشرط إسرائيل قطع العلاقات معها

قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس، إن زيارة الوفد التابع لها إلى طهران يأتي رفضاً لشرط إسرائيل قطع العلاقات مع إيران.

وأكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري، أن زيارة الحركة إلى طهران تأتي رفضاً عملياً لشرط إسرائيل بقطع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وشدد العاروري، خلال لقاءاته بالمسؤولين الإيرانيين، على أن الحركة لن تتخلى مطلقاً عن الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وعن المقاومة، وأن أي تفاهم ومصالحة لن يؤثرا على سلاح المقاومة ونهجها.

وبيّن أن «حماس تسعى بكل قوة من أجل إنجاح المصالحة الفلسطينية وجمع شمل شعبنا لما فيه مصلحته لمواجهة المشروع الصهيوني»، مؤكداً «تمسك الحركة بكل علاقاتها التي تدعم خيار المقاومة في مواجهة الاحتلال حتى زواله».

وتابع: «إننا معنيون بتعزيز علاقاتنا مع كل الدول والأطراف التي تقدم المساعدة والعون لشعبنا في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بكل أشكاله، ومعنيون كذلك بتعزيز علاقاتنا مع كل الدول سواء التي تدعمنا في المصالحة وفي الشؤون الداخلية الفلسطينية، أم التي تدعمنا في مقاومة الاحتلال».

والتقى وفد حركة المقاومة الإسلامية «حماس» عدداً من المسؤولين الإيرانيين، أبرزهم رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني، وأمين سرّ مجلس الأمن القومي الأدميرال شمخاني، ومستشار قائد الثورة الدكتور علي أكبر ولايتي.■

عن مراجعات توني بلير.. والمصالحة.. و«تأهيل» حماس!

بقلم: فراس أبو هلال

ما الذي حصل خلال عشرة أعوام حتى يغيّر توني بلير موقفه من مقاطعة حركة حماس؟ وكيف يمكن فهم تصريحاته التي أقر فيها بأن القوى الإقليمية والدولية أخطأت بمقاطعة الحركة بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦؟ إنها بالتأكيد ليست «صحوة ضمير» أو مراجعات فكرية من الرجل الذي مثّل الرباعية ودافع عن عقوباتها ضد حماس لثمانية أعوام!

لم تكن هذه التصريحات هي أول مبادرة من بلير تجاه الحوار مع حماس، فقد أجرى رئيس الوزراء السابق حوارات مع قيادة الحركة في الدوحة صيف عام ٢٠١٥، بعد أقل من ثلاثة أشهر على مغادرته منصبه كمبعوث للرباعية الدولية. ولكن تصريحاته، مع ذلك، تمتلك هذه المرة زخماً أكبر وأبعاداً أخرى في ظل السياقات السياسية التي تعيشها المنطقة.

عرف بلير بحماسه وتبنيه لمشروع «السلام الاقتصادي» منذ اختياره مبعوثاً للرباعية الدولية في حزيران ٢٠٠٧، وهو مشروع يقوم على إعطاء أولوية أكبر لتطوير الاقتصاد وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية وإشاعة حالة من «الرخاء» في مناطق السلطة، بحيث يكون هذا السلام الاقتصادي مقدمة لسلام سياسي.

لم يتمكن بلير من تحقيق رؤيته في إقامة السلام الاقتصادي كمقدمة للسلام السياسي، وأعلن استقالته من تمثيل الرباعية في أيار ٢٠١٥ بعد شعوره بالإحباط بسبب صلاحياته المحدودة، بحسب مصدر مقرّب منه في ذلك الوقت، ولكنه أعلن عند الاستقالة أنه سيظل يسعى بشكل شخصي «لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ حلّ الدولتين».

ومع أن بلير لم يتمكن من تحقيق رؤية «السلام الاقتصادي» بشكل كامل لأسباب كثيرة، إلا أن ملامح هذه الرؤية بدأت بالتشكل في الضفة الغربية. فقد بدت السلطة الفلسطينية خلال السنوات الماضية وخصوصاً بعد الانتفاضة الثانية «الأقصى» معنيّة أكثر بتحسين شروط الحياة للفلسطينيين داخل «سجنهم الكبير» بدلاً من اهتمامها، وقيادة منظمة التحرير، بأصل الصراع وهو «الاحتلال». وأقيمت خلال هذه السنوات مشاريع إعمار ومدن سياحية تصلح للمناطق المستقرة وليس للمناطق المحتلة المعرّضة لانتقام الاحتلال في أي لحظة، بما يشي بأن قيادة السلطة عملت بوعي أو بدون وعي على بناء مناخ سياسي واقتصادي غير مستعد لثمن «الاشتباك» مع الاحتلال بما فيه الاشتباك الشعبي المدني.

خلال السنوات التي عمل فيها بلير مبعوثاً للرباعية الدولية، كانت غزة تمثل عبئاً كبيراً على مشروعه، إذ لا يمكن، رغم الانقسام الجغرافي والسياسي الفلسطيني، إقامة سلام اقتصادي مستدام يقود إلى سلام سياسي في الضفة الغربية، بينما تعاني غزة من ويلات الحصار ومن ثلاث حروب عدوانية شنها الاحتلال في تلك الفترة.

شكلت غزة إذن معضلة كبيرة يصعب حلها دون خروج حماس من الصورة، أو «تأهيلها» لدخول اللعبة بشروط رؤية «السلام الاقتصادي»، وقد تعاملت دولة الاحتلال والقوى الإقليمية والدولية المعادية لحماس مع هذه المعضلة من خلال ثلاث خيارات رئيسية: أولها محاولة فرض شروط الرباعية الدولية الأربعة لقبول التعامل مع حكومة حماس، التي كانت تعني أن توافق الحركة على التخلي عن كل شعاراتها ومبادئها مقابل الدخول في لعبة أوسلو وسلام توني بلير الاقتصادي، الذي هو عملياً سلام نتن ياهو، وهو ما رفضته الحركة آنذاك. أما الخيار الثاني فهو محاولة القضاء على الحركة وإضعافها عبر الحرب، وصولاً للخيار الثالث وهو زيادة الحصار وويلات الحرب ومنع الإعمار أملاً في إسقاطها عبر ثورة «جوع» شعبية. وباختصار شديد: إما القضاء على حماس أو «تأهيلها»، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

وبعد سنوات من الحصار الظالم القاتل على قطاع غزة، وبعد التغيّر الكبير في المحاور وحالة السيولة في المنطقة، بدأت حماس تدرك على ما يبدو أنها في أزمة حقيقية، وأنها غير قادرة على الاستمرار بنفس السياسة التي اتبعتها خلال السنوات العشر الماضية.

كان أول تمظهرات هذا «الإدراك» وثيقة الحركة السياسية التي أصدرت في أيار الماضي، والتي ثبتت فيها الحركة ما كان قد أعلنه بعض قادتها في تصريحات سابقة من أنها توافق على دولة في حدود ١٩٦٧ مع التأكيد أن ذلك «لا يعني الاعتراف بإسرائيل».

أما التمظهر الثاني والأهم فهو مبادرة الحركة أخيراً لتقديم رزمة «تنازلات» للسلطة الفلسطينية عبر الوسيط المصري لإقامة مصالحة وطنية مع حركة فتح والرئيس عباس، بعد أسابيع من فتح قنوات للحوار مع القيادي المفصول من فتح محمد دحلان. وبمتابعة ما سرّب حتى الآن من بنود لاتفاق المصالحة يمكن ملاحظة أن اللب الأساسي له هو إصلاح الوضع الاقتصادي لقطاع غزة، من خلال فتح المعابر بعد سيطرة السلطة عليها، وتحسين الخدمات الأساسية، وضمان استيعاب موظفي حماس وفتح في مؤسسات السلطة التي ستسيطر عليها حكومة التوافق الوطني، وهذه كلها بنود تصب في مصلحة تحقيق سلام اقتصادي في قطاع غزة.

ولا يمكن فهم تصريحات بلير و«مراجعاته» إلا في سياق هذه المستجدات، التي أظهرت بشكل ما أن حماس باتت مهيأة أكثر لتقديم «تنازلات» في ظل إدراكها لأزمتها فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، وهو ما سيشجعه على محاولة العودة إلى ملعب الشرق الأوسط من جديد بدعم إسرائيلي وإقليمي (مصر والإمارات) ودولي لتحقيق السلام الاقتصادي.

وفي ظل كل هذه التطورات تبقى المعضلة الأساسية أمام تحقيق مشروع السلام الاقتصادي هي أن حركة حماس لا تزال تخضع رسمياً لمقاطعة سياسية من الرباعية ومن الدول الغربية الكبرى، الأمر الذي يعني ضرورة العمل على «تأهيلها» للقبول الدولي بما أن محاولات القضاء عليها تماماً قد فشلت خلال السنوات العشر الماضية.

تصريحات بلير، إذن ليست مراجعات ولا صحوة ضمير، بل هي تدشين لمرحلة جديدة من «الاشتباك» السياسي مع حركة حماس لتصبح جزءاً من السلام الاقتصادي، بعد أن شعرت القوى الدولية على ما يبدو بأنها مؤهلة لذلك أكثر من أي وقت مضى في ظل الضعف والانقسام العربي، وخسارة الحركة لتحالفاتها الرئيسية مع طهران ودمشق، وتراجع قدرة الحليفين التركي والقطري لتغطية خسارة حلف دمشق–طهران. يبقى القول إن ما يجري الآن ليس تعبيراً عن أزمة حماس فقط، بل هي أزمة المشروع الوطني الفلسطيني وغياب التوافق العربي، ما يعني أن حل الأزمة يجب أن يبدأ فلسطينياً بإعادة المشروع الوطني الفلسطيني إلى أصله، وهو الصراع بين كيان محتل كولينيالي وبين شعب واقع تحت الاحتلال، ولكن هذا لا يمكن أن يتم إلا بتوافق الشركاء «المتشاكسين» في فلسطين لتبني مقاومة شعبية مدنية شاملة ضد الاحتلال. هل سيحدث هذا قريباً؟ لا أحد يمكن أن يعرف، لكن ما نعرفه أن الشعب الفلسطيني كان دائماً هو السباق لقياداته في تغيير المعادلات الصعبة في أعقد حالات الأزمة الفلسطينية، وهو الوحيد الذي قد يجبر قياداته من جميع الفصائل مجدداً على العودة إلى جادة المشروع النضالي الفلسطيني.■

واشنطن تتهم موسكو بحماية «القتلة والإرهابيّين» في سوريا

اتهمت المندوبة الأمريكية لدى منظمة الأمم المتحدة، السفيرة نيكي هيلي، يوم الثلاثاء، روسيا بحماية «القتلة ونظام (بشار) الأسد الوحشي والإرهابيين»، الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وقالت السفيرة الأمريكية،إن «روسيا برهنت مجدداً اليوم على عزمها القيام بأي شيء لضمان أن لا يواجه نظام الأسد الوحشي تداعيات استخدامه للأسلحة الكيميائية». وأخفق مجلس الأمن الدولي في تمرير مشروع قرار أمريكي بشأن تمديد ولاية البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا. وحصل المشروع على موافقة ١١ دولة من أصل ١٥، لكن المندوب الروسي، السفير فاسيلي نيبنزيا، استخدم حق النقض (الفيتو)، ما حال دون صدور المشروع، الذي اعترضت عليه بوليفيا، بينما امتنعت كل من الصين وكازاخستان عن التصويت عليه.

واعتبرت السفيرة هيلي أن رفض التجديد لآلية التحقيق «يوضح عدم اكتراث روسيا بوقف استخدام الأسلحة الكيميائية في العالم». وأن «هذه هي المرة التاسعة التي تحمي فيها روسيا الأسد وعصابته القاتلة عبر إعاقة مجلس الأمن عن التصرف».

وشددت على أن «ما قامت به روسيا يعني أنها تقف إلى جانب القتلة ونظام الأسد الوحشي والإرهابيين الذين يستخدمون تلك الأسلحة».

ووفق ميثاق الأمم المتحدة، يقتضي تمرير مشروع قرار في مجلس الأمن حصوله على موافقة ما لا يقل عن تسعة أعضاء، شريطة ألا تعترض عليه أي من الدول الخمس دائمة العضوية بالمجلس، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا.

وأنشئت اللجنة المشتركة المعنية بالبحث في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣٥، عام ٢٠١٥، وتنتهي ولايتها بحلول نهاية تشرين الأول الجاري.

وخلصت اللجنة مطلع أيلول الماضي، إلى أن النظام السوري استخدم غاز السارين في مجزرة وقعت يوم ٤ نيسان الماضي في بلدة «خان شيخون»، الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة، في محافظة إدلب (شمال غرب).

وقتل في هجوم «خان شيخون» أكثر من مائة مدني، وأصيب ما يزيد على ٥٠٠ آخرين، غالبيتهم أطفال، وسط إدانات دولية واسعة.■

المعارضة السورية تنسّق لإعادة هيكلة وجودها في مناطق «درع الفرات»

قررت المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، التعايش معاً والتحرك سوياً في مناطق «درع الفرات» التي تم تطهيرها من تنظيم «داعش» الإرهابي شمالي سوريا.

وأفادت مصادر أمنية تركية بأن مسؤولين عن الحكومة السورية المؤقتة والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بالإضافة إلى مندوبين عن ٣٧ فصيلاً تابعاً للجيش السوري الحر، عقدوا اجتماعاً في ولاية كليس جنوبي تركيا.

وأضافت المصادر أن التشكيلات الثلاثة، اتخذت قرارات مشتركة حول إعادة الهيكلة في مناطق درع الفرات، وأنهم لن يعطوا الفرصة للذين يرغبون بزرع الفتن في المنطقة. وأن التشكيلات المذكورة قررت تقديم الدعم لمناخ السلام والأمن السائد في مناطق «درع الفرات» بعموم المناطق السورية وفي مقدمتها محافظة إدلب شمال غربي البلاد.

وأكدت المصادر أنه تم الاتفاق خلال الاجتماع على توحيد إدارة المعابر الحدودية في منطقة درع الفرات، وتسليمها للحكومة السورية المؤقتة.

ونفذت قوات الجيش التركي خلال الفترة من آب ٢٠١٦ وحتى آذار الماضي، عملية «درع الفرات» دعماً للجيش السوري الحر، ونجحت في طرد تنظيم «داعش» الإرهابي من مناطق واسعة شمالي سوريا.■

وزير الخارجية القطري يلتقي أردوغان في أنقرة

استقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وعقد اللقاء في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة بعيداً عن وسائل الإعلام. وبحث اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتطويرها، إضافة إلى الأمور ذات الاهتمام المشترك، وحضر اللقاء وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو.

كما تبادل الوزيران وجهات النظر بشأن آخر مستجدات الأوضاع على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقد أكد وزير خارجية تركيا جاويش أوغلو موقف بلاده الداعم للوساطة الكويتية والرافض لحصار دولة قطر.

وأوضح الوزير التركي أن بلاده تبذل جهوداً مكثفة، وتواصل مساعيها الدبلوماسية ولقاءاتها مع أطراف الأزمة الخليجية لحلها في أقرب وقت ممكن، مشيداً بتعامل قطر الإيجابي في هذا الخصوص، ومشيراً في الوقت نفسه إلى أن العلاقات بين أنقرة والدوحة تزداد تطوراً في مختلف المجالات.

وكان الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني التقى بالدوحة نظيره الأميركي ريكس تيلرسون، واستنكر محاولات تطبيع الحصار على بلاده، وقال الوزير القطري في مؤتمر صحفي مشترك عقب المباحثات إن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يتفق مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب على أن الأزمة الخليجية طالت أكثر من اللازم، وأنها تؤثر على مواجهة التحديات المشتركة.

وأكد الوزير التزام بلاده بالحوار القائم على أسس واضحة وسليمة لا تتعدى على سيادة الدول ولا تخالف القانون الدولي، معتبراً أن الحل يكون بتغليب صوت الحكمة على اللغة السائدة غير المسؤولة الصادرة عن دول الحصار في هذه الفترة.■

السوريون في خيارات ما بعد التسويات والمحاصصات الإقليميّة والعسكرية

يترك المجتمع الدولي السوريين بلا خيارات حقيقية، عندما يعلق مصير سورية بمفاوضات ما بعد التسويات التحاصصية، الدولية منها (روسيا –إيران– تركيا– والولايات المتحدة الأميركية)، والمحلية (النظام والميليشيات التي تقاتل معه من جهة، والفصائل المسلحة التي تسيطر على مناطق المعارضة من جهة أخرى)، متجاهلاً أن الثورة السورية لم تقم بغرض السيطرة العسكرية على مناطق هنا وهناك، وأن هذه الفصائل المسلحة كانت نتيجة مباشرة لفتح النظام البلاد على مصراعيها أمام كل القوى، سواء المساندة له أو المواجهة لقواته، بهدف تحويل الصراع في سورية من صراع سياسي، هدفه إقامة نظام ديمقراطي يحفظ حقوق المواطنين السوريين في حياة حرة كريمة، إلى صراع على السلطة تحت مظلة العسكر والمسلحين، لينتهي الأمر بعقد تسويات بين قوى مسلحة، ليس ضمن أولوياتها أو أجنداتها تغيير نظام الحكم القائم، وإنما تقاسم السلطة والصلاحيات والنفوذ، وطبعاً التبعيات لما يُسمّى الدول الضامنة.

وعلى ذلك، تقف المعارضة السياسية المشتتة على أبواب الاستحقاقات المصيرية منزوعة الأظافر، حيث اقتطع منها ما استندت عليه وهماً (الفصائل المسلحة) على أنها قوة بيد الهيئة العليا للتفاوض، صاحبة قرار الحرب والسلام، فيما أثبتت روسيا من خلال مسار أستانة حجم الوهم الذي عوّلت عليه الكيانات السياسية في شراكتها هذه الفصائل على طاولة مفاوضات جنيف، حيث لبت الفصائل نداء روسيا، في عقد اتفاقيات متعددة ومتنوعة تربط مصير السلاح المعارض بمسار واتجاه واحد، يخالف في مضمونه ما عوّلت عليه تصريحات المسؤولين عن التفاوض، فالسلاح الذي حرّر نحو نصف مساحة سورية هو الذي أرغم النظام عام ٢٠١٤ على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، مقابلاً للمعارضة التي يعتبرها إرهابية، هو السلاح نفسه الذي غيّر المعادلة، ومنح النظام مساحة للتنفس، واستعادة السيطرة على ما كان خسره قبل عام ٢٠١٤، حيث أسهمت اتفاقات التسويات والهدن المحلية بذلك، وتبعها اليوم ما سُميت اتفاقيات خفض التصعيد التي بقيت حتى اليوم دون مساندة أو عداء واضح من الهيئة العليا للتفاوض.

ولعل هذه المقدمات هي ذاتها التي تربك اليوم الهيئة العليا للتفاوض في اتخاذ قرارها الواضح تجاه ما يعدّ لها دولياً، حيث يوضح بيان الاجتماع الختامي لها الذي عقد في الرياض الأسبوع الماضي حجم الإرباك والتخبط والخوف في آن معاً، من الرغبة الدولية في خلط أوراق المعارضات السياسية المشتتة والمتباينة في الرأي والرؤية، والمختلفة في قياس «مرونتها» التي يتم الحديث عنها في الأروقة الدولية والاجتماعات التي تخص سورية في غياب السوريين أنفسهم، نظاماً ومعارضة، فالبيان الذي هو ثمرة اجتماعات ونقاشات، وبتكلفة مالية تزيد من أعباء الاتكال على الآخرين، والارتباط بهم مموّلين للمعارضة، اكتفى بعبارات عائمة وخيارات مفتوحة، إما توسعة الهيئة لإنتاج قيادة معارضاتية جديدة، أو إعادة تشكيل وفد التفاوض بما يلائم التوجه الدولي في تمثيل منصتي القاهرة وموسكو.

ربما يجدر القول إن الخيارين المقدّمين من خلال البيان ينطلقان من منطق المعارضة الذي استمر في ارتكاب أخطائه الواحد تلو الآخر، بحيث تبقى الشخوص في مكانها، مع استدارة صغيرة تحقق «شراكة من دون مشاركة»، وبالتالي نبقى ندور في دائرة التعطيل نفسها، وفي التبرير وثبات الأقدار للمعارضة، في ظل تغير الأحوال للمواطنين السوريين من سيّئ إلى أسوأ، ومن هدنة إلى ما دون التسوية في مراحل لاحقة. فليس من شأن توسيع الهيئة بمبدأ اللصق والرقع أن يغير في واقع معارضة نسجت تفاصيل خيباتها المتلاحقة خلال سنوات من الضياع حول الهدف مرة، وعن الطريق إليه مرات أخرى، ولا إعادة تشكيل وفد التفاوض يشكل حلاً في ظل تعدّد الرؤى، واختلاف درجات «المرونة» بين المنصات مع بعضها بعضاً، وبين المتناصين في المنصة ذاتها ما يقودنا إلى السؤال عن المرونة نفسها التي يتحدث عنها المجتمع الدولي وبعض المعارضين، من دون تحديد ما تعنيه هذه المرونة؟ هل هي امتلاك حق التنازل عن الحق، أم هي كسر لإرادة السوريين الذين قدّموا التضحيات من أجل بناء دولة تحفظ حقوقهم مواطنين وقوميات، أم هي النزول من على شجرة اللاءات على سلم المناصب الموعودة، أم أنها تعني الامتثال لواقع جديد، فرضته الدول الحليفة للمعارضة، قبل أن تفرضه الدول المناصرة للنظام، أم أنه لا هذا وذاك، بل يعني وضع تصور لسورية جديدة بدستور جديد، نستطيع من خلاله وقف المجازر وتجارة الحرب، ومحاكمة كل المجرمين على جانبي الضفتين، من نظام ومليشياته، أو ما سمي زوراً فصائل معارضة يحكم أجندتها مطامع الدول الراعية لها؟

خيارات المعارضة بعد رزمة التسويات التي أدارتها موسكو، شبه معدومة تقريباً، ما يفرض عليها اليوم ضرورة الفهم العميق للمصطلحات التي تتداولها، وتداولتها على مرّ السنوات الماضية، ووقفة نقدية شجاعة تعترف فيها بخطأ خياراتها، بدءاً من الانجرار وراء أجندات دولية وإقليمية، مروراً بتقييم العمل المسلح، دون تجاوز حقائق من يتبع من، في عمل معارضاتي فيه السياسي والمسلح، وتمت فيه إزاحة العمل السياسي لمصلحة العمل المسلح، وتغييب الخطاب الإعلامي المتوازن لمصلحة خطابات طائفية ووظيفية، تخدم استمرار الصراع وتأجيجه، وصولاً إلى الانغلاق التام في شلل وكيانات تنطق بهوى من يمولها ويستضيفها، متنازلة عن حق السوريين في أن يكون لهم كيان سياسي يمثلهم، ولا يمثل عليهم.

ربما من شأن إدراك حجم المقدمات الخاطئة والمختطفة أن يجعل هذه المعارضات تقرّ بضرورة بناء نفسها من جديد، مرتكزة على رؤية وطنية تصنعها من خلال هدف الثورة الأساسي الذي انطلقت منه «الحرية» الذي يعني إنهاء الاستبداد، قبل أن تتطور هذه الثورة وتنزاح، وتعلن من خلال الاتفاقيات في أستانة، وما يسير في ركابها، هزيمة الكفاح السياسي أمام تفاهمات المسلحين من أجلهم وعلينا.■

أردوغان: العملية العسكرية في إدلب حققت نتائجها إلى حدّ كبير

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن العملية العسكرية التي تجريها قوات بلاده بمحافظة «إدلب» السورية، حققت نتائجها إلى حدّ كبير، وإن أمام تركيا الآن موضوع مدينة «عفرين» بريف حلب.

وأكد أردوغان في كلمة ألقاها، يوم الثلاثاء، خلال اجتماع الكتلة البرلمانية لحزبه «العدالة والتنمية» في البرلمان، أن تركيا لا يمكنها تقديم أي تنازلات أمام التطورات التي تشهدها المنطقة.

ومنذ أكثر من أسبوع، تواصل القوات المسلحة التركية، تحصين مواقع نقاط المراقبة على خط إدلب – عفرين، بهدف مراقبة «منطقة خفض التوتر» في محافظة إدلب، بينما تخضع عفرين لسيطرة منظمة «ب ي د/ بي كا كا» الإرهابية.

وفي اجتماعات أستانة التي استضافتها العاصمة الكازاخية في أيار الماضي، تم التوصل إلى اتفاق «مناطق خفض التوتر» تم إقرار آخرها منتصف أيلول الماضي، بالتوافق على حدود منطقة خفض التوتر في إدلب.

وشدّد الرئيس التركي، على أن أنقرة عازمة على التصدي لجميع التهديدات التي تتعرض لها في المنطقة. وبيّن أن حقد بعض الأطراف المناهضة لتركيا، يزداد كلما قطعت الأخيرة شوطاً في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية أو حل الأزمات في المنطقة.

وفي تعليقه على رفع صور «عبدالله أوجلان»، زعيم منظمة «بي كا كا» الإرهابية في محافظة الرقة السورية، قبل أيام، انتقد أردوغان تعاون الولايات المتحدة مع زعيم المنظمة الإرهابية رغم جميع التحذيرات التركية.

كما أعرب عن انتقاده لتسامح السلطات الأوروبية، وخاصة الألمانية والفرنسية، مع عناصر المنظمة والسماح لمظاهراتهم في البلاد، رغم تصنيف «بي كا كا» منظمة إرهابية في الاتحاد الأوروبي.

والأسبوع الماضي، رفعت عناصر «قوات سوريا الديمقراطية» المدعومة أمريكياً، التي تشكل منظمة «ب ي د/ بي كا كا» الإرهابية عمودها الفقري، صورة كبيرة لـ«أوجلان» بأحد ميادين الرقة، بعد احتلالها المدينة، إثر خروج عناصر تنظيم «داعش» الإرهابي منها.

وخاطب الرئيس التركي شعبي العراق وسوريا، مشدّداً على أن نتيجة الاعتماد على تعهّدات ووعود الإمبرياليين الغربيين لن تكون سوى الخسارة والإحباط.

وفي ما يخص التطورات في إقليم شمال العراق، أشار أردوغان إلى أن حكومة الإقليم لا يمكنها الحصول على الأمن والازدهار عبر نهب حقوق التركمان والعرب.

وأكّد أن التنظيمات الإرهابية والحركات الانفصالية المدعومة من بعض الأطراف الخارجية، لن تقدّم الخير للمنطقة على الإطلاق، فيما دعا إلى الوحدة والتكاتف وتجنب الظلم بين شعوب المنطقة، من عرب وأتراك وعرب وغيرهم.

وعلى الصعيد المحلي، تطرق أردوغان، في كلمته، إلى التطورات الاقتصادية التي تشهدها بلاده في الآونة الأخيرة.

وأشار إلى ضرورة عدم تقديم تركيا تنازلات حول رؤيتها المستقبلية، وخاصة الاقتصاد، في مرحلة تواجه فيها التنظيمات الإرهابية والأطراف الداعمة لها داخل وخارج البلاد.

وأكّد أن معدل النمو الاقتصادي الذي حققته البلاد خلال النصف الأول من العام الجاري، والبالغ ٥,١ في المائة، ساهم في زيادة معنوياتهم وتغيير النظرة الدولية تجاه تركيا إيجابياً.

وأوضح الرئيس التركي، أن بلاده تحتل المرتبة الـ١٧ بين اقتصادات العالم من حيث الدخل القومي الإجمالي، مؤكداً أنه ليس هناك أي سبب يحول دون صعودها إلى المرتبة الـ ١٥ خلال فترة وجيزة و«بعدها سنواصل جهودنا للصعود إلى المراتب العشرة الأولى».

واستطرد بهذا الخصوص: «صادراتنا تواصل ارتفاعها بوتيرة مستقرة، وبلغت لغاية أيلول الماضي ١٥٣ مليار دولار».

وفي تصريح للصحفيين عقب الانتهاء من اجتماع الكتلة البرلمانية، نفى الرئيس التركي ادعاءات إعلامية حول وجود استعدادات لإجراء انتخابات مُبكرة في البلاد.■

الحصار يفتك بأطفال الغوطة وناشطون يدعون لإنقاذهم

قال مراسلون إن طفلة توفيت في الغوطة الشرقية بريف دمشق بسبب سوء التغذية الحاد، وهي الحالة الثالثة خلال أربعة أيام، فيما أطلق ناشطون حملة إعلامية واسعة للمطالبة بفك حصار قوات النظام السوري للغوطة.

وأوضح المراسلون أن الطفلة التي توفيت تبلغ من العمر ثلاثين يوماً، وقد عانت من سوء تغذية حاد وإنتانات معوية ولم يتوافر علاج لها بسبب الحصار الذي تفرضه قوات النظام على الغوطة منذ عام ٢٠١٣.

ونقل المراسل عن مصادر طبية قولها إن حياة العشرات من الأطفال مهددة بالموت إذا لم يصل العلاج المناسب إليهم بسبب الحصار.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية أيضاً عن أطباء في مستشفى دار الشفاء ومركز الحكيم في بلدة حمورية بالغوطة قولهم إنهم يعاينون يومياً عشرات حالات سوء التغذية بين الأطفال خصوصاً في الأشهر الأخيرة.

ورصدت الوكالة حالة الرضع والأطفال الذين قالت إن أجسادهم أصبحت أشبه بهياكل عظمية ووجوههم شاحبة. وقالت إن الرضيعة سحر ضفدع توفيت في حمورية يوم الأحد بعد ساعات من وفاة طفل آخر يوم السبت في بلدة مديرا.

وقال الدكتور يحيى أبو يحيى من مركز الحكيم إن فروع المركز وعددها ١١ في الغوطة الشرقية «استقبلت في الأشهر الثلاثة الأخيرة ٩٧٠٠ طفل يعاني ثمانون منهم تقريباً من سوء تغذية حاد شديد، ومئتان من سوء تغذية حاد متوسط».

وأوضح أن «أربعة آلاف طفل آخرين يعانون من درجات مختلفة من الحاجة إلى المغذيات الدقيقة»، مضيفاً: «هذا مؤشر خطير جداً وكبير».

في غضون ذلك، أطلق ناشطون وصحفيون سوريون حملة على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان «الأسد يحاصر الغوطة» لتسليط الضوء على معاناة أهالي الغوطة وتداعيات اشتداد الحصار عليهم.

ونقلت وكالة مسار برس عن المسؤول الإعلامي عن الحملة فراس العبد الله قوله إن الغوطة الشرقية لا تزال تعاني من حصار شديد رغم اتفاق خفض التصعيد الذي مضى على توقيعه ثلاثة أشهر، إذ يفترض أن يؤدي الاتفاق إلى فتح الطرق للتجارة والسماح بوصول المساعدات إلى الغوطة. وأضاف العبد الله أن نظام بشار الأسد لم يفتح أي معبر ولا يزال يحاصر أكثر من ٣٥٠ ألف مدني ويمنع عنهم الغذاء والدواء وأساسيات العيش، مشيراً إلى أن الفترة الحالية هي الأصعب منذ بداية الحصار.

وقال إن القصف على بلدات الغوطة الشرقية لم يتوقف، ولا تزال قوات الأسد تحاول اقتحامها، معتبراً اتفاق خفض التصعيد مجرد «حبر على ورق». والغوطة الشرقية هي إحدى أربع مناطق يشملها اتفاق خفض التصعيد في سوريا الذي جرى التوصل إليه في محادثات أستانا.

وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فإن آخر قافلة إنسانية تتضمن مساعدات غذائية وطبية ومستلزمات أخرى دخلت إلى ثلاث بلدات فقط في الغوطة في ٢٣ أيلول الماضي، بعد دخول قافلة مماثلة في حزيران الماضي.■

النظام وداعش في سورية

بقلم: سلامة كيلة

يظهر الآن أن «داعش» على وشك النهاية، حيث صُفّي في معظم العراق، وكذلك في معظم سورية، وبقيت هوامش ليس أكثر. وجبهة النصرة (بغض النظر عن تسميتها الراهنة) أصبحت مُخضعة، وهناك قرار بتصفيتها، ولا يبدو أنها قادرة على المواجهة. كل ذلك يعني أن معادلة النظام أو «داعش» وجبهة النصرة قد انتهت، وأن الأمر بات يتعلق بالنظام الذي يقف على أرجلٍ من جيوش إيرانية روسية.

في كل الأحوال، كان «اليسار الممانع» ينطلق من هذه المعادلة: النظام أو «داعش» وجبهة النصرة، ويؤكد أن «الخطر الرئيسي» هو «داعش» و«النصرة»، بالتالي يجب «الوقوف مع النظام». وعلى الرغم من كل التأكيد على أن «داعش» و«النصرة» هما «بالون»، و«افتعال» من أجل تحقيق «مآرب أخرى»، وأنهما سوف ينتهيان، حين تتحقق هذه المآرب، فقد ظل هذا اليسار يصرّ على معادلة: النظام أو «داعش» وجبهة النصرة. ولا شك في أن العموميات، والتهويم، والضياع في «الأفكار» يؤسس لمعادلات خاطئة، ويُعمي عن فهم الواقع، وهذا هو وضع بعض أطراف «اليسار الممانع»، حيث يعيش حالة عماء مفرط، وربما نقول إنه يعيش في حالة غيبوبة مفرطة. لهذا، كان يرى أن الصراع في سورية يقوم بين طرفين، هما: النظام من جهة، وداعش وجبهة النصرة من الجهة الأخرى. وإزاء هذين «الخطرين» لا بدّ من دعم النظام. بينما ترى أطرافٌ أخرى أن النظام «تحرّري» و«تقدمي» و«ممانع». وبالتالي، هي ضد كل قوة تواجهه. لهذا أشير هنا إلى أصحاب تلك المعادلة التي أسست للوقوف مع النظام، والتوافق بالتالي مع مجمل «اليسار الممانع». توهم هذا «اليسار» أن الصراع يجري بين هذين الطرفين: النظام و«داعش» وجبهة النصرة، ولأنه يمقت الى حدّ الفجيعة الاثنين، رأى أن عليه الوقوف مع النظام، فهما «الخطر الرئيسي». ولقد أرهقنا في الشرح كيف أن «داعش» وجبهة النصرة بالون، و«أداة تدخل»، وليسا طرفاً رئيسياً في الصراع، بالضبط لأنهما افتعال «مخابراتي»، ينتهي دورهما حال الوصول إلى توافق دولي. وبالتالي ليسا جزءاً من معادلة الصراع الواقعي الذي هو صراع الشعب ضد النظام، وأكثر من ذلك هما أداة تخريب لبيئة الثورة، وقمع للشعب الذي ثار، وقتل لناشطيه. بالتالي، هما في الواقع مع النظام ضد الثورة، بغض النظر عن كل الخطاب الذي يطرحانه، أو الدعاية التي تُبثُّ حولهما. إذن، كانت المعادلة خاطئة بالأساس. لكن ماذا يمكن أن يقول هذا اليسار، بعد أن تلاشى «داعش»، وتعيش جبهة النصرة نهايتها؟ هل سيهلل لانتصار النظام، أم يكتشف زيف خطابه، ويعرف أن «داعش» و«النصرة» لم يكونا هذا الخطر الذي جرى اعتباره رئيسياً؟ وينكشف بالتالي أن لهما دوراً أدياه بجدارة، وها هو يشارف على النهاية؟

يتعلق الأمر الآن بالتهليل لـ«انتصار» النظام، أو لكشف خطل التحليل السابق. وبالتالي فهم أن المعادلة التي رسمت المواقف كانت مختلّة، وأن «داعش» وجبهة النصرة ظهرا افتعالاً بغرض التدخل من الدول، وأن هدفهما كان تبرير التدخل من طرف، وتشويه الثورة من طرف آخر. لكن ما أحاول فهمه هو ماذا يمكن أن يكون موقف هذا اليسار بعد أن تلاشت تلك المعادلة؟ هل يحاول أن يفهم المعادلة الحقيقية التي هي معادلة: الشعب ضد النظام.

والآن، الشعب ضد النظام والدول التي باتت تحتل سورية؟ أم يكتفي بإعلان «انتصار» النظام، على الرغم من أن الأمور ما زالت ليست بهذه البساطة، وأن الصراع مستمر؟ الآن، يتلاشى «داعش» وتنتهي جبهة النصرة، فأين سيقف اليسار الذي كان يدعم الأسد خوفاً من انتصارهما؟ لا يسمح العمى الأيديولوجي برؤية الواقع، ولا الوقائع، ولا يسمح كذلك، وبالتالي، بمراجعة مواقف سابقة، أو إعلان خطل موقف، أو خطأ سياسة.■

محنة للأكراد... ولكنْ للعراق أيضاً!

بقلم: حازم صاغيّة

أن يحصل للأكراد ما حصل في كركوك فهذا محنة كبرى. لكنْ لأنّ الأمور لا تقاس تجارياً بالربح والخسارة، تبقى قضيّة الأكراد في الاستفتاء وفي الاستقلال، قضيّة مُحقّة. مهزومين كانوا أو منتصرين، قضيّتهم على حقّ.

فوق هذا، فالمحنة التي تفوق محنة الأكراد حجماً، هي محنة العراق كوطن وكمشروع. فأن يتولّى قاسم سليماني وأزلامه «تحرير» كركوك وإعادتها إلى «الوطن»، فهذا هو الوجه الآخر لهزيمة الجيش العراقيّ في الموصل حين سطا عليها «داعش». العبرة من ذلك أنّ العراق بات لا ينتصر إلّا بالإيرانيّين وأزلامهم.

نبدأ مع الأكراد. الكثير ممّا يقال في قياداتهم صحيح للأسف: الفساد المشترك بين الطرفين البارزانيّ والطالبانيّ. عشائريّة الطالبانيّين فوق فسادهم. الفشل في فهم العالم وسياساته، وخصوصاً سياسة أمريكا، وبالأخصّ في ظلّ ترامب، وصولاً إلى إدراج كركوك، البالغة التعقيد، في نطاق الاستفتاء.

لقد عجزوا حتّى عن توحيد البيشمركة. تنافُسهم الصغير والوضيع استعاد أجواء أواسط التسعينيات، حين استعان طرف منهم بإيران وطرف ببغداد الصدّاميّة. وأمام المحنة الأخيرة، وضمور تجربة أربيل – السليمانيّة، يُخشى ألّا يقوى إلّا الخطّ الأوجلانيّ العدميّ، الذي يُحتفى به اليوم في الرقّة، ولا سيّما إذا تصرّف الأمريكيّون على أساس أنّ أكراد سوريّا أنجزوا المهمّة ضدّ «داعش»، وعليهم أن يختفوا هناك أيضاً.

أبعد من هذا، وهو ما يؤلم، أنّ مسعود بارزاني بدّد فرصة هائلة لكي يكون زعيماً تاريخيّاً استثنائيّاً على مدى الشرق الأوسط، زعيماً بديلاً من الزعماء القبليّين والفاسدين الذين نعرفهم. لم يفعل هذا. لم يبن ديموقراطيّة. لم يكافح الفساد والعشائريّة. اختار أن يعطّل البرلمان ويُرخي الحبل للفاسدين من أقاربه ومقرّبيه. اختار أن يكون شيخ عشيرة في مقابل شيوخ العشيرة الفاسدة الأخرى التي تحكم السليمانيّة.

معركة كركوك الأخيرة سلّطت الضوء على بارزاني بوصفه وريثاً شرعياً لياسر عرفات، ولنمط في الزعامة تكون فيه القضيّة كبيرة والزعامة صغيرة. مع هذا كلّه، يبقى أنّ أكثريّة الأكراد الساحقة صوّتت لمصلحة الاستقلال. هذه الحقيقة لا يمكن تجاوزها واعتبار أنّها لم تكن. ما يقال في قيادات بغداد أفدح. والمدهش أنّ الأبعاد الخطيرة للدور الإيرانيّ الأخير لم تحظَ بما تستحقّه من عناية، بل من استنفار. فكأنّ «الإنقاذ» الإيرانيّ صار أمراً بديهيّاً لا يستدعي التعليق عليه في دول كرتونيّة وفي مجتمعات كرتونيّة. لقد جاء في الخبر الرسميّ أنّ حيدر العبادي أمر الميليشيات الطائفيّة بمغادرة كركوك. الخبر الفعليّ أنّ تلك المليشيات التي تحرّكها طهران، صار يمكنها ساعة تشاء، أن تأمر العبادي بمغادرة بغداد. ذاك أنّ دور إيران الأخير يعادل الانكشاف الوطنيّ العراقيّ كما نمّت عنه مواجهة كركوك.

التجربة تستدعي المراجعة العميقة والنقد الجذريّ الذي يعود بها إلى ساعة التأسيس عام ٢٠٠٣، آنذاك باشرت القيادات الشيعيّة التي حلّت محلّ صدّام حسين، تسليم أمر العراق إلى إيران. آخر «ثمار» هذه التجربة ثلاث: أنّ الوطنيّة العراقيّة صارت إحدى الصناعات الإيرانيّة الخفيفة، وأنّ الطرفين العراقيّين، الشيعيّ والكرديّ، اللذين مثّلا ركيزة المعارضة لصدّام، دخلا حقبة العداء المفتوح الذي قد تزيّنه «حوارات» سخيفة. وأنّ ما يسري على العراق ككلّ يسري على مكوّناته واحداً واحداً. في ظلّ هذه الشراكة في التفتّت، لن يُتاح أيّ مكان للقضايا مهما كانت عادلة. ينهار العراق ولا تنشأ كردستان. ينهار العراق ولا ينشأ شيء. هناك إيران وهناك أطياف «مسّ بيل» البعيدة.■

حكومة إقليم شمال العراق تقترح تجميد نتائج الاستفتاء

طرحت حكومة إقليم شمال العراق مبادرة تشمل تجميد نتائج الاستفتاء الذي أجري ٢٥ أيلول الماضي، ووقف جميع العمليات العسكرية، والبدء بحوار مع الحكومة المركزية على أساس دستور البلاد. جاء ذلك بحسب بيان صدر فجر يوم الأربعاء عن حكومة الإقليم. وقال البيان إن «الوضع والخطر الذي يتعرض له الإقليم والعراق، يفرض على الجميع أن يكونوا بمستوى المسؤولية التاريخية، وعدم دفع الأمور لحالة القتال بين القوات العراقية والبيشمركة (قوات الإقليم)».

وأضاف «الهجمات والصدامات بين القوات العراقية والبيشمركة المستمرة منذ ١٦ تشرين الأول الجاري)لليوم، أدت إلى خسائر من الطرفين، وقد تؤدي إلى حرب استنزاف، وبالتالي تدمير النسيج الاجتماعي بين المكونات العراقية».

وأوضحت حكومة الإقليم أن «القتال بين الطرفين لا يفرض انتصار أي طرف، بل يقود البلد لدمار شامل وفي جميع جوانب الحياة».

واستطردت: «لذا ومن موقع المسؤولية تجاه شعب الإقليم والعراق، نعرض ما يلي على الحكومة والرأي العام العراقي والعالمي:

١– وقف إطلاق النار فوراً ووقف جميع العمليات العسكرية في إقليم كوردستان.

٢– تجميد نتائج عملية الاستفتاء التي أجريت في كوردستان العراق.

٣– البدء بحوار مفتوح بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية على أساس الدستور العراقي».

وتصاعد التوتر بين بغداد وأربيل، عقب إجراء إقليم الشمال استفتاء الانفصال الشهر الماضي، الذي تؤكد الحكومة العراقية «عدم دستوريته»، وترفض التعامل مع نتائجه.

وفرضت القوات العراقية خلال حملة أمنية خاطفة الأسبوع الماضي، السيطرة على الغالبية العظمى من مناطق متنازع عليها بين الجانبين، بينها كركوك، دون أن تبدي قوات البيشمركة مقاومة تذكر.

وكانت البيشمركة سيطرت على تلك المناطق في أعقاب انهيار الجيش العراقي أمام تقدم مسلحي تنظيم «داعش» الإرهابي عام ٢٠١٤.

مظاهرة في برلين ضد وصول اليمين المتطرف إلى البرلمان

شارك آلاف الألمان والأجانب يوم الأحد في مظاهرة حاشدة جابت «المربع الحكومي» بالعاصمة الألمانية برلين، احتجاجاً على وصول «حزب بديل لألمانيا» اليميني الشعبوي المعادي للوحدة الأوروبية واللاجئين والإسلام إلى البرلمان الألماني (البوندستاغ).

وانطلقت المظاهرة تحت شعار «ضد العنصرية» من أمام بوابة براندنبورغ التاريخية، وذلك قبل يومين من انعقاد الجلسة الأولى في البرلمان الألماني المقررة يوم الثلاثاء.

وشارك بالمظاهرة –التي قُدر عدد المشاركين فيها بـ١٣ ألفاً– ممثلون عن أحزاب سياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المعارضة لتوجهات اليمين المتطرف، وحملوا لافتات ورددوا هتافات رافضة لليمين المتطرف ومعبرة عن ترحيبهم باللاجئين.

وشدد المتحدثون على رفضهم «تحول البرلمان الألماني الجديد لبوق للعنصرية والتمييز، وممارسة التحريض ضد المسلمين والأقليات المختلفة».

وقال أحد المشاركين إن وصول ٩٢ من حزب «بديل لألمانيا» إلى مقاعد البرلمان الألماني وتحوله لثالث أكبر حزب سياسي في البوندستاغ الجديد يظهر أن العنصرية امتدت من هامش المجتمع إلى قلبه وباتت واقعاً في البلاد.

وذكر الداعي الرسمي للمظاهرة علي خان، وهو طالب جامعي، إن المظاهرة تمثل حماية رمزية للبرلمان الألماني الذي سيجلس فيه يمينيون متطرفون لأول مرة بتاريخ البلاد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأشار إلى أن ما جرى بتاريخ ألمانيا الحديث يظهر نهاية طريق الكراهية والتحريض.■

دروس وعبر من كردستان العراق في تركيا وإيران

بقلم: حازم عياد

أثبتت الاستراتيجية الإيرانية التركية فعاليتها في التعامل مع ملف كردستان العراق؛ إذ استثمرت الدولتان على مدى السنوات الماضية اقتصادياً وسياسياً وامنياً في كردستان العراق، ولم تتركا الساحة الكردية مرتعاً للنفوذ الأمريكي والألماني والإسرائيلي الذي عرف عنه نشاطه الاستخباراتي والمخابراتي في كردستان العراق؛ لتختبر الدولتان عملياً هذا الاستثمار السياسي وتحولاه الى سلوك سياسي في لحظة الأزمة، مستفيدتين من تماسهما الجغرافي مع كردستان العراق.

فتركيا استثمرت اقتصادياً وكانت الشريك التجاري رقم واحد لكردستان العراق والمنفذ البري والجوي لأربيل، بل شريان الحياة لتصدير النفط من الإقليم، فضلاً عن استضافتها العديد من القوى السياسية الكردية الفاعلة في الساحة.

أما إيران فقد استثمرت في الإقليم اقتصادياً، غير ان استثمارها الأكبر جاء من خلال الانفتاح على حزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة الراحل جلال طالباني وزوجته «هيرو إبراهيم» المستاءة من نفوذ عائلة البرزاني، كما كان لدور طهران في الحرب الدائرة في العراق أثر كبير في تعزيز حضورها الأمني الذي نافس الحضور الأمريكي والألماني والإسرائيلي في كردستان العراق، بل استطاعت الدولتان (إيران وتركيا) من تحويل الغرور الممثل بالنفوذ الإسرائيلي المقلق وبمهارة عالية إلى عنصر استنفار وتعبئة مجتمعية كردية وإقليمية.

فطهران وأنقرة تعاملتا مع الحقائق الصلبة لهوية المنطقة الثقافية والحضارية لا مع ترهات المشاريع الغربية الاستشراقية الفوضوية والفجة وباتت طهران وأنقرة فاعلاً ومعلماً أستاذاً في هذا المجال.

طهران وانقرة لم تقفا عاجزتين أمام الأزمة بعد اندلاعها، متفرجتين على تطور الأحداث كما اعتاد العرب، بل على العكس كانتا فاعلتين على مختلف الصعد وقادرتين على التعاون أيضاً متجاوزتين خلافاتهما؛ وهي رسالة لدول الإقليم التي أفضت الى صعود القوة الإيرانية والتركية كقوى متعاونة في ما بينها، متجاوزة خلافاتها عندما يتعلق الأمر بأمنها ومصالحها الحيوية، وهو الدرس الثالث الذي قابله عربياً صراعات وانقلابات أطاحت قوى إقليمية وسياسية فاعلة بدل التعاون والتوافق والحوار معها، معمقة بذلك الانقسامات والصراعات السياسية والاجتماعية لتتحول الى حروب استنزاف وأزمة خانقة للدول العربية.

فالدولتان دخلتا في سباق اقليمي لا يخلو من التعاون والتنافر، غير انه يفضي الى توسيع مظلة النفوذ وتوثيق أواسط التعاون الاستراتيجي على حساب النفوذ الأمريكي المستهلك شعبياً وسياسياً والمستند الى رؤية استشراقية ممجوجة في الإقليم؛ ما يعني ان كلتا الدولتين ستعمد الى تأمين مصالحها في المنطقة بذات الطريق بعد ان نجحتا في التعامل مع الفوضى الإقليمية المتوقعة عن استقلال كردستان العراق، وبمباركة روسية بالتأكيد.

ان سيناريو كردستان قابل للتكرار في اماكن اخرى من الاقليم؛ ما يتطلب من الدول العربية ان تبدأ بالتفكير في كيفية تحصين نفسها من خلال تطوير نظمها السياسية وبناء حوارات حقيقية مع شعوبها، وتعريف مصالحها القومية بشكل واضح لبناء شبكة متينة من المصالح لا تعتمد على مفاهيم ذاتية وآنية لا تصمد في المواجهات الكبرى؛ فخريطة الإقليم دخلت في مرحلة جديدة من التبلور وإعادة التشكل، لا يعوّل فيها على مقولات تقليدية، بل على حلول ومقولات من خارج الصندوق التقليدي في المنطقة، واضعاً العرب امام حقيقتين: إما ان تكون صاحب خيار الآن، أو ان تكون بلا خيار بعد أيام.■

أردوغان: عملية إدلب بصدد الاكتمال

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن العملية العسكرية التي تنفذها بلاده في محافظة إدلب بشمال غربي سورية اكتملت إلى حد بعيد لكن الأمر لم ينته بالنسبة إلى منطقة عفرين التابعة لمحافظة حلب، والتي تسيطر عليها «وحدات حماية الشعب الكردية»، الجناح العسكري لـ«حزب الاتحاد الديموقراطي» السوري. وكان الجيش التركي قد بدأ في إقامة نقاط مراقبة في إدلب هذا الشهر بموجب اتفاق آستانة مع روسيا وإيران للحد من الاقتتال بين فصائل المعارضة والحكومة السورية، لكن البعض اعتبر أن العملية التركية تهدف في جانب منها لاحتواء القوات الكردية.

وفي كلمة في البرلمان أمام أعضاء في «حزب العدالة والتنمية»، قال أردوغان: «لقد أثمرت العملية في إدلب في شكل كبير، والمقبل سيكون عفرين. قبل هذا ماذا قلنا؟ قد نأتي فجأة في أي ليلة، قد نضرب فجأة في أي ليلة».

وزاد أن «الكيانات الإرهابية والتحركات الانفصالية في العراق وسورية لا يمكن أن تصب في مصلحة منطقتنا، ومع ظلمنا لبعضنا بعضاً فإن من سيتضرر هم العرب والأتراك والأكراد في المنطقة».

غرينبلات ينتقد «حماس» ويدعم المصالحة الفلسطينية

انتقد المبعوث الخاص للرئيس الأميركي دونالد ترامب جيسين غرينبلات، تصريحات رئيس حركة «حماس» في قطاع غزة يحيى السنوار التي قال فيها إن الحركة «ستمسح إسرائيل عن الوجود».

وقال غرينبلات، خلال لقاء عقده مع أربع شخصيات من قطاع غزة في فندق الملك داود في القدس المحتلة إن تصريحات السنوار «تُعيد تفجير الموقف، وتنفي وجود أي تغيير لدى حركة حماس».

وكان السنوار قال الخميس الماضي إن الاعتراف بإسرائيل لم يعد مطروحاً حالياً، بل «كيف سنمحوها عن الوجود».

ومع ذلك، أكد غرينبلات خلال اللقاء أن الإدارة الأميركية «تدعم المصالحة الفلسطينية والجهود المصرية في هذا الشأن»، في إشارة الى أن تصريحات السنوار لن تؤثر سلباً في الموقف الأميركي من المصالحة.

تونس: السبسي يصادق على «قانون المصالحة»

صادق الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي على مشروع قانون للمصالحة مع موظفين متهمين بقضايا الفساد في النظام السابق. وذكرت رئاسة الجمهورية في بيان، أن «السبسي تولى ختم القانون الأساسي المتعلّق بالمصالحة في المجال الإداري وذلك إثر إحالته من الهيئة الموقتة لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، بعد عدم حصوله على الغالبية المطلقة لإقراره».

واعتبرت الرئاسة أن «هذا القانون الذي صادق عليه البرلمان في ١٣ أيلول الماضي، يهدف إلى تهيئة مناخ ملائم يشجع على تحرير روح المبادرة في الإدارة والنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة». وكان كاتب عام هيئة دستورية القوانين (موقتة) حيدر بن عمر أعلن أن «الهيئة قررت إحالة مشروع القانون المتعلق بالمصالحة في المجال الإداري على رئيس الجمهورية لعدم توافر الغالبية المطلوبة لإصدار القرار»، حيث صوّت ٣ من اعضاء الهيئة لمصلحة الطعن مقابل ٣ ضده. وينص قانون الهيئة الموقتة لمراقبة دستورية القوانين على أن القرار يُتخذ وفق غالبية أعضاء الهيئة الستة، وفي حال تساوي الأصوات يحال مشروع القانون على رئيس الجمهورية للمصادقة عليه أو لرفضه.

عقوبات أميركية على جيش ميانمار

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على جيش ميانمار بسبب تورطه في أعمال العنف ضد أقلية الروهينغا المسلمة التي فر أكثر من نصف مليون من أبنائها إلى بنغلادش منذ ٢٥ آب الماضي. وتشمل العقوبات خفض المساعدات العسكرية لوحدات وضابط متورطين في العنف ضد الروهينغا. وهي ستضاف إلى قيود موجودة أصلاً ضد قوات ميانمار، وحظر مفروض منذ أمد بعيد على كل مبيعات العتاد العسكري.

كما قررت الإدارة تجميد النظر في الإعفاء من التأشيرات لكبار المسؤولين العسكريين في ميانمار، وإلغاء دعوات موجهة إلى كبار مسؤولي قوات الأمن في هذا البلد لحضور نشاطات تنظمها الولايات المتحدة.

وأكدت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيذر نويرت، أنه «لا بد أيضاً من محاسبة أي أفراد أو كيانات مسؤولة عن الفظائع، بما في ذلك الجهات غير الحكومية».

وكان وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون حمّل الأسبوع الماضي قادة جيش ميانمار مسؤولية الأزمة الحالية. وقال: «لن يقف العالم متفرجاً على الفظائع التي حصلت»، مشدداً على ضرورة «ضبط» الجيش.

أمير الكويت يُحذّر من تصعيد في الأزمة الخليجية

حذّر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، من تصعيد محتمل في الأزمة الخليجية، مشدداً على أن بلاده تتوسط لحماية مجلس التعاون الخليجي من «التصدع والانهيار».

وقال أمير الكويت في خطاب ألقاه أمام البرلمان مفتتحاً دورة تشريعية جديدة: «خلافاً لآمالنا وتمنياتنا، فإن الأزمة الخليجية تحمل في جنباتها احتمالات التطور، وعلينا جميعاً أن نكون على وعي كامل بمخاطر التصعيد بما يمثله من دعوة صريحة لتدخلات وصراعات إقليمية ودولية لها نتائج بالغة الضرر والدمار على أمن دول الخليج وشعوبها».

أضاف: «ولذلك يجب أن يعلم الجميع بأن وساطة الكويت الواعية لاحتمالات توسع هذه الأزمة ليست مجرد وساطة تقليدية يقوم بها طرف ثالث بين طرفين مختلفين، نحن لسنا طرفاً ثالثاً بل نحن طرف واحد مع الشقيقين الطرفين، هدفنا الأوحد إصلاح ذات البين وترميم البيت الخليجي الذي هو بيتنا ونتحرك لحمايته من التصدع والانهيار».

فيتو روسي ضد استكمال التحقيق الكيماوي في سوريا

عارضت روسيا تجديد مجلس الأمن تفويض مهمة تحقق في استخدام أسلحة كيميائية في سوريا، لتنهي مهمة اللجنة المخولة بذلك. وهذا التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمعروف باسم «آلية التحقيق المشتركة»، كلفت به اللجنة الدولية في عام ٢٠١٥ بالإجماع من دول مجلس الأمن الدولي وعددها ١٥، وجُدد التفويض عاماً آخر في ٢٠١٦، قبل أن تستعمل موسكو الفيتو لإنهاء هذا التفويض الذي كان ينتظر تجديده في منتصف تشرين الثاني المقبل. وتقدم آلية التحقيق المشتركة تقريرها يوم ٢٦ تشرين الأول الجاري بشأن المسؤول عن الهجوم الذي وقع يوم ٤ نيسان الماضي واستهدف بلدة خان شيخون الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية وأسفر عن مقتل العشرات. وكانت روسيا تريد مناقشة التقرير قبل التصويت على مد تفويض المهمة ولم تفلح محاولة سفيرها لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبنزيا لتأجيل التصويت.

السعودية «تعود إلى الإسلام المعتدل»!

تعهد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان (٣٢ عاماً) بقيادة مملكة معتدلة ومتحررة من الافكار المتشددة، في تصريحات جريئة تتماشى وتلبي طموحات مئات المستثمرين المجتمعين في الرياض. وجاءت تصريحاته خلال مشاركته في جلسة حوارية ضمن اليوم الاول من منتدى «مبادرة مستقبل الاستثمار» في الرياض. وتمثل مواقفه هجوماً عنيفاً ونادراً من مسؤول سعودي رفيع المستوى على أصحاب الأفكار المتشددة في المملكة المحافظة التي بدأت تشهد في الأشهر الأخيرة بوادر انفتاح اجتماعي، في مقدمها السماح للمرأة بقيادة السيارة.

وقال الأمير محمد: «نحن فقط نعود الى ما كنا عليه، الإسلام الوسطي المعتدل المنفتح على العالم وجميع الأديان». وأضاف: «لن نضيع ٣٠ سنة من حياتنا في التعامل مع أفكار مدمرة. سندمرها اليوم وفوراً». وتابع: «سنقضي على التطرف في القريب العاجل».

وأشار الى ان «الأفكار المدمرة» بدأت تدخل السعودية ابتداء من عام ١٩٧٩ في اطار مشروع «صحوة» دينية تزامن مع قيام الثورة الإسلامية في إيران. وأوضح ان «السعودية لم تكن كذلك قبل عام ١٩٧٩. السعودية والمنطقة كلها انتشر فيها مشروع صحوة بعد عام ١٩٧٩ لأسباب كثيرة (...) فنحن لم نكن في الشكل هذا في السابق».

ألمانيا: اليمين المتطرّف يَعد بـ«عصر جديد»

تعهد اليمين المتطرف إطلاق «عصر جديد» في المانيا إثر مشاركته الأولى في مجلس النواب المنتخب حديثاً، وأثار جدلاً كبيراً منذ الجلسة الأولى للبرلمان عندما اعتبر نفسه ضحية ظلم يشبه الظلم الذي ألحقه النازيون بمعارضيهم في برلمان ١٩٣٣. وقال بيرند باومان أحد ممثلي النواب الـ٩٢ الأعضاء في حزب «البديل من أجل المانيا» في الجلسة الافتتاحية للبوندستاغ: «لقد قال الشعب كلمته، عصر جديد يبدأ الآن». وهذه هي المرة الاولى في تاريخ البلاد، منذ الحرب العالمية الثانية، التي يشارك فيها مثل هذا العدد من نواب اليمين المتطرف في البرلمان الذي انبثق من الانتخابات التشريعية التي اجريت في ٢٤ ايلول الماضي. وأثار حزب «البديل من أجل المانيا» جدلاً كبيراً حين اعتبر أنه يتعرض للنبذ من قبل الأحزاب الأخرى، مقارناً ما يواجهه بمعاناة ضحايا الممارسات النازية.

شروط أميركية لتأييد أي حكومة تجمع فتح وحماس

أعلن مبعوث الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات يوم الخميس أن حكومة الوحدة الفلسطينية التي يمكن ان تشكلها حركتا فتح وحماس يجب أن تتعهد نبذ العنف وان تعترف بإسرائيل.

وصرح غرينبلات في بيان قائلاً إنّ «الولايات المتحدة تؤكد من جديد أهمية التقيّد بمبادئ اللجنة الرباعية (للشرق الأوسط) ألا وهي أن أي حكومة فلسطينية يجب أن تلتزم التزاماً لا لبس فيه بنبذ العنف والاعتراف بدولة إسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة الموقعة بين الطرفين، بما في ذلك نزع سلاح الإرهابيين والالتزام بالمفاوضات السلمية».

وأضاف غرينبلات في بيان نشرته القنصلية الأميركية في القدس انه «إذا كانت حماس معنية بأي دور في حكومة فلسطينية، فيجب عليها أن تقبل هذه المتطلبات الأساسية».

وتعتبر إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حركة حماس «منظمة إرهابية». ويطالبون دائماً بتخليها عن الكفاح المسلح ضد الدولة العبرية والاعتراف بإسرائيل.

من جهتها اعتبرت حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة ان مطالب مبعوث الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات حول المصالحة بين حركتي فتح وحماس تشكل «تدخلاً سافراً» بالشأن الفلسطيني.

وقال القيادي في الحركة باسم نعيم في تصريحات صحفية «هذا تدخل سافر بالشأن الفلسطيني لأن من حق شعبنا ان يختار حكومته حسب مصالحه الاستراتيجية العليا»، مضيفاً ان بيان غرينبلات الذي أكد فيه وجوب اعتراف حكومة الوحدة الوطنية التي قد تشكلها الحركتان بإسرائيل وان تنبذ العنف، انما جاء بضغط من الحكومة اليمينية في إسرائيل.

ويعد رد الإدارة الاميركية أول رد واضح على اتفاق المصالحة الفلسطينية الذي وقع في القاهرة بين حركة فتح وحركة حماس، بهدف وضع حدّ للانقسام الفلسطيني المستمر منذ أكثر من عشر سنوات.

وبموجب هذا الاتفاق يفترض ان تستعيد السلطة الفلسطينية السيطرة على قطاع غزة بحلول الأول من كانون الأول القادم.

وسيسعى الطرفان أيضاً إلى تشكيل حكومة وحدة، بينما يمكن حماس ان تنضم في نهاية المطاف إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وليس هناك ما يشير إلى ان حماس التي خاضت ثلاث حروب مع إسرائيل منذ عام ٢٠٠٨ ستحل جناحها العسكري (كتائب عز الدين القسام).

قائد مقاومة تعز يكشف عن مؤامرة تتعرض لها المدينة

كشف قائد المقاومة الشعبية في محافظة تعز (جنوب غرب اليمن)، الشيخ حمود المخلافي، مساء الاثنين، عن مؤامرة تتعرض لها المدينة؛ بهدف تطويعها. وقال في بيان نشره على حسابه بموقع «فيسبوك»، إن تعز تتعرض –وما زالت– لخذلان مبرمج وكيد ممنهج، تعاضدت فيه قوى مختلفة؛ بهدف كسر إرادتها وتطويعها؛ للتنازل عن المشروع الوطني الكبير وحلم الدولة الاتحادية.

وأضاف أن الكيد تعاظم على تعز، وبلغ حداً مؤسفاً ومؤلماً، منعت فيها من الحصول على أسباب القوة والسلاح اللازم للانتصار الناجز على من أسماهم الانقلابين المعتدين (في إشارة إلى الحوثيين وقوات صالح).

كما أكد الشيخ المخلافي أن عملية تحرير تعز توقفت في شهر نيسان ٢٠١٦، وسط من وصفهم بـ«المعتدين البغاة»، في قصف المدينة والمناطق الريفية بمختلف الأسلحة، ومن جهات عدة، سقط فيها مدنيون كثر قتلى وجرحى. مشيراً إلى أن جرحى المدينة لم يلقوا الاهتمام اللازم، فضلاً عن غياب الرعاية لأسر من أسماهم «الشهداء» بما يوازي تضحياتهم ونضالهم.

وجدد قائد مقاومة تعز تأكيده أن هنالك مؤامرة وخذلاناً تتعرض لهما مدينة تعز، مثمناً الإجراءات الحكومية الأخيرة، لكنه اعتبرها غير كافية لتغيّر واقع المدينة، عبر تنفيذ خطة التحرير الشامل، واعتماد موازنات التشغيل غير منقوصة، أسوة بغيرها من المحافظات. وقال إن هذه المؤامرة مكشوفة، تستهدف في نهاية المطاف وحدة البلاد واستقرارها.

ودعا المخلافي أبناء مدينتي «تعز وإب» الذين التحقوا بتشكيلات المقاومة في محافظات البلاد، للعودة إلى مدنهم، والالتحام مع رفاق السلاح لتحرير المدينتين، اللتين جرى توزيعهما في إقليم واحد «الجند»، في إطار الشكل الاتحادي للدولة.

وحث العسكريين على العودة إليها، أفراداً وكتائب؛ لغوث وتحرير تعز، على اعتبار أنها كلمة السر في القضية وبوابة الحل، لافتاً إلى أن مدينة تعز بالنسبة إلى اليمن أجمع هي القضية والمصير.. ويكفي ما ضاع من الوقت في ما وصفها بـ«مغالطات سمجة وحجج واهية».

وكان المخلافي قاد المقاومة الشعبية في مدينة تعز، ضد الحوثيين وقوات صالح، منذ نيسان ٢٠١٥، قبل أن يتم استبعاده إلى الخارج، بضغوط يسود الاعتقاد على نطاق واسع في البلاد بأن الإمارات تقف وراءها.■

دوّامة العنف والعنف المضاد في مصر.. لماذا وإلى متى؟!

بقلم: خليل العناني

لا يزال نزيف الدم مستمراً في مصر، ولا يبدو أنه سوف يتوقف قريباً. فقبل أيام سقط نحو ١٥ شرطياً ما بين ضباط ومجندين في ما سمّته وزارة الداخلية المصرية «اشتباكات» وقعت في طريق الواحات البحرية (عند الكيلو ١٣٥ جنوب غرب مدينة القاهرة) بين قوات للشرطة ومسلحين، فيما تتحدث تقارير إخبارية عن ارتفاع عدد الضحايا إلى أكثر من خمسين قتيلاً، وإصابة العشرات، فضلاً عن اختطاف ضابط شرطة، قيل في ما بعد إنه تم تحريره.

وحتى كتابة هذه السطور، لم تُعرف هوية المسلحين، ولم تعلن أية جماعة تبنيها العملية، التي تعدّ الأكثر دموية وعنفاً ضد قوات الشرطة المصرية منذ انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣. ومنذ وقوع الحادث، راجت أخبار وتكهنات عن تورّط تنظيم المرابطين فيه، وهو تنظيم نشأ وظهر على الساحة الجهادية في مصر منتصف العام الجاري (٢٠١٧)، بقيادة الضابط السابق في سلاح الصاعقة المصرية، هشام عشماوي. وإذا ما ثبت ذلك، فإنه يعني أن مصر مقبلة على دورة من العنف الجهادي غير مسبوقة.

الغريب أن عملية قتل الضباط والجنود المصريين في اشتباكات الواحات جرت بشكلٍ يكاد يكون بدائياً من حيث التخطيط والتنفيذ، وهو ما يكشف الفشل الذريع في التعاطي معه. فحسب رواية الداخلية المصرية، فإن العملية جرت بعدما وصلت إليها معلومات عن وجود جماعة مسلحة تختبئ في كهوف منطقة الواحات، وتعدّ للقيام بهجمات على مواقع وأهداف حيوية داخل القاهرة كالأبنيةً الرسمية والكنائس.. إلخ، لذا تحرّكت قوة من الشرطة، من أجل التصدّي لهذه الجماعة المسلحة التي باغتت الشرطة بالهجوم، قبل أن تصل هذه إلى منطقة اختباء تلك. وتكشف هذه الرواية أن ثمة اختراقاً واضحاً لجهاز الشرطة من المسلحين، وأن ثمة من أبلغ المسلحين بتحرّكات قوات الشرطة، بغرض أن تباغت هي بالهجوم، وهو ما حدث بالفعل، وربما هذا هو سبب ارتفاع عدد ضحايا الهجوم الذي استخدمت فيه أسلحة ثقيلة، منها قذائف صاروخية «آر.بي.جي» وعبوات ناسفة.

يأتي هجوم الواحات عقب أقل من أسبوع من هجوم آخر شنته مجموعاتٌ مسلحة، تابعة لتنظيم ولاية سيناء وسط منطقة العريش، وأسفر عن مقتل ما يقرب من ١٥ مجنداً، وذلك من خلال استهداف عدة كمائن في منطقة كرم القواديس والجورة وبركان ٥، وسط مدينة العريش في محافظة شمال سيناء. وهو ليس الهجوم الأول الذي تتعرّض له قوات الشرطة والجيش في مصر، ولن يكون الأخير في ظل دوامة العنف والعنف المضاد التي بدأت قبل حوالى أربع سنوات، ولا تزال تأكل أبناء الوطن.

وإذا ما ثبت فعلياً أن تنظيم المرابطين هو الذي يقف خلف هجوم الواحات، وهو الذي بايع تنظيم القاعدة قبل حوالى عامين، فهذا يعني أن مصر باتت محاصرة بين تنظيمين إرهابيين كبيرين، ولاية سيناء في الشرق، والمرابطين في الغرب. وكلاهما يتمتع بخبرة قتالية واضحة، ولديه أسلحة ثقيلة متطورة، ويبدو أن لديه قدرة تمويلية لعملياته.

ويظل البعد السياسي للعنف الحالي أمراً مهماً في فهم الصورة الكلية للأوضاع في مصر، فمن يتابع بيانات جماعات العنف التي ظهرت على الساحة المصرية خلال العامين الأخيرين يكتشف بسهولة العلاقة بين حالة القمع الذي يمارسه النظام الحالي تجاه بعض التيارات الإسلامية، وارتفاع معدلات التطرّف والعنف لدى قطاعات من شباب الإسلاميين الذين انخرطوا في الصراع المسلح ضد الدولة ومؤسساتها وشخوصها. فلم تشهد مصر، طوال تاريخها الحديث مثل هذا الارتفاع في معدل العنف، سواء الذي تمارسه الدولة تجاه خصومها، أو الذي تمارسه الجماعات والخلايا والتنظيمات المسلحة ضد الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك عقدا الثمانينات والتسعينات اللذان شهدا عمليات مسلحة ضد الشرطة، وبعض السياسيين المصريين والأجانب.

والأنكى إصرار النظام الحالي على التعاطي مع العنف من منظور أمني وحسب، دون وجود رؤية سياسية أو اجتماعية للتصدي له، بل يبدو اقترابه الأمني فاشلاً إلى حد بعيد، كما تدل على ذلك العمليات الإرهابية التي تقع باستمرار ويدفع ثمنها كثيرون. وعلى الرغم من أن هذا الفشل الأمني يظهر النظام بمظهر العاجز عن حماية أفراده ومؤسساته، إلا أنه لا يتوقف عن توظيفه سياسياً، فالحوادث الإرهابية المتكرّرة تدعم سرديته عن محاربة الإرهاب، وتكسبه تعاطفاً داخلياً وخارجياً هو في أمسّ الحاجة إليه، خصوصاً في ظل فشله الاقتصادي والاجتماعي. لذا، لا غرابة أن يظل وزيرا الداخلية والدفاع في موقعيهما، على الرغم من فشلهما الذريع في حماية أفرادهما من هجمات الإرهابيين.

ستظل مصر تدور في دائرة العنف والعنف المضاد، ما لم يُعتَرَف بوجود أزمة سياسية طاحنة، وما لم تُطرَح رؤية سياسية شاملة، تنطلق من مصالحة مجتمعية، تسحب البساط من تحت جماعات العنف، وترفع غطاء المظلومية عنها.■

٥٥ قتيلاً من الشرطة المصرية في اشتباكات مع مسلحين بالقاهرة

ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» أن ٥٥ من عناصر الشرطة المصرية قتلوا في اشتباكات مع مسلحين مساء الجمعة في منطقة الصحراء الغربية.

ونقلت الهيئة عن مصدر بوزارة الداخلية أن القتلى هم ٣٥ مجنداً، وعشرون ضابطاً (١٠ ضباط عمليات خاصة، وعشرة ضباط بالأمن الوطني، وضابط بالمباحث).

كما أكد مراسل قناة الحرة الأمريكية سقوط ٥٣ قتيلاً في صفوف قوات الأمن المصرية وفقاً لمصادر من وزارة الداخلية كذلك.

وكانت مصادر أمنية قالت لوكالة رويترز إن ٣٠ على الأقل من أفراد الشرطة المصرية قتلوا في الاشتباكات التي وقعت يوم الجمعة مع مسلحين في صحراء الواحات على مسافة نحو ١٣٥ كيلومتراً جنوب غربي القاهرة.

وقالت المصادر إن المسلحين استخدموا قذائف صاروخية (آر.بي.جي) وعبوات ناسفة ضد قوة أمنية كبيرة داهمت مخبأ لهم، مما أوقع خسائر بشرية كبيرة في صفوف القوات.

وقالت وزارة الداخلية في بيان إن عدداً من المتشددين قتلوا في الاشتباكات وإن قوات الأمن ما زالت تمشط المنطقة. فيما كانت مصادر إعلامية مصرية، تحدثت عن ستة عشر من رجال الشرطة المصرية قتلوا وأصيب ثمانية آخرون في اشتباكات وقعت مع مسلحين بمنطقة صحراء الواحات بمحافظة الجيزة جنوب القاهرة.

ونقلت صحيفة اليوم السابع المصرية عن مصدر أمني قوله إن جميع أفراد القوة الأمنية التي وقعت معها الاشتباكات مع العناصر المسلحة بصحراء الواحات، قتلوا، فيما نجا ضابط وأربعة أفراد شرطة فقط.

ومن بين القتلى ستة من الضباط على الأقل من بينهم ضابط برتبة عميد، فيما أصيب عدد من المسلحين بجراح.

وقال المصدر إن عدداً من مسلحي حركة سواعد مصر (حسم) أطلقوا النار على قوة أمنية كانت متوجهة إلى مكان يختبئون به لإلقاء القبض عليهم، وأوقعوها في كمين محكم، وهو ما تسبب في زيادة الخسائر البشرية في صفوف الشرطة.■

«ماكرون» يرفض إعطاء السيسي «درساً» في حقوق الإنسان

تعهد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لنظيره المصري عبد الفتاح السيسي بدعم مصر، وقال إنه لا يعطي «دروساً» للآخرين في ما يتعلق بحقوق الإنسان، في إشارة إلى أن المنظمات الحقوقية الدولية كانت تضغط من أجل أن يتخذ موقفاً من تدهور حقوق الإنسان بمصر.

وقد وقعت كل من باريس والقاهرة على اتفاق تعاون في كافة المجالات.

وقال ماكرون –في مؤتمر صحفي مشترك مع السيسي عقب محادثات جرت بينهما يوم الثلاثاء بقصر الإليزيه في العاصمة باريس– إن فرنسا ملتزمة بدعم مصر في كل المجالات. وأشار في هذا الإطار إلى أن حكومته قررت إرسال بعثة اقتصادية إلى القاهرة مطلع العام القادم، مشيراً إلى رغبة باريس في تطوير المبادرات الاقتصادية مع مصر.

ورداً على سؤال عن موقفه من أوضاع حقوق الإنسان في مصر، قال الرئيس الفرنسي إنه مدرك للظروف الأمنية التي يتحرك فيها الرئيس المصري، وإن السيسي لديه «تحدّياً» يتمثل في استقرار بلاده ومكافحة التطرف الديني. وأضاف بهذا الشأن: «أؤمن بسيادة الدول ولا أعطي دروساً للآخرين، كما لا أحب أن يعطي أحد بلادي دروساً».

لكن ماكرون قال في المقابل إن مواجهة التنظيمات الإرهابية يجب أن تتم في ظل احترام القانون وحقوق الإنسان وتشجيع المجتمع المدني. كما قال إن فرنسا ومصر تخوضان معركة مشتركة ضد الإرهاب، مضيفاً أن باريس والقاهرة تعملان من أجل حل سياسي شامل في سوريا، وأن بلاده تدعم خريطة الطريق التي تقودها الأمم المتحدة للحل السياسي في ليبيا.

من جهته، نفى الرئيس المصري وجود ممارسات للتعذيب في البلاد، وأكد –في معرض رده على سؤال بشأن حقوق الإنسان في مصر– أن ما تنشره منظمات حقوق الإنسان ليس كله صحيحاً ويجب الحذر منه.

وقال السيسي إنه بحث مع ماكرون سبل مكافحة الإرهاب، والجهود المصرية لإنجاح المصالحة الفلسطينية، وأهمية تحقيق سلام المنطقة.

وقال مراسلون في باريس إن ماكرون خيّب أمل المنظمات الدولية الكبرى المعنية بحقوق الإنسان والحريات، على غرار «هيومن رايتس ووتش» ومنظمة العفو الدولية و«مراسلون بلا حدود»، وأشار إلى أن هذه المنظمات كانت رسمت صورة قاتمة لأوضاع حقوق الإنسان بمصر، ولفت إلى أن موقف ماكرون من هذا الملف محكوم بعوامل من بينها الصفقات العسكرية بين باريس والقاهرة.

وكانت منظمات حقوقية دولية طالبت ماكرون بإثارة ملف انتهاكات حقوق الإنسان والحريات في مصر خلال الزيارة التي قام بها السيسي لفرنسا.

وفي هذا الإطار، نظمت «مراسلون بلا حدود» وقفة للتضامن مع الصحفيين بمصر، وحمل أعضاؤها صوراً لصحفيين مصريين تعرضوا للانتهاكات، كما رفعوا لافتات تطالب بحماية الصحفيين والكف عن ملاحقتهم وانتهاك حقوقهم الأساسية في حرية التعبير والعمل.■

السيسي وماكرون

«قطرئيل» و«السيسي ئيل»..أيّW هما «ئيل»؟!

بقلم: سليم عزوز

لا أعرف إن كان قادة الكيان الصهيوني، يدركون مآل دعاية سلطة الانقلاب في مصر، عبر أذرعها الإعلامية، التي تدور حول أن إسرائيل عدوّ، وأنه يكفي لأن يُتهم إنسان أو دولة ما، بعلاقة مع كيانهم، حتى تسقط عنه وعنها الثقة والاعتبار، أم أنهم لا يدركون ذلك؟!

ففي الوقت الذي يتقرب فيه عبد الفتاح السيسي إلى الإسرائيليين بالنوافل، فإن إعلامه عندما يريد التشنيع على خصم، يرميه بالولاء لإسرائيل، وهي دعاية وإن استخدمت من قبل أصدقاء إسرائيل في المنطقة، فإنها كاشفة عن أنه رغم مرور أربعين عاماً على زيارة السادات للكنيست، وتوقيع معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، فإن الرأي العام العربي لا يزال إلى الآن ينظر إلى إسرائيل على أنها عدوّ، لم تنجح كل دعايات الأنظمة الحاكمة في تبديد حالة العداء هذه، رغم دعوة السيسي لتوسيع المعاهدة، ورغم أن أنظمة جديدة، تغدو خماصاً وبطاناً، من أجل أن تقيم علاقة صداقة مع إسرائيل!

في موقعة «اليونسكو»، قامت دعاية الأذرع الإعلامية للانقلاب العسكري في القاهرة، على أن المرشح القطري مدعوم إسرائيلياً، فإسرائيل تركت المرشحة الفرنسية اليهودية، والمرشحة المصرية المدعومة من نظام يرى أن وظيفته هي حماية أمن إسرائيل، والمدعومة أيضاً من رئيسة الجالية اليهودية في مصر، لتدعم مرشح قطر، وجرى وصف قطر لذلك بأنها «قطرئيل»، وعندما كانت المنافسة بين المرشحة الفرنسية والمرشح القطري، كان هتاف أحد أفراد البعثة المصرية في اليونسكو بحياة فرنسا؛ وأعلن وزير الخارجية المصري أن بلاده تدعم المرشحة الفرنسية التي تدخل في منافسة مع المرشح القطري، وتم الدفاع عن هذا الشذوذ إعلامياً، بأنه لا يجوز للقاهرة أن تقف مع مرشح «قطرئيل»، وكأن «ئيل» في عداء مع نظام عبد الفتاح السيسي!

في الحقيقة، فإن «ئيل»، تليق نسبتها إلى النظام الانقلابي في مصر، فمبكراً أعلنت «ئيل» أن العلاقة بينها وبين السيسي أقوى من علاقتها

مع نظام مبارك، مع أن المخلوع كان كنز إسرائيل الاستراتيجي، بحسب وصف قادة إسرائيليين، وإذا كان مفكرون اسرائيليون قد دعوا إلى عدم «عرقلة السيسي»، بالطلب منه إعلان صداقته لإسرائيل حتى لا يتم إحراجه داخلياً، فقد تطوع هو ولعب على المكشوف واستقام أكثر مما ينبغي وأعلن المرة تلو المرة، أن مهماته الوظيفية تتلخص في حماية أمن الإسرائيليين، فأثبت جدارته بالحصول على اللقب: «ئيل»!

ولم يكن كلامه مجرد تصريحات للاستهلاك الدولي، فهو يقوم بعملية تدمير سيناء، وتهجير أهالي رفح، والخطوة التالية تفريغها تماماً من السكان، لحماية أمن الإسرائيليين، وقام بتدمير الأنفاق، وحصار الشعب الفلسطيني في غزة لهذا الهدف، كما تولى تشويه حركات المقاومة بواسطة إعلامه، ووصل به الحال حدّ أنه لم يجرؤ في مناسبة حرب أكتوبر من كل عام، أن يتحدث عن الانتصارات، أو أن يذكر أن هذه الحرب تفوّق فيها الجيش المصري على «العدوّ» الإسرائيلي، فحرب أكتوبر هي سطر في خطابه، والانتصار فيها هو جملة، ولا شيء عن العدو الذي انتصر عليه المصريون، وكأن انتصارهم كان على النفس في معركة الجهاد الأكبر!

وفي المقابل، فإن قطر منحازة إلى القضية الفلسطينية، ولم يعد خافياً على أحد أنها منحازة إلى المقاومة، واستقبلت على أراضيها قادة حركة حماس، ودعمت الشعب الفلسطيني في غزة الذي يحاصره السيسي حتى يجبره على الانبطاح، وقد وضعت دول الحصار العربي، بقيادة محمد بن زايد وكيل أعمال «ئيل» في المنطقة، شرط طرد قادة حماس من الدوحة ضمن شروطها الثلاثة عشر، التي طلبت بتنفيذها لرفع الحصار، وإذا كان من الجائز في السابق القول إن حماس ارتكبت أعمالاً إرهابية في مصر، فإن استقبال وفودها في القاهرة، وتلبية مدير المخابرات لدعوة قائد الحركة على الغداء، ينسف هذا الاتهام، ويؤكد أن العداء لحماس هو لأن اسرائيل تعاديها، ولأن وكلاء «ئيل» في المنطقة، رأوا أنهم يمكن أن يجردوها من سلاحها، فلا تمثل خطراً على «ئيل»، وقد نسوا الاتهام السابق بأنها ارتكبت أعمالاً إرهابية ضد مصر!

وقناة «الجزيرة» التي يرميها الإعلام السيساوي بالصهيونية، هي صوت المقاومة عند كل اعتداء وقع على غزة، وكانت صوت الأمة عندما جرى حصار المسجد الأقصى، وكان لها دور يُذكر فيشكر لنصرة الأقصى، وكانت تقف وراء الفلسطينيين داعمة بتسليط الضوء على نضالهم لفتحه، ولم يكن غريباً أن يعلن «نتن ياهو» صديق عبد الفتاح السيسي العداء لها ويطلب سحب تراخيص مزاولة المهنة من مراسليها، وقد تلاقت إرادته مع إرادة دول الحصار «ئيل»، في طلب إغلاق «الجزيرة»!

وفي الوقت الذي كرر السيسي فيه إعلانه في الأمم المتحدة بوظيفته الأساسية وهي حماية أمن الإسرائيليين، كان أمير قطر يتحدث عن الحق الفلسطيني، وعن العدوان الإسرائيلي!

قطر؟.. نعم قطر!.. وأنا أعلم نظرة التعالي التي تحكم سلطة الانبطاح في القاهرة، حدّ معايرة السيسي قطر بقلة عدد سكانها، في وقت يقف فيه أمام ممثلي دولتي البحرين والإمارات، ويضحك محمد بن زايد في بلاهة كأنه ولي عهد الصين الشعبية!

نعم قطر، فرئيس برلمان الكويت هو من طرد وفد إسرائيل من اتحاد البرلمان الدولي، وهو أمر لا يمكن أن يقدم عليه عبد الفتاح السيسي أو رئيس برلمانه ولو عبر كوابيسهما!

ربما لا يعني القادة الإسرائيليين إلا تحقيق مصالحهم ولو عبر عميل مستتر، لكن هذه الدعاية من المتورطين بفعل العمالة فعلاً، تعمق من مشاعر الكراهية، وهي دعاية غير مباشرة ضد العدو الاستراتيجي للأمة، ولا يعلم جنود ربك إلا هو، وقد ورد في الأثر أن الغباء جند من جنود الله، بجانب القمّل والضفادع والجراد والدم!.. انظر إلى «عمرو أديب»، و«أحمد موسى»، و«لميس الحديدي»، واختر لكل منهم ما يناسبه من هذه المخلوقات!■

هل نحن أمام طلاق أميركي تركي؟!

بقلم: خورشيد دلي

ربما ثمة قناعة عميقة لدى الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بأن الإدارة الأميركية كانت تريده ميتاً، أو على الأقل معتقلاً، فيما لو نجح الانقلاب العسكري صيف العام الماضي. لكن أردوغان الذي زار موسكو مراراً بعد ذلك، وعقد اتفاقيات استراتيجية معها، مثل شراء المنظومة الدفاعية الصاروخية إس ٤٠٠، وأخرى مماثلة في مجالات النفط ومد أنابيبه وبناء مفاعلات نووية، ويزور طهران وينسق معها ضد إقامة دولة كردية مستقلة على وقع الاستفتاء الذي نظمه حليفه القديم مسعود البرزاني... أردوغان هذا يعطي أوامر لحكومته بإصدار بيان، بالقوة نفسها، رداً على البيان الأميركي الذي قضى بتعليق تأشيرات الدخول للأتراك، بل واعتقال موظف ثان في القنصلية الأميركية في إسطنبول، تعبيراً عن لهجة التحدّي والندّية، وهذا سلوك تركي لم نشهده، منذ اتجهت تركيا غرباً، وانضمت إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٥٢، وارتبطت استراتيجياً بالمنظومة الغربية الأطلسية، وتقوم بدور وظيفي، سواء في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق أو العالم الإسلامي.

في المقلب الآخر، أي في واشنطن، لا أحد يستجيب لطلبات أنقرة الدائمة بتسليم فتح الله غولن، المتهم بتدبير الانقلاب العسكري الفاشل، كما أن الإدارة الأميركية تتجاهل طلبات الحكومة التركية الملحة بوقف الدعم الأميركي لكرد سورية بالسلاح، بل وتواصل إرسال مزيد من الشحنات منها لهم، وتنشر قواتها برفقة وحدات حماية الشعب الكردية على الحدود التركية، وتقصي تركيا عن المشاركة في معركة الرقة، وتعتمد على «قوات سورية الديمقراطية» وحدها في معركة كبرى. وعلى المستوى الثنائي، باتت تركيا تجد صعوبة بالغة في الحصول على أي شيء أو موقف أميركي يثبت أن التحالف القديم بينهما بخير، حتى أنها تجد صعوبة كبيرة في الحصول على قطع السلاح والغيار التي نصت عليها الاتفاقيات العسكرية الأميركية – التركية، لا سيما في مجال صناعة مقاتلات إف – ١٦، وهكذا تتضافر الخلافات بين واشنطن وأنقرة يوماً بعد آخر، وتتراكم مع الشهور والسنوات، حتى تبدو كأنها باتت أمام أزمة مفتوحة تنذر بالطلاق الاستراتيجي.

وصول العلاقة التركية – الأميركية إلى هذا المستوى من التوتر، نابع من إدراك تركيا أنها لم تعد مرتبطة استراتيجياً بالغرب، بشقّيه الأميركي والأوروبي، وأن لها مصالح استراتيجية بروسيا وإيران لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية. وعليه، باتت سياساتها أكثر جرأة على الصعيد الخارجي، وهي أمام إحساسها بتوفر مروحة من الخيارات الاستراتيجية باتت ترى أن السياسة الأميركية في موقع العدوّ المتربص بها، لا سيما عندما تدعم الإدارة الأميركية حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، حليف حزب العمال الكردستاني، وكذلك عندما تمتنع عن تسليم غولن الذي تشن السلطات التركية حرباً شرسة ضد عناصره وأنصاره في الداخل والخارج، ولعل من يدقق في ما يكتبه الإعلام التركي، هذه الأيام، يرى حجم الإحساس التركي بالعداء تجاه الحليف الأميركي السابق.

من الواضح أن العلاقات الأميركية – التركية، وعلى الرغم من بعدها الاستراتيجي والحيوي للطرفين، لم تعد محكومة بالقواعد الناظمة لها في فترة الحرب الباردة، فواشنطن لم تعد تتصرف كأنها تقود حلفاً أو محوراً بقدر ما تتصرف انطلاقاً من مصالحها وأجندتها الخاصة، حتى لو تعارضت مع مصالح الحلفاء، كما أن تركيا اليوم ليست كما كانت في السابق مجرّد شرطي أو مخفر أمامي للولايات المتحدة والحلف الأطلسي، فلأردوغان تطلعاته وطموحاته التي تتجاوز حدود الرؤية الأميركية، وبين التحولات في الحالتين ثمّة تفكيك لبنية العلاقة القديمة، دون معرفة إن كان ما سبق سيؤدي إلى تفكيك هذه العلاقة التاريخية، لكن الثابت أنها انتقلت إلى مرحلة جديدة لجهة الدور والوظيفة.■

تيلرسون من الدوحة: حان الوقت لحل الأزمة الخليجية ومستعدون لاستضافة الحوار

قال وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون إن «الوقت قد حان لحل الأزمة الخليجية»، معرباً عن استعداد بلاده لتيسير الحوار واستضافته». جاء ذلك، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، يوم الأحد، في العاصمة القطرية الدوحة.

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت هناك نيّة أمريكية لفرض حل للأزمة الخليجية، قال تيلرسون: «ليس لدينا أي نيّة لفرض حل على أي طرف». وأضاف: «نحن نبقى على اتصال مع جميع الأطراف، والرئيس (الأمريكي) دونالد ترامب تواصل مع قادة الدول المعنية وأبلغهم أنه يؤمن بأن الوقت قد حان لإيجاد حل لهذا النزاع».

وأعرب عن استعداد بلاده «لتيسير الحوار، إما من خلال تيسير المفاوضات، أو وضع خريطة حل».

وأضاف: «لقد عبّرنا عن وجهة نظرنا أنه حان الوقت لإيجاد حل للأزمة، وسنستمر في عرض أي مساعدة بإمكاننا تقديمها من خلال استضافة الحوار أو تيسيره او دعم الجهود طويلة الأمد لأمير الكويت». فيما قال وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، خلال المؤتمر، إن بلاده لم تصلها رسائل رسمية عن تأجيل القمة الخليجية المرتقب استضافتها بالكويت في كانون الأول المقبل.

وحمل آل ثاني، الدول المقاطعة لبلاده المسؤولية إن حصل التأجيل بسبب «تعنتها»، على حد تعبيره.

وفي وقت سابق وصل تيلرسون إلى الدوحة قادماً من العاصمة السعودية الرياض، في ثاني محطات جولة خارجية تشمل خمس دول. وقبيل توجهه إلى الدوحة، جدد تيلرسون خلال مؤتمر صحفي عقده مع نظيره السعودي عادل الجبير في الرياض، دعوته للحوار لحل الأزمة الخليجية وإعادة وحدة مجلس التعاون الخليجي.

وهذه زيارة تيلرسون الثانية للسعودية وقطر خلال أربعة أشهر، بعد الزيارة التي أجراها في تموز الماضي وشملت السعودية وقطر والكويت.■

صفقة القرن وفق السلوك الإسرائيلي والأميركي والصمت العربي: تطبيع مقابل السراب

بقلم: صالح النعامي

يستدلّ مما كشفته قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية منذ أيام، أن «صفقة القرن» التي بشّر بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، هي مجرد صيغة من صيغ التسوية الإقليمية التي روّج لها بشكل خاص رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو ووزيره أفيغدور ليبرمان. ووفقاً لخطة ترامب للتسوية، فإن الدول العربية هي الطرف الوحيد الذي تمّ تحديد الثمن الذي يدفعه سلفاً ضمن هذه التسوية، وهو التطبيع الكامل مع إسرائيل. ومن المفارقة أن الخطة لم تتطرق للثمن الذي يتوجب على إسرائيل، التي تحتل الأراضي الفلسطينية والعربية، دفعه بعد إنجاز «الصفقة».

وبغض النظر عن تفاصيل الخطة، فإن السلوك الأميركي يدل على أن هذه الصفقة ستفضي إلى إضفاء شرعية على بقاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً أن الولايات المتحدة تتبنى التصور الإسرائيلي لمكانة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في مقابلة نشرتها معه قبل فترة صحيفة «يسرائيل هيوم»، نفى السفير الأميركي في تل أبيب (ديفيد فريدمان) أن تكون إسرائيل تمارس الاحتلال من خلال تواجدها في الضفة الغربية. إلى جانب ذلك، فقد صمتت واشنطن عن سلسلة القرارات التي اتخذتها حكومة الاحتلال، خلال شهر تشرين الأول الحالي، بشأن تدشين عدد كبير من المشاريع الاستيطانية في أرجاء القدس والضفة الغربية، وهو ما يمثل ضوءاً أخضر أميركياً يسمح لتل أبيب بحسم مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل أن ينطلق قطار «التسوية الإقليمية». فقد أقدمت الحكومة الإسرائيلية أخيراً على خطوات عدة تجعل من فرص التوصل إلى تسوية تقوم على الانسحاب من الأراضي المحتلة تؤول إلى الصفر. فلأول مرة منذ عقدين من الزمان، أقرّت حكومة نتن ياهو خطة لتدشين جيب استيطاني جديد في قلب مدينة الخليل. ومن الواضح أن من يقوم بالبناء في قلب مدينة فلسطينية يصل تعداد سكانها لأكثر من ١٢٠ ألف نسمة لا يضع في حسابه إمكانية الانسحاب منها. إلى جانب ذلك، فقد كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية، منذ أيام أن إسرائيل، ولأول مرة منذ ١٥ عاماً، قررت بناء حيّ استيطاني في قلب حيّ جبل المكبر في القدس الشرقية. وحسب تقديرات القناة، فإن إسرائيل ستتجه في المستقبل القريب لتدشين مشاريع استيطانية في كثير من المستوطنات النائية التي تجنبت البناء فيها بسبب الضغوط التي مارستها عليها الإدارات الديمقراطية والجمهورية. في الوقت ذاته، فقد صمتت الإدارة الأميركية عن سلسلة من المواقف التي عبّر عنها نتن ياهو والتي تنسف الأسس التي يمكن أن تستند إليها أية تسوية للصراع تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية. فخلال الاحتفال الذي نظم الأسبوع الماضي بمرور خمسين عاماً على احتلال الضفة الغربية، توعد نتن ياهو بأن تبقى منطقة «غور الأردن»، التي تشكل ٢٨ في المائة من مساحة الضفة الغربية، ضمن السيادة الإسرائيلية، علاوة على تعهده بألا تتم إزالة ولو بيتاً واحداً من أية مستوطنة من مستوطنات الضفة.

في الوقت نفسه، فإن انجراف المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف أشعل تنافساً بين الساسة والأحزاب الإسرائيلية لتبني مواقف متطرفة من الصراع، ترسي دعائم إجماع داخلي يستحيل معه التوصل إلى تسوية تقوم على الانسحاب من الأراضي المحتلة.

فوزير الحرب الإسرائيلي السابق، موشيه يعلون، الذي يتطلع لتشكيل حزب جديد يتنافس من خلاله على زعامة «الدولة» في الانتخابات المقبلة، صرّح أخيراً بأن «السلام لن يحل»، وأنه يتوجب «جلب مليون يهودي آخر للاستيطان» في الضفة الغربية. وحتى لو راهن أحد على إمكانية أن يحدث تحول على موازين القوى الداخلية في إسرائيل بحيث يصل إلى الحكم تحالف اليسار والوسط، فإن الفروق الأيديولوجية قد انعدمت تماماً بين الأحزاب الصهيونية في كل ما يتعلق بالموقف من الصراع.

زعيم حزب العمل، آفي جباي، الذي يعتبر نفسه ممثل «معسكر السلام» الإسرائيلي، أوضح أخيراً أنه في حال توليه رئاسة الحكومة فلن يسمح بإزالة مستوطنة واحدة من المستوطنات في الضفة. ويتضح أن إسرائيل تحدد بالأفعال والأقوال مسبقاً طابع التسوية الإقليمية التي يخطط ترامب لدفعها بالتعاون مع الدول العربية.

ويمثل الصمت الأميركي على الطفرة في المشاريع الاستيطانية التي أقدمت عليها إسرائيل، وتجاهل واشنطن سلسلة المواقف التي صدرت عن القيادات الإسرائيلية التي يستحيل معها التوصل إلى تسوية، تحدياً للدول العربية التي تراهن واشنطن على دورها في دفع التسوية الإقليمية، لاسيما مصر والسعودية والأردن، التي زارها جاريد كوشنر، صهر ومستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب قبل شهرين لبحث دورها في دفع هذه التسوية. وفي حال حافظت حكومات هذه الدول على الصمت إزاء المواقف الأميركية والإسرائيلية، فإن تعاونها مع الجهود الهادفة لتحقيق التسوية الإقليمية قد يعني تسليمها بصيغة «التطبيع مقابل السراب».■

تونس بعد الثورة.. لم يكن بالإمكان أسوأ مما كان!!

بقلم: سهيل الغنوشي (بتصرّف)

ما يحدث في تونس يُحيّر الحليم ليس فقط لهوله وسرعته، ولكن أيضاً لحجم النكوص وخيبة الأمل. أحلام وتطلّعات شعب تتحطّم، وأهداف ثورة واعدة تتبخّر، ومشروع إصلاحي صمد عقوداً وضحّت من أجله أجيال يهوي، ويهوي معه عدد من روّاده الذين رشّحتهم الأقدار ليقودوا ثورة شعب ونهضة وطن فأبوا إلاّ أن يرعوا مع الهَمَل، وفرصة ذهبيّة نادرة للتحرّر والنّهوض ضاعت أو تكاد بمبرّرات أقبح من الفشل (...).

في تونس قامت ثورة سلميّة واعدة، أسقطت النّظام ولم تُسقط الدّولة، بل لم تربك عملها. أسقطت نظاماً معزولاً ومنبوذاً شعبيّاً (بلا جذور طائفية أو عقائدية)، والجيش التونسي الذي كان دوماً بعيداً عن السياسة تخلّى بسرعة عن النّظام، ولم يتولّ السلطة التي أتته على طبق من فضّة.

والشعب التونسي متعلّم ومتمدّن ومسالم ومتجانس، فكلّ التوانسة تقريباً عرب مسلمون سنّة على المذهب المالكي، وتونس دولة صغيرة غير قابلة للتقسيم، والثورة لم تأت من فراغ ولم تُحدث فراغاً، ففي تونس مجتمع مدني عريق وتاريخ حافل بالنّضالات، وإدارة عريقة ودرجة معقولة من الانضباط الإداري.

الخلاصة أنّ تونس سلمت من كلّ المطبّات التي أطاحت ثورات الربيع العربي، وهي الوحيدة التي توافرت فيها فرصة حقيقيّة ليس للاستقرار فقط –فذلك تحصيل حاصل– ولكن للإقلاع، والسيناريو السوري والليبي والمصري واليمني كلّها مستحيلة في تونس (ودونها فيتو دولي) وتجنّبها لا يعدّ إنجازاً.

كما أنّ الثورة في تونس فجّرت الحس الوطني الذي كبته القمع والفساد والتهميش، ووحّدت الشّعب تحت الراية الوطنية وعلى مطالب الحرّية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم ومحاربة الفساد والمحسوبيّة. كان ذلك المشهد بعد الثورة: حس وطني ووحدة وطنيّة وتطلّعات كبرى وزخم ثوري.

ثمّ تمرّ سبع سنوات فيكون المشهد كالتالي: كلّ المؤشّرات في كلّ المجالات سلبيّة وفي تراجع (إحصائيات مفزعة في الاقتصاد والتعليم والصحّة والأخلاق والمعاملات والخدمات والبطالة والجريمة والمخدّرات والطلاق والانتحار).

بلد أكثر تبعيّة وفساداً ممّا كان عليه قبل الثورة (وتلك «معجزة» تحسب للطبقة السياسية)، بلد على حافة الإفلاس وغارق في الدّيون، ودولة راعية للفساد، ومجتمع (خاصة الشباب) في قمّة اليأس والإحباط والعزوف عن الشأن العام والمشاركة السياسية (٨٣٪ لا ينوون المشاركة في الانتخابات).

أكثر من مئة ألف تلميذ يتركون المدارس كلّ سنة، وعودة مدرسية بنقص ١٥ ألف مدرّس، وحلمُ الشاب التونسي هو مغادرةُ البلاد ولو بالمغامرة بحياته في زوارق الموت.

لم يبق سياسي واحد يصدّقه النّاس أو يثقون به أو يكترثون لكلامه، بلد محكوم بعمليّة سياسية هشّة تتغيّر فيها الحكومة كلّ سنة، ونظام هشّ هو مجرّد واجهة للسّفارات والشركات والمافيات التي تحكم وتنهب البلاد. تونس اليوم هي معقل للموساد ومستباحة لكلّ من هبّ ودبّ من المخابرات والدول الأجنبيّة.

لم تخطُ تونس خطوة واحدة على طريق الشفافيّة والمحاسبة (اللذين يمثّلان جوهر الديمقراطية). أحداث الثورة (الشهداء والجرحى والقنّاصة)، واغتيالات سياسية، وموت غامض لكلّ من اقترب من الملفّات الحسّاسة، وفساد مستشرٍ ومحمي في كلّ المجالات، وقضايا فساد كبرى تورّط فيها سياسيون ومسؤولون كبار، وقواعد عسكريّة أجنبيّة سرّية، وتلاعب وتزوير للانتخابات، وتمويل ضخم مشبوه للأحزاب، وغشّ وتهريب وتهرّب ضريبي.

كلّ ذلك يمرّ دون تحقيق ومحاسبة، ولمّا اكتشف الشعب أنّ في البلاد ثروات مكتومة ومنهوبة، وطالب بكشف حجمها وعائداتها وبحقّه فيها، تبيّن أنّ البرلمان والحكومة ليسوا بأعلم من الشعب، فوعدت الحكومة بتشكيل لجنة لجمع المعلومات عن ثروات البلاد، ومرّر البرلمان قانوناً يعفي الحكومة من نشر عقود البترول والغاز.

الحزب الذي أسقطته الثورة يحكم بالتوافق مع الحزب الذي انتخبه الشعب لقيادة الثورة، والذي بدأ التوافق يداً عليا وانتهى إلى تابع وبحبّ من طرف واحد.

استغلّ حزب المخلوع نشوة السياسيين وانشغالهم بالخزعبلات والصراع على الغنائم، فلملم صفوفه في حزب جديد في حزيران ٢٠١٢، ثمّ وفّر له التوافق مع النّهضة طوق النجاة والحصانة، ثم فاز بعد سنة بالانتخابات التشريعية التي قاطعتها غالبيّة الشباب والقوى المناصرة للثورة، ثمّ فاز بالانتخابات الرئاسية التي اختارت النهضة فيها الحياد.

لم يخرج التونسيّون من ثورتهم الواعدة إلاّ بحرّية التعبير التي انتزعوها يوم ١٤ كانون الثاني ٢٠١١. وما تلا ذلك فهو للنّسيان: ثرثرة

وتهريج وإنجازات وهميّة، ودعاية جوفاء سرعان ما عجزت عن تسويق النكسة.

وكان ختامها التعديل الوزاري الأخير الذي استكمل إعادة كلّ وزراء بن علي تقريباً إلى مناصبهم، وكانت النّهضة أوّل المرحّبين. وأصبحت تونس تعيش دكتاتورية مبطّنة: يقول الشعب ما يشاء ويفعل الحاكم ما يريد.

ولولا المقاومة الشعبيّة ونضالات الشباب لعادت الدكتاتوريّة الخشنة السافرة باستغلال خطر الإرهاب، ولكن الشّعب الذي لم يسمح للإرهاب بأن يستغلّ نقمته على النّظام وتصدّى له جنباً إلى جنب مع الجيش والأمن، لم يسمح للنّظام بأن يستغلّ الحرب على الإرهاب لتركيعه وسلبه حقوقه. ثمّ استدعي البرلمان ليقرّ الحكومة الجديدة ففعل في يوم واحد (كعادته)، دون تقييم لأداء الحكومة السّابقة ورئيسها، ودون تدقيق في الشخصيات المرشّحة والبرامج. ثمّ استدعي ليمرّر قانوناً لتبييض الفساد مرفوضاً شعبيّاً ومخالفاً للدستور، ففعل في غياب قرابة نصف الأعضاء، وبطريقة بلغت حدّ خداع الأحزاب لنوّابها.

ليس أسوأ ممّا وصلت إليه تونس إلاّ سيناريو الدولة الفاشلة والحرب الأهليّة، وهي سيناريوهات مستحيلة ومرفوضة دوليّاً. ولذلك قلنا إنّه لم يكن بالإمكان أسوأ ممّا كان.

نعم لا وجود لثورة «بالشوكة والسكين»، وكلّ ثورة تتبعها فترة مضطربة، لكن شتّان بين اضطراب الصعود والإصلاحات الجذرية والحازمة (والحديث هنا عن المحاسبة والتطهير وتغيير السياسات وليس الانتقام والاجتثاث) نحو العدل والتحرّر والنهوض، واضطراب التيه الذي يفضي إلى انتكاس بسبب غياب الحزم والرؤيا والقيادة واليقظة.

لا يمكن تشخيص التجربة التونسية دون التركيز على دور حركة النّهضة باعتبارها الفاعل الرئيسي، وتوافقها مع حركة نداء تونس باعتبارها الركيزة التي يقوم عليها نظام الحكم الفاسد والفاشل. وإذا أردنا أن نختصر التجربة في جملة واحدة فإننا نقول إنّ النّهضة اتخذت مساراً ورّطها في توافق مغشوش ضيّع الثّورة وأهدافها والحركة ومشروعها.■

باكستان: توحيد الجماعات الدينية لمواجهة أميركا

إسلام آباد ـ صبغة الله صابر

باتت باكستان حالياً في صلب مرحلة حساسة ومهمة لأسباب عدة، ومنها علاقتها المباشرة بالاستراتيجية الأميركية التي توحي بأن باكستان تحوّلت من إحدى ضحايا الإرهاب إلى «داعم له»، في وقت بوشر العمل في الولايات المتحدة على الاستعانة بالهند، منافسة باكستان في الإقليم، في جهود محاربة الإرهاب. كما تزداد الفجوة في إسلام آباد بين الجيش الباكستاني والحكومة المدنية إثر إقالة رئيس الوزراء السابق نواز شريف، بحكم من المحكمة العليا.

في هذا السياق، كان متوقعاً بروز حراك في محاور عدة، بقيادة الجيش الباكستاني كلاعب رئيسي فيه، ومن تلك المحاور: توحيد الجماعات الدينية، السياسية منها وغير السياسية، تمهيداً لأداء دور بارز مستقبلاً، تحديداً في حال تحوّلت السياسة الباكستانية إلى مسار مناقض للسياسات الأميركية، علماً أن تلك الجماعات معروفة بمناهضة كل ما هو غربي.

وفي هذا الصدد، عُقد منذ أيام، اجتماع في إسلام أباد لقادة الأحزاب الإسلامية، بهدف مناقشة مجريات الوضع في المنطقة، حسبما وصفه أحد علماء الدين، عضو البرلمان الباكستاني، كوهر شاد، بـ«المخططات الهندية اليهودية المشتركة ضد بلاده، خصوصاً في الفترة الحالية، لأن باكستان تمرّ بمرحلة حرجة وحساسة، وتواجه تحديات عدة داخلياً وخارجياً».

وأضاف أن «توحيد التيارات والجماعات الدينية ضروري حالياً، لأن المخططات ضد باكستان في تزايد»، مشيراً إلى أن «القوى العالمية تسعى باستخدام كل الوسائل وباستغلال الأجواء السائدة في المنطقة، لأجل إرباك الأمن في باكستان». وطالب القوى السياسية الداخلية بأن «تدرك حساسية الموقف».

وشارك في الاجتماع المذكور قادة ثماني جماعات دينية مشهورة في باكستان، كـ«الجماعة الإسلامية» و«جمعية علماء الإسلام» و«جمعية أهل الحديث» والأحزاب الشيعية بتياراتها المختلفة. واتفقت الأحزاب الدينية على «المضيّ قدماً في العمل لتوحيد الصف بهدف أن يكون للجماعة الدينية موقف موحد إزاء ما يحدث في المنطقة وعلى وجه الخصوص ما تواجهه باكستان».

كما توصلت الأحزاب إلى تشكيل لجنة من ستة أعضاء بقيادة زعيم جمعية علماء الإسلام، المولوي فضل الرحمن، للعمل على مدى إمكانية إعادة «مجلس العمل الموحد» الذي شُكّل عام ٢٠٠٢ بعد دخول القوات الأميركية إلى أفغانستان. وترأس المجلس حينذاك الحكومة المحلية بإقليم خيبر بختونخوا، لمدة خمسة أعوام.

ومعروف أن في باكستان خصوصاً وفي المنطقة عموماً، مكانة خاصة لرجال الدين والعلماء، لذا فإن لتوحيد الجماعات الإسلامي آثاراً كبيرة على المنطقة. لكن في الوقت الراهن بدا وكأن للمجلس العتيد هدف مناهضة الاستراتيجية الأميركية، العاملة على جعل باكستان «مؤيدة للإرهاب» بعد أن كانت هي نفسها ضحيّة له، وذلك في ظلّ خشية إسلام آباد من أن تكون هدفاً للضربات الأميركية، مع العلم أن الطائرات الأميركية شنّت يومي ١٧ و١٨ تشرين الأول الحالي ست غارات على معاقل «شبكة حقاني، ما أدى إلى مقتل ٣١ مسلحاً، بينهم قياديون في الشبكة. وأغضب هذا الأمر إسلام أباد، فوصف وزير الخارجية «خواجه أصف» الغارات بـ«الانتهاك السافر للسيادة الباكستانية، والبلاد لن تتحمل ذلك»، لافتاً إلى أن «استهداف الأراضي الباكستانية سيؤثر سلباً على جهود المصالحة الأفغانية التي انطلقت قبل أيام في العاصمة العُمانية مسقط».

وعلى عكس باكستان، فإن أفغانستان اعتبرت أن الحل هو «استهداف معاقل المسلحين على الأراضي الباكستانية». بالتالي فإنه في خضمّ تلك التجاذبات والمتغيرات المتسارعة في المنطقة، أصبح للجماعات الدينية دور مهم في تغيير موازين القوة، لا سيما أن أكثر من ١٣ ألف مدرسة دينية خاضعة لسيطرتها. وسبق أن أدت تلك المدارس دوراً ريادياً إبان الغزو السوفياتي لأفغانستان (١٩٧٩ – ١٩٨٩)، كما وفّرت العنصر البشري لحركة «طالبان»، وللجماعات المسلحة الناشطة في أفغانستان ضد الحكومة وضد القوات الدولية.

في سياق آخر، وبعد إصدار المحكمة قراراً بعزل رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، فتحت صفحة جديدة من الصراع بين الحكومة المدنية والمؤسسة العسكرية، لأن الزعم السائد، كان وما زال، هو أن المؤسسة العسكرية كانت من وراء كل ما واجهته الحكومة المدنية، وكان عزل نواز شريف من بينها.

خلال الأيام الأخيرة تفاقمت الحالة بين الجيش والحكومة المدنية مرة أخرى بسبب تصريحات وزير الداخلية الباكستاني أحسن إقبال، التي طلب فيها من الجيش «تجنب التطرق إلى ملفات اقتصادية وتجارية للبلاد». ما أغضب الجيش بجانب استياء الأحزاب السياسية، فبعضها أيّد موقف الجيش، لأنه شكّل فرصة جيدة للنيل مما تفعله الحكومة.■

داؤنا و دواؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

يا غَوْثَنا مِن النِّفاق

ما في الخلق داءٌ أكبر عند الله مَقتاً، وأشدُّ في الناس فَتكاً من النفاق! إنه انحراف خطير ووَبالٌ مُستطير، إذا ما أصاب الأمةَ كان كالنار التي تأكُل الأخضرَ واليابِس وتَجعل رُبوع البلاد دَوارس!

حذّر النبي صلى الله عليه وسلم من فتنة المنافقين، وأَشفَقَ على أمته من ظُهور أهلِ النفاق فيهم، فقال: «إني لا أتخوّفُ عليكم مُؤمناً ولا مُشركاً، فأما المؤمن فيُحجُزه إيمانه، وأما المشرك فيقْمَعُه كُفره، ولكن أخاف عليكم مُنافقاً عالِم اللسان يقول ما تعلَمون، ويعملُ ما تُنكرون» رواه الطبراني والبزار.

فالمنافق المُخالط أشدُّ خَطراً على أهل الإيمان من العَدُوّ المحارب، لأنه يقوم بالهدم والإفساد من الداخل وهو آمنٌ مُستأمن، لا تُلاحظُه العُيون ولا تَكشفُه المدارك والعُقول. إن الجواسيس الذين يلبسون أثواب الصُّحبة والصداقة هم شرٌّ من الجيوش المُحاربة لأنهم يمكرون من مواقع الأمن والأمان، أما العدوّ فإنه يحارب من مواقع الحذر والخَطر!

إنّ عَبْدَ الله بْنَ أُبَيّ بن سلول الذي كان يعيش في أكْناف المسلمين، ويحضر صلاة الجماعة مع المسلمين ما عدا الصلاة الثقيلةَ على المنافقين وهي صلاةُ الفجر والعِشاء، هو أشدُّ خطراً وأعظمُ ضرراً من صناديد قريش كأبي جهْل وأبي لهب!

إن السامريّ الذي كان من أشياع موسى عليه السلام وفي عداد جيشه الذي أَغرى بني إسرائيل فأخْرَج لهم عِجْلاً جسداً له خُوار، ودعاهم إلى عبادته، هو أشدُّ بأساً وعداءً من عابد الحجر الفرعوني.

ولعِظَم خَطَر النِّفاق الذي يَتهدَّد الأُمَم ويأتي بُنيانَها من القواعد، قد أفاض القرآن الكريم في بَيان صفات المنافقين وظواهرهم السُّلوكية الشّاذّة في سورة البقرة والنساء، وفي سورة التوبة الفاضحة حتى عرَّى المنافقين من كُلِّ أَرْدية الخِداع التي يتَستّرون بها، ونَزَع عن وُجوههم أقنعة الزَّيف التي يحجبون بها نفاقهم.

ومما يوجب التأمُّلَ أن كلام الله في أوائل سورة البقرة جاء عن المؤمنين في ثلاث آيات، وعن الكافرين الصُّرَحاء في آيتين، وأما عن صفات المنافقين فقد جاء في ثلاث عشرة آية! وذلك يدلُّ على مخاطر كيدهم ومَكرهم وهم مخالطون مُداخلون! وقد أوضَحت السنة المُطَهّرة لنا علامات المنافقين، فهم يتحدثون فيكذبون، ويقولون ولا يفعلون، ويعدون فيخلفون، ويُؤتَمَنون فيَخُونون، ويُخاصمون فيَفجُرون، ويجعلون التّقية دينَهم وشعيرتَهم في علاقاتهم ومُعاملاتهم؛ ومن علاماتهم أنهم يتّخذون وَجهَين ولسانين!

وقد بيّن النبي صلى الله عليه وسلم عُقوبة مَن يكون ذلك في قوله: «تجدون شرّ الناس يوم القيامة ذا الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه» متفق عليه. ويقول: «مَن كان له وجهان في الدنيا كان له لسانان من نار يوم القيامة» رواه أبوداود.

ومن أماراتهم أنهم يُشيعُون السّيئات، ويدفنون الحسنات، فكلما رأوا سيئة أذاعوها لأن من طباعهم أنهم يطلبون العيوب ويفضحون السوءات. يقول الشاعر:

إن يسْمعوا ريبة طاروا بها فرَحاً عنّي وما سمعوا من صالح دفنوا

إن على أهل النفاق أن ينتظروا أشد صنوف العذاب الأليم بما يَتوافق مع كُفرهم وكثرة غَوائلهم، وأذيّتهم بالمسلمين.

يقول ابن عمر رضي الله عنه: «إن أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة ثلاثة: المنافقون، وتصديق ذلك: ﴿إنَّ المنافقينَ في الدَّرْك الأسْفلِ من النارِ ولَنْ تَجِدَ لهُم نَصيراً﴾ النساء- ١٤٥، ومَن كفر من أصحاب المائدة، وآل فرعون.

فحذار أن تهبّ عليك رياحٌ تحمل بُذُورَ الشِّقاق وجراثيمَ النِّفاق، ولو كانت آتيةً من مَواقع الأمْن والأمان من قائدك أو أستاذك أو مؤدِّبك، أو مُخالطك أو شريكك.. كي لا تصبح في زُمرة المنافقين الذين يستبدلون الدنيا بالدين والضلالَ باليقين.. فيا غوثنا من هذا السّقام! ويا ويلَنا من هذا الداء العَقام!■

أردوغان: سأظل عوناً للشباب ما حييت وأتمنى وصولهم لرئاسة البلاد

تعهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم الأحد، بأن يظل عوناً للشباب ما بقي حياً، متمنياً وصولهم إلى رئاسة البلاد.

جاء ذلك في كلمة له خلال اجتماع «المجلس الاستشاري الشبابي ٢٠٢٣»، في مدينة إسطنبول؛ حيث أكد أيضاً، أن بلاده قادرة على محو أي تهديد دون انتظار إذن من أحد، وأنها تحترم شركاءها الاستراتيجيين بقدر احترامهم لقوانينها.

وعن ثروة البلاد من الشباب، أثنى أردوغان على الدور الفعّال الذي يضطلع به الشباب التركي في كافة المجالات، لا سيما في المجال الاقتصادي.

وأكد أيضاً أهمية دور الشباب في تحقيق أهداف تركيا لعام ٢٠٢٣، وترك بصمة لهم في تاريخ بلدهم.

وتعهد الرئيس التركي بالوقوف إلى جانب الشباب دائماً، وأن يظل عوناً لهم ما بقي حياً، معرباً عن فخره بارتفاع معدلات الشباب في تركيا؛ فهم «مصدر قوة وغنى» لهذا البلد.

وعبر عن سعادته بتبوّء الشباب مراكز مهمة في مؤتمرات حزب العدالة والتنمية (الحاكم)، مشيراً إلى أن الشباب سيتولون المزيد من المهام والمناصب خلال الانتخابات البلدية المقبلة.

كما أعرب أردوغان عن أمله في نجاح الشباب بالوصول إلى البرلمان خلال الانتخابات المقبلة، متمنياً وصول الواعد والنشيط منهم إلى رئاسة الجمهورية.

كانت التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي، في نيسان الماضي، قد تضمنت

خفض سن الترشح للبرلمان من ٢٥ عاماً إلى ١٨ عاماً.

وشدد على أهمية أن يتعلم الشباب اللغة التركية العثمانية، ولو اتقان قراءتها كحد أدنى، وقال: «إذا لم يتمكن الشباب من العودة إلى الكتب والكتابات والوثائق التي كتبت (بتلك اللغة) طوال السنوات الـ٦٠٠ الماضية، فلن يكون لتعلمهم اللغة الفرنسية جدوى».

وتابع: «لا يمكننا تحقيق أهدافنا عن طريق جلوسنا في بلدنا والتحدث بلغتنا فقط. أنا أولي أهمية قصوى لتوجه الشباب إلى بلدان أخرى وصقل مهاراتهم هناك واكتساب خبرات جديدة، شرط المحافظة على قيمهم وثقافتهم».■

البيان الختامي للمؤتمر العالمي لدور وهيئات الإفتاء

على مدار ثلاثة أيام، جرت فعاليات المؤتمر العالميّ الثّاني للأمانة العامّة لدُور وهيئات الإفتاء في العَالم تحتَ عُنوان: «دَوْرُ الفَتْوَى في استقرار المجتمعات»، الّذي انعقدَ في مدينة القاهرة، في ما بينَ ١٧ و١٩/ ٢٠١٧.

وقدْ شاركَ في أعمال المؤتمر وجلساته نُخبةٌ منَ العلماء والمُفتينَ والباحثينَ المتخصصينَ منْ مُخْتَلف البلدان، حيثُ أُثريَتْ جَلَسَاتُ المؤتمر وَوَرَشُ عَمَلَه وَمَشْرُوعَاته بأبحاثهمْ ومَا دارَ حولَها منْ مُداخلات مفيدة ومناقشات مهمّة. وقَدْ أَسْفَرَتْ جَلَسَاتُ المُؤْتَمَر واجتماعُ المجلس الأعلى للأمانة العامة لدُور وهيئات الإفتاء في العالَم عَنْ خَمْسَة مَشَاريعَ، وهيَ:

١- تَدْشينُ حُزْمَة منَ البرامج التدريبية عَبْرَ الفضاء الإلكترونيّ للتواصل وإصقال مهارات الإفتاء للْمُتَصَدِّرينَ للْفتوى حولَ العالم.

٢- إصدارُ مَجَلّة إلكترونيّة باللغة الإنجليزية تَحْتَ عُنوان □The Muslim Bond○ تُعْنَى بالخلفيّة الفكرية والدّعَويّة للإفتاء في قضايا الجاليات المسلمة حولَ العالم.

٣- إصدارُ موسوعة جمهرة المُفْتينَ حولَ العالم، الّتي تُقَدِّمُ نماذجَ للاستنارة والاسترشاد منَ المفتينَ حولَ العالم.

٤- إطلاقُ منَصّة إلكترونية للتعليم الإسلاميّ الصحيح.

٥- إصدارُ تقرير حالة الفتوى حولَ العالم، يَرصُدُ الفتاوى ويُحَلّلُ مضمونَها ويُفسّرُهُ ويُقوِّمُهُ، ويَخْرُجُ بنتائجَ وتوصيات تُفيدُ الجميعَ.وقدْ خَرجَ المؤتمرُ في ختامه بمجموعة منَ التوصيات والقرارات، ومن أهم هذه التَّوصيَات مَا يلي:

أولاً: يُثَمّنُ المُؤتَمَرُ جهودَ الأمانة العامة لدُور وهيئات الإفتاء في العالم في جمع كَلمَة المُفْتينَ والمُتصدّرينَ للفتوى، ويُقدِّرُ سَبْقَهَا إلى تأسيس أوّل مظلّة جامعة لَهُمْ بهَدَف رَفْع كفاءة العمل الإفتائيّ.

ثانياً: يُؤَكّدُ المُؤتمرُ أهميّة استمرار الأمانة العامة لدُور وهيئات الإفتاء في العالم في عَقْد مِثْل هذه المُؤتمرات والنّدَوَات.

ثالثاً: تأكيدُ وجوب نَشْر ثقافة الإفتاء الرشيد بالنسبة إلى المُفْتي والمُسْتَفْتي كلَيْهمَا.

رابعاً: التأكيدُ أنَّ الفتوى إذا ضُبطَتْ كَانَتْ منْ أَعْظَم مفاتيح الخير والإصلاح والاستقرار والأمن.

خامساً: إنشاءُ قاعدة بيانات وَمَرْكَز معلومات يَجْمَعُ فتاوى جهات الإفتاء المُعْتَمَدَة في العَالم لخدْمَة الباحثينَ والعلماء والمُسْتَفْتينَ.

سادساً: حثُّ دُور الفتوى وهيئاتها ومؤسساتها بأنْوَاعها على الاستفادة منَ الوسائل التكنولوجية الحديثة.

سابعاً: إحياءُ نظام الإجَازات العلميّة للمُفْتينَ.

ثامناً: تأكيدُ ضرورة التجديد في قضايا الإفتاء شكلاً وموضوعاً واستحداث آليّات معاصرة للتعامُل مَعَ النوازل والمُسْتَجدّات.

تاسعاً: تأكيدُ أنّ الفتوى الجماعية تعاونٌ علْميٌّ راق، وهيَ أمانٌ منَ الفتاوى الشاذّة، وبخاصة في قضَايا الشأن العامّ.

عاشراً: ضرورةُ استنفار العلماء المُؤَهّلينَ وَتَصَدُّرهمْ للْفُتْيَا في مُخْتَلف المواقع والفضائيّات وَقيامهمْ بوَاجبهمْ والعهد الذي أَخَذَهُ اللّهُ عليهمْ.

حادي عَشَرَ: ضرورةُ التّكْوين المُسْتَمرّ للْمُتَصَدّرينَ للإفتاء والعناية بإعْدَادهمْ إعْدَاداً علْميّاً دَائماً وشَاملاً.

ثَاني عَشَرَ: التأكيدُ أنَّ كُلَّ فَتْوَى أوْ فكْرَة تَخْرُجُ عَنْ مَقْصَد الشريعة هيَ فَتْوَى شاذّةٌ يَنْبَغي أنْ يُتَصَدّى لَها بكُلّ السبل والوسائل الوقائية والعلاجية وَفْقَ سيَادَة القانون.

ثَالثَ عَشَرَ: تأكيدُ وُجُوب التواصُل العلميّ بينَ دوائر العلوم المختلفة وبالأخصّ بينَ العلومَ الإنسانية والاجتماعية منْ ناحية وبينَ المُعْنيّينَ بالإفتاء -دراسةً ومُمَارَسَةً وبحثاً- منْ ناحية أُخرى.

رَابعَ عَشَرَ: الدعوةُ إلى الإسراع لوَضْع ميثاق عالَميّ للإفتاء يَضَعُ الخطوط العريضة للإفتاء الرشيد والإجْراءات المُثْلى للتعامُل مَعَ الشذوذ في الفتوَى، ودعوةُ جهات الإفتاء للالتزام ببنود هَذَا الميثاق.

خَامسَ عَشَرَ: دَعوةُ الجهات والدوائر المُعْنيّة بوَسائل الإعلام بمُختَلف صُوَره وأشكاله إلى الاقتصار على المُتَخَصّصينَ المُؤَهّلينَ، وعدم التّعَامُل معَ غَيْر المُؤَهّلينَ للإفتاء في الأمور العامّة والخَاصّة.

وأخيراً أكد المؤتمر مُطالبتَه بما سبقَ أنْ نَبّه عليه في توصيات العاميْن الماضيين من ضرورة الإسراع بإصدار تشريع لضبط الفتوى وتقنينها.■

القمة التاسعة لمجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية في إسطنبول

انطلقت يوم الجمعة الماضي القمة التاسعة لمجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية، في مدينة إسطنبول تحت شعار «زيادة الفرص من خلال التعاون».

افتتح رئيس الوزراء الباكستاني شهيد خاقان عباسي، الجلسة بصفته رئيساً للدورة الثامنة، وكان من بين المشاركين في القمة كل من النائب الأول للرئيس الإيراني إسحاق جيهانغيري، ونائب الرئيس الإندونيسي يوسف كالا، ونائب رئيس الوزراء الماليزي داتو سري أحمد زاهد حميدي، ووزير الدولة البنغالي للشؤون الخارجية محمد شهريار عالم. كما شارك الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي خليل إبراهيم أقجة، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يوسف العثيمين، والنائب الأول للأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود تحسين بورجو أوغلو، بحسب مصادر دبلوماسية تركية.

ويشارك في القمة أيضاً، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لي يونغ، ونائب رئيس البنك الإسلامي للتنمية منصور مختار.

واحتضنت تركيا الاجتماع التأسيسي للمنظمة عام ١٩٩٧ حين كان نجم الدين أربكان رئيساً للحكومة، ويعتبر أعضاؤها الدول صاحبة الكلمة العليا بين البلدان الإسلامية، لا سيما أنّ تركيا وإندونيسيا عضوان أيضاً في مجموعة العشرين.

وتأسست المنظمة التي تضم كلاً من تركيا وإيران وباكستان وبنغلاديش وماليزيا وإندونيسيا ومصر ونيجيريا، في ١٥ حزيران عام ١٩٩٧، والهدف الأساسي من تأسيسها، هو تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي القائم بين الدول الأعضاء.

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في جلسة الافتتاح إن هناك حاجة متزايدة إلى القيم والمبادئ التي تدافع عنها مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية، المتمثلة بتأسيس عالم ينعم بالأمن والاستقرار والسلام.

وأضاف: «خلال فترة ترؤسنا مجموعة الثماني، علينا جمع مصارفنا المركزية لإنشاء غرفة مقايضة، وزيادة مستوى المشاركة في الاجتماعات كدول أعضاء، وكذلك إشراك مؤسسات القطاع الخاص في أعمالنا».

وشدد على أهمية بذل الدول الأعضاء في مجموعة الثماني جهدها لتكون المنظمة أكثر فاعلية، مضيفاً: «علينا جميعاً بذل جهدنا كي تكون المنظمة أكثر فعالية وقوة وإنتاجية».

واختتم بالقول: «لا يمكن قبول بقاء المنظمة في المكانة ذاتها في عالم يتغير فيه كل شيء، وليس هناك أي معنى للخوف من التوسع».

وافتتح رئيس الوزراء الباكستاني شهيد خاقان عباسي جلسة القمة بصفته رئيساً للدورة الثامنة، وسيسلم رئاستها لتركيا.■

افتتاح معرض ألبسة في الهبارية

افتتحت الجمعية الاسلامية للرعاية والانماء معرضاً للألبسة شبه المجانية، وذلك في مركز مجمّع بسمة الدولية، في الهبارية، نهار الثلاثاء في ٢٠١٧/١٠/٢٤ الساعة الخامسة عصراً، ويحتوي المعرض على ألبسة جديدة، رجالية ونسائية وولادية، ويعود ريعه للفقراء والمحتاجين والأيتام.

الجمعية الطبية الإسلامية والهلال الأحمر القطري يوقعان اتفاقية تعاون مشترك

برعاية وحضور رئيس بلدية عرسال الأستاذ باسل الحجيري، وقعت الجمعية الطبية الإسلامية ممثلة برئيسها الدكتور محمود السيد، وبعثة الهلال الأحمر القطري في لبنان ممثلة بمدير البرامج حسين حمدان، اتفاقية تعاون مشترك تشمل تقديم الخدمات الطبية والاغاثية للبنانيين والنازحين السوريين في منطقة عرسال، وذلك عبر المبنى الجديد لمركز الامومة والطفولة الذي سيفتتح خلال شهور.

نشاط تفاعلي حول أهمية اللقاح وغسل اليدين في مركز الإيمان

بحضور ممثلين عن وزارة الصحة العامة والهيئة الطبية الدولية، أقام مركز الإيمان الصحي- الميناء للرعاية الصحية الأولية، التابع للجمعية الطبية الإسلامية، وبالتعاون مع مدرسة النور المختلطة، نشاطاً تفاعلياً حول اهمية اللقاح والنظافة الشخصية للأطفال، تضمن عدداً من الفقرات.

افتتح النشاط بكلمة لمدير المركز الأستاذ جهاد فاهمة، رحب خلالها بممثلي وزارة الصحة، الهيئة الطبية الدولية إدارة مدرسة النور واهالي الطلاب. كما أكد مجانية اللقاح وأهميته لتفادي الكثير من الأمراض، ودعا الأهالي للانضمام الى مشروع التغطية الصحية الشاملة الذي يقدمه مركز الإيمان بالتعاون مع وزارة الصحة.

وكانت كلمات لكل من إدارة مدرسة النور، ألقتها الأستاذة هدى الزيني، ووزارة الصحة القتها الأستاذة ساندي لحام، كما ألقت الأستاذة ربى ضاحي كلمة باسم الهيئة الطبية الدولية.

في ختام النشاط تم توزيع الهدايا على الأطفال الملقحين، إضافة إلى فقرات تعليمية عن طريقة غسل اليدين وتلوين على وجوه الأطفال.

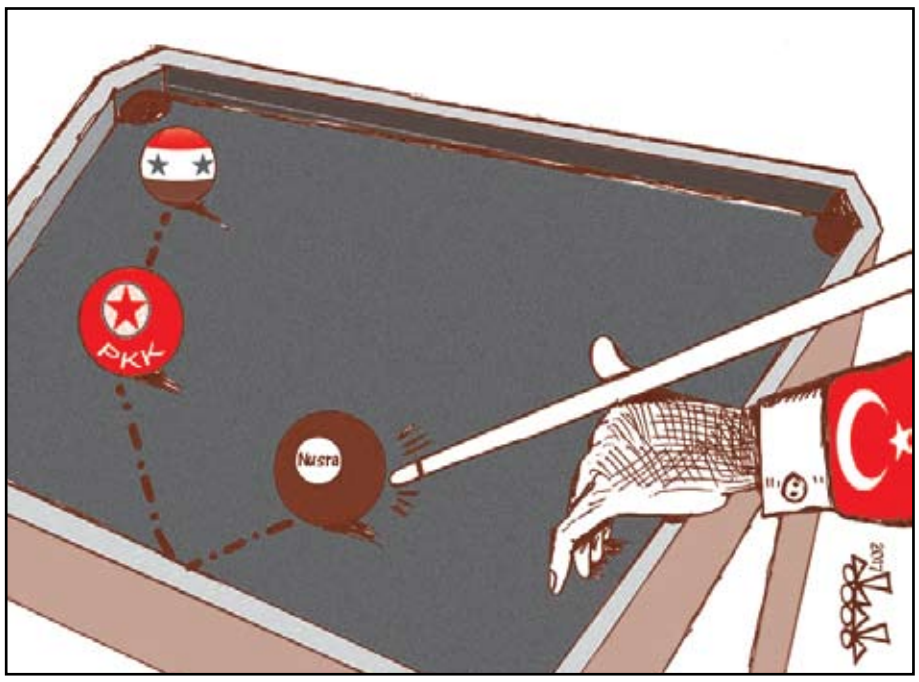

كلمة طيبة

إلى الرئيسين ميقاتي والحريري أما سمعتما بأغنية «أوعَ خيّك»؟

إنه لأمر مثير للشفقة والغيظ أن نسمع هذا التراشق الإعلامي غير المبرر بين زعيمي الطائفة الإسلامية السنّية الرئيس نجيب ميقاتي والرئيس سعد الحريري، ما أحبط الشارع السنّي فوق إحباطه في هذا العهد ورسم علامات استفهام حول الفائدة المرجوة من هذه المعارضات.

لقد ملَّ المسلمون السنة من تلهي زعاماتهم بترصد بعضهم بعضاً يسجلون الأخطاء والتربص بالهفوات، وإن كان بعضهم يعتبرها خطايا غير مقبولة وخيانة لأمانة من يمثلهم وهبوط مؤشر التأثير السنّي في هذه الدولة، ولن أعيد تكرار ما قاله الرئيسان ميقاتي والحريري حتى لا نسهم في تأجيج الخلافات التي تزيد في الشرخ الشعبي لكلا الرئيسين والتي دفعت المستنيرين والحكماء من أبناء هذه الطائفة إلى الانسحاب من الحالة التي بقي فيها الرئيسان.

ومما يؤسف له أن يكون وضع السنّة المترنح يأتي في وقت تقوى فيه شوكة سائر الطوائف والمذاهب وينعم الثنائي الشيعي أمل و«حزب الله» بشهر عسل بل بسنين عسل لتوزيع الأدوار في الإفادة من الدولة ومؤسساتها والانقضاض على مختلف الوظائف وفرص العمل والقرار مع استمرار «دور» مجلس الجنوب الذي صُرف له مليارات الليرات دون مراقبة أو كشف حساب حول عشرات المتعاملين معه فيما المسلمون السنّة يشكون تخلي نوابهم ووزرائهم عنهم، ليس من باب التقوى وتحريم الراتب بدون عمل، بل بالمواقف الخجولة التي نكرت السنّة.

ونعود الى التوتر الاعلامي حول إحباط السنّة الذي اتهم به الرئيس ميقاتي الرئيس الحريري مشيراً لتخليه عن فرض وزراء في وزارات معينة فكان للسنّة إلا وزارة الداخلية ووزارات هامشية. ويهمز الرئيس ميقاتي الى تخليه عن صلاحياته لمصلحة رئيس الجمهورية وعدم إبداء الرأي في وظائف الفئة الأولى والسفراء والقضاة والمديرين العامين وصمته عن مطلب العطلة يوم الجمعة وتمرد بعض الوزراء عليه بذهابهم الى سوريا على أننا نتمنى على الرئيس الحريري ألا يصعّد المواقف ضد الرئيس ميقاتي في الجلسة التي ستعقدها الحكومة في طرابلس قريباً ما يؤكد إحباط السنّة.

هذا المشهد المؤثر لوضع السنّة في لبنان يقابله تضامن مسيحي جاد، وخصوصاً بين القوات اللبنانية والتيار العوني، بدأ بترشيح جعجع للعماد عون رئيساً للجمهورية، ولقد كان ما كان من دماء بينهما في حروب شتى قبل أن يهرع الرئيس الحريري الى تعويم هذا الترشيح «حفاظاً على المصلحة الوطنية» والتي كان السنة يأملون أن يحقق هذا الترشيح فائدة لهم على مختلف المستويات.

لقد تخلى القواتيون والعونيون عن عدائهم السافر وحرصوا على عدم اهتزاز الدولة ووُضع لهم أغنية «أوعَ خيّك» التي تحثّ الزعيمين المسيحيين على احتضان بعضهما بعضاً وتقول كلمات الأغنية:

«أوعَ خيّك
كنت وكان عايش معي
خيي بنفس العمر والأوضة
نفس الهمّ والحب والأصحاب
ذات الدم والمي والتياب
منلحق طرقات منعبّي ساحات
إيدي بأيدو منقطف شجر من هون
إيدي بإيدو منرسم بذات اللون
وفوق التخت صورة
صورة بشير وسمير وعون»

فمتى يستكين رؤساء حكوماتنا ويأتلفون على خدمة أبناء طائفتهم ويعتبرون من انهيار نسبة علاماتهم لدى المسلمين السنة الذين أصبحوا غير مبالين بما يحدث بزعمائهم.

أكتب هذا الكلام من أجل أن يستعيد رؤساء حكوماتنا دورهم ويعودوا الى أبناء طائفتهم. لقد آن الاوان لأن يتخذ نوابنا وزعماؤنا الموقف الرائد ويخبطون الأرض بأقدامهم ويجأرون بصوتهم «نحن هنا»؟■

عبد القادر الأسمر

سنة أولى عهد.. لاتغيير ولا إصلاح!

بقلم: أواب إبراهيم

تشكل مناسبة مرور عام على انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية (٢٠١٦/١٠/٣١)، فرصة لمراجعة ما حصل خلال هذا العام، والتغييرات التي طرأت على حياة اللبنانيين. فرئيس الجمهورية قبل انتخابه رئيساً كان يحمل لواء التغيير والإصلاح، وكان يتّهم السلطة بالفساد وسرقة المال العام، والتفريط بالسيادة، فماذا تغير اليوم؟ وهل فعلاً ساهم وصول رئيس كتلة التغيير والإصلاح بتغيير وإصلاح في شؤون البلاد والعباد؟.

لطالما انتقد رئيس الجمهورية السلطات المتعاقبة بمخالفة الدستور، وهو كان قد أسقط شرعية المجلس النيابي بعدما انتهت مدة ولايته، لكنه عاود الاعتراف به مرة أخرى بعدما انتخبه رئيساً للجمهورية. تمديد ولاية المجلس النيابي الذي اعتبره رئيس الجمهورية مخالفاً للدستور قبل وصوله إلى قصر بعبدا، تم تمديد ولايته مرة ثالثة في عهد فخامته لمدة سنة كاملة لأسباب أطلقوا عليها وصف «تقنية»، بذريعة الحاجة إلى الوقت لإصدار البطاقات البيومترية التي سيتم الاقتراع من خلالها. تم التمديد وسقطت البطاقة البيومترية، وسقط معها سبب التمديد.

المخالفة الدستورية الثانية التي تمت في عهد فخامته هي عدم الدعوة للانتخابات النيابية الفرعية بعد شغور ثلاثة مقاعد في المجلس النيابي. فلا وزير الداخلية أصدر مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، ولا رئيس الجمهورية المؤتمن على تطبيق الدستور راجعه بالأمر، ولم يتم حتى عرض الموضوع على مجلس الوزراء، وكأنه تواطؤ من الجميع بمخالفة الدستور.

المخالفة الدستورية الثالثة ما زالت طازجة، وهي مخالفة المادة ٨٧ التي تفرض بصورة واضحة إلزامية قطع الحساب قبل نشر قانون الموازنة السنوية، الأمر الذي لم يحصل. فأقرت موازنة عام ٢٠١٧ التي شارفت على النهاية، وربما يبدأ النقاش في موازنة عام ٢٠١٨ قبل أن يتم إجراء قطع حساب عن السنوات الماضية، الأمر الذي كان رئيس الجمهورية وفريقه السياسي يعتبره جريمة لا تغتفر. واللبنانيون يذكرون كتاب «الإبراء المستحيل» الذي أصدره فريق رئيس الجمهورية قبل وصوله إلى قصر بعبدا، الذي فصّل فيه ما اعتبره أعمال سرقة ونهب وفساد مارستها السلطات المتعاقبة بحق مالية الدولة. اليوم تحوّل ما كان إبراء مستحيلاً إلى إبراء ضروري ومطلوب، وتمّ غضّ الطرف عن كل ما حصل في السنوات الماضية، بل إن رئيس الجمهورية صرح قبل أيام أن الفساد الذي يتم الحديث عنه مبالغ فيه، ومن لديه أدلة على حصول مخالفة ليس من حقه توجيه الاتهام، بل عليه تقديم شكوى أمام القضاء. نهج جديد لم نكن نألفه من رئيس الجمهورية وفريقه قبل وصولهم إلى السلطة، وهم الذين اعتادوا توزيع الاتهامات، الأمر الذي بات محظوراً اليوم.

أمنياً، ما زال الوضع الممسوك على حاله، وهو كان ممسوكاً قبل انتخاب رئيس الجمهورية بناء على رغبة داخلية وإقليمية، فلا علاقة بين انتخاب الرئيس والاستقرار النسبي للأوضاع. لكن يسجل في هذا الإطار المعركة التي خاضها الجيش اللبناني عند الحدود الشرقية مع سوريا بعدما فرض عليه حزب الله خوض المعركة بتوقيته.

أما سياسياً، فرئيس الجمهورية يحمل لواء طرد النازحين السوريين من لبنان، ويصوّر الأمر على أنه مصيبة المصائب، وهو أعلنها مزلزلة في قاعة الأمم المتحدة بنيويورك حين قال إن «لبنان لن يسمح ولن يقبل بتوطين اللاجئين أو النازحين مهما كان الثمن، والقرار في هذا الشأن يعود لنا لا لغيرنا». هذا الموقف الشجاع والقوي جاء رداً على تلميحات الرئيس الأميركي بتوطين النازحين. واللبنانيون ينتظرون اليوم من فخامة الرئيس موقفاً قوياً وشجاعاً ومزلزلاً مشابهاً، رداً على تصريحات الرئيس الإيراني التي اعتبر فيها أنه لا يمكن أن يصدر من لبنان موقف يعارض المصلحة الإيرانية في انتقاص واضح من السيادة والكرامة اللبنانية.

اقتصادياً، الأوضاع صارت أكثر سوءاً بعد ارتفاع الأسعار، والضرائب الجديدة التي فُرضت على اللبنانيين لتمويل رفع رواتب موظفي القطاع الخاص.

عام مرّ على العهد الجديد، لم يلمس خلاله اللبنانيون أي تغيير أو إصلاح، على أمل أن لاتكون السنوات الخمس المتبقية مشابهة للعام الذي مرّ.■

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	صفر	ذ ق	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	٨	٢٨	٢١	٥	٥٣	٦	٢٢	١٢	٢٦	٣	٥٠	٥	١٢	٧
الأحد	٩	٢٩	٢١	٤	٥٤	٥	٢٢	١١	٢٦	٢	٤٩	٤	١١	٦
الإثنين	١٠	٣٠	٢٢	٤	٥٤	٥	٢١	١١	٢٥	٢	٤٨	٤	١١	٦
الثلاثاء	١١	٣١	٢٣	٤	٥٥	٥	٢١	١١	٢٤	٢	٤٧	٤	١٠	٦
الأربعاء	١٢	١	٢٤	٤	٥٦	٥	٢١	١١	٢٣	٢	٤٦	٤	٠٩	٦
الخميس	١٣	٢	٢٤	٤	٥٧	٥	٢١	١١	٢٣	٢	٤٥	٤	٠٨	٦
الجمعة	١٤	٣	٢٥	٤	٥٨	٥	٢١	١١	٢٢	٢	٤٤	٤	٠٧	٦

تصدرها
شركة «بلاغ»
للإعلام والصحافة والنشر

رئيس التحرير
إبراهيم المصري

المدير المسؤول
أيمن إبراهيم

الإدارة
بسام غنوم

الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس 961.1.650308+
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com

صف الأحرف والفرز: CreativeAdvertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧